جامعة جنوب الوادي
كلية التجارة
قسم المحاسبة

المحاسبة في المنشآت المالية

إعداد المادة العلمية
د/ رمضان عارف رمضان محروس
قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

2023

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذَلِكَ فَضْلُ اللَّه يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء

وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ

صدق الله العظيم

الجمعة آية (٤)

مقدمة

تؤدي البنوك وشركات التأمين دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمعات الحديثة، نظرا لقيام نشاط البنوك وشركات التأمين أساسا على تجميع المدخرات من قطاعات واسعة في المجتمع وإعادة استثمار تلك المدخرات بطرق تعود بالنفع والفائدة على المجتمع بشكل عام.

ويهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على طبيعة نشاط البنوك وشركات التأمين، وأقسامهما الفنية، وكيفية انعكاس ذلك على المعالجة المحاسبية والتقرير المالي.

لذا فقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى قسمين، يتناول القسم الأول نشاط البنوك التجارية والمعالجة المحاسبية المتبعة في الأقسام الفنية للبنوك، وتقييم أداء البنوك بوجه عام. وقد تم تقسيم هذا القسم إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول طبيعة نشاط البنوك وانعكاسه على عناصر النظام المحاسبي، ويتناول الفصل الثاني المعالجة المحاسبية لعمليات لأقسام الفنية بالبنوك التجارية، كما يتناول الفصل الثالث تحليل القوائم المالية للبنوك ويختتم هذا القسم بمجموعة من التطبيقات العملية العامة.

وبالنسبة لشركات التأمين فقد تم تخصيص القسم الثاني من هذا الكتاب لتناول طبيعة نشاط شركات التأمين، والمعالجة المحاسبية لأنشطة الأقسام الفنية لشركات التأمين. وذلك من خلال تقسيم القسم الثاني من الكتاب لثلاثة فصول، تناول الفصل الأول طبيعة أنشطة التأمين وأثرها على النظام المحاسبي في شركات التأمين، وتناول الفصل الثاني المعالجة المحاسبية للأنشطة الرئيسية لشركات التأمين، كما تناول الفصل الثالث التقارير المالية في شركات التأمين. ويختتم هذا القسم أيضا بمجموعة من التطبيقات العملية العامة.

والله ولي التوفيق

القسم الأول
المحاسبة في البنوك التجارية

الفصل الأول

طبيعة نشاط البنوك وانعكاسه على النظام المحاسبي

مقدمة:

ربما يرجع الأصل التاريخي لكلمة "بنك" إلى الاصطلاح الفرنسي "Banque" والذي يعني "خزانة آمنة لحفظ الأشياء النفيسة". كما قد يرجع أصل هذه الكلمة إلى اللفظ الإيطالي "Banco" الذي يطلق على الطاولة التي كان الصيارفة يزاولون أعمالهم من خلالها. وفي جميع الأحوال يرتبط ظهور البنوك عموما بفترة العصور الوسطى الذي بدأ فيها ظهور أول أشكال البنوك من خلال نشاط الصيارفة والصاغة الذين كانوا يقبلون إيداع الأموال والذهب والأحجار الكريمة مقابل أجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ تلك الودائع.

ويعد ذلك أول تعبير عن الوظيفة الأولى للبنوك، وهي تلقي الودائع وحمايتها باعتبارها تمثل حقوقا لجموع المودعين من الأفراد والمنظمات. ودليل ذلك الاستنتاج ما جرى عليه العرف آنذاك من حصول المودعين على إيصالات إيداع موقع عليها من قبل الصيارفة. وقد لاقت تلك الإيصالات فيما بعد رواجا وقبولا في التداول وذلك باستخدامها كأداة للوفاء بديون حامليها عن طريق تظهيرها إلى أشخاص آخرين تنتقل إليهم ملكية الودائع.

وقد نتج عن ذلك بدوره ركود في عمليات السحب من الودائع مما كان حافزا للصيارفة لإعادة استثمار الجزء الأكبر منها في عمليات الإقراض للغير نظير فوائد محددة مما كان مبشرا بظهور الوظيفة الثانية للبنـــوك وهي "الإقراض" وقد أعقب ذلك ظهور واحدة من أهم الوظائف التقليدية للبنوك، وهي وظيفة "خلق النقود" كنتيجة لانتشار تداول الإيصالات التي يحررها الصاغة للمقترضين وإمكانية استبدال تلك الإيصالات بالـــذهب عند الحاجة لذلك.

خلال تلك المرحلة من التاريخ تم إنشاء أول بنك منظم عام ١١٥٧ في مدينة فينسيا الإيطالية، تلاه بنك للودائع في مدينة برشلونة الأسبانية عام ١٤٠١. بعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث في الظهور عـــام ١٥٧٨ بإيطاليا، ثم عام ١٦٠٩ في هولندا. وفي القرن التاسع عشر وبعد قيـــام الثورة الصناعية بأوروبا بدأت البنوك تأخذ أشكالا تنظيمية متقدمة، ومن هنا كانت البداية الحقيقية لظهور الجهـــاز المصـــرفي بشـــكله الحـــديث باعتباره المكون الرئيسي لقطاع الوسطاء الماليين، والذي يتضمن بجانب البنوك كل من مؤسسات التأمين وصناديق الادخار الخاصـــة وأســـواق الأوراق المالية، ومؤسسات التمويل الدولية.

١/١ هيكل الجهاز المصرفي:

يتحدد الهيكل المصرفي في كل دولة طبقا لما تمليه الظروف الاقتصادية والقيود التشريعية السائدة في تلك الدولة خلال فترة زمنية محددة، ومع ذلك يمكن القول بأن طبيعة ومكونات هذا الهيكل تتوقف على نوعية العلاقة بين الودائع وطريقة توظيفها واستثمارها سواء باستخدامها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل أو منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، أو باستثمارها في إنشاء مشروعات صناعية وتجارية أو المشاركة فيها. وفي جميع الأحوال يمكن حصر مكونات هيكل الجهاز المصرفي في الآتي:

- البنوك المركزية.
- البنوك التجارية.
- بنوك الاستثمار.
- البنوك المتخصصة.
- الشركات القابضة البنكية.
- البنوك دولية النشاط.
- البنوك الشاملة.
- البنوك الإسلامية.

البنوك المركزية: يقوم في كل دولة بنك مركزي على رأس النظام المصرفي بأكمله ويطلق عليه بنك البنوك، وذلك بهدف فرض الرقابة على البنوك لحماية أموال المودعين وضمان استثمار هذه البنوك لأموالهم

بطريقة سليمة وتهيئة الحجم المناسب من الائتمان المصرفي كعنصر من العناصر الأساسية للتكوين الاقتصادي للدولة.

البنوك التجارية: تمثل القطاع الهام والرئيسي في الجهاز المصرفي وذلك لدورها الهام في الحياة الاقتصادية فهي تقبل الودائع لفترات قصيرة الأجل لاستثمارها نيابة عن العملاء وتقديم القروض قصيرة الأجل وتمنح التسهيلات الائتمانية الأخرى وتقديم خدمات أخرى مثل شراء وبيع الأوراق المالية وخصم وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وغيرها من الخدمات.

بنوك الاستثمار: وهي بنوك تباشر أنشطة تتصل بتجميع وتعبئة المدخرات، وذلك بغرض خدمة عمليات التنمية والاستثمار. ويطلق عليها عدة مسميات مثل بنوك الأعمال في فرنسا، وبنوك التجارة في انجلترا، وبنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يطلق عليها بنوك التنمية في بعض الأحيان باعتبارها بنوك تسعى لتنمية المجتمع من خلال زيادة حجم الاستثمارات.

البنوك المتخصصة: وهي تلك البنوك التي يكون نشاطها الرئيسي هو تمويل نشاط معين دون غيره كالصناعة أو الزراعة أو الإسكان، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاتها الرئيسية.

الشركات القابضة البنكية: وهي أحد الأشكال الحديثة لتنظيم البنوك، والذي يعود ظهوره إلى عام ١٩٨٢ حين أصدر الكونجرس الأمريكي قانون مؤسسات الإيداع، والذي أعطى البنوك الحق في ممارسة خدمات غير مصرفية من خلال شركات شقيقة تحت مظلة شركة قابضة يؤسسها البنك لهذا الغرض. وبالتالي يمكن تعريف الشركات القابضة البنكية بأنها شركات تقوم بالسيطرة على بنك أو عدة بنوك، كما قد تمتد السيطرة إلى شركات تمارس أنشطة أخرى غير مصرفية.

البنوك دولية النشاط: وهي تلك البنوك التي تمارس أنشطتها في دول مختلفة من خلال إستراتيجية عالمية موحدة يتم تنفيذها مركزيا من قبل البنوك الأم.

البنوك الشاملة: هي تلك البنوك التي تسعى إلى تنمية مواردها المالية من خلال تنويع معاملاتها مع قطاعات عديدة بدلا من الاقتصار على قطاع بعينه، وهو شكل من أشكال البنوك ظهر عقب الكساد الكبير والحرب

العالمية الثانية. وفي ظل التنويع الذي تقوم عليه فلسفة البنـــوك الشـــاملة يتوقع حدوث انخفاض في المخاطر التي يتعرض لها البنك دون أن يترك ذلك أثرا سلبيا على العوائد المحققة.

البنوك الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية على فكرة مبدئية مؤداها الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كل أعمالها باعتبارها مؤسســـات مالية تنموية اجتماعية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية.

٢/١ هيكل الجهاز المصرفي المصري:

مر تطور الجهاز المصرفي المصري بعدة مراحل للتطور، حيث بدأ نشاط البنوك في مصر بسيطرة البنوك الأجنبيـــة، ثـــم إنشـــاء البنـــوك المصرية، وبعد ذلك سيطرت الدولة على الجهاز المصـــرفي، وأخيـــرا مرحلة الانفتاح المصرفي. ويمكن عمل استعراض تاريخي لنشأة البنوك في مصر من خلال دراسة ما تنطوي عليه كل مرحلـــة مـــن مراحـــل التطور السابقة.

المرحلة الأولى: سيطرة البنوك الأجنبية (١٨٥٦-١٩٢٠):

بدأت نشأة البنوك التجارية في مصر بداية من النصف الثـــاني مـــن القرن التاسع عشر حين تأسس البنك المصري Egyptian Bank عـــام

١٨٥٦ وتتابعت بعده فروع لعدد من البنوك الأجنبية أهمها فرع البنك الإمبراطوري العثماني عام ١٨٦٣ وفرع بنك كريدي ليونيه عام ١٨٧٤ وفرع بنك دي روما عام ١٨٨٠.

وفي عام ١٨٩٨ تم إنشاء البنك الأهلي المصري برأس مال غالبيته أجنبي، وقد فوضته الحكومة المصرية آنذاك في إصدار أوراق البنكنوت بجانب إمساك وتنظيم الحسابات العامة والاحتفاظ بالاحتياطيات الحكومية. بعدها أنشئ البنك الأهلي الزراعي عام ١٩٠٢ بتمويل من البنك الأهلي المصري، ثم تم تأسيس بنك الأراضي المصري عام ١٩٠٥. وعموما تميزت هذه المرحلة بسيطرة البنوك الأجنبية التي استهدفت خدمة الجاليات الأجنبية المقيمة بمصر حينذاك، بدليل تركز معظمها في العاصمة والمدن الرئيسية.

المرحلة الثانية: إنشاء البنوك المصرية(١٩٢٠- ١٩٥٧):

شهدت هذه المرحلة إنشاء أول بنك مصري صميم هو "بنك مصر" الذي أسسه رجل الأعمال الوطني "طلعت حرب" عام ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠ جنيه، وقد اشترط أن يكون جملة أسهمه من المصريين دون الأجانب. وقد أخذ رأسماله في الزيادة حتى بلغ نصف مليون جنيه

عام ١٩٢٥ ثم زاد إلى مليون جنيه عام ١٩٢٧ ثم قررت الجمعية العمومية غير العادية في مارس ١٩٥٣ زيادة رأسماله إلى ٢ مليون جنيه. وقد اضطلع البنك بمسئولية دعم التنمية الاقتصادية بالبلاد من خلال المساهمة في إنشاء عدد من الصناعات الجديدة كصناعة الغزل والنسيج هذا بالإضافة إلى قيامه بالأنشطة المصرفية المعتادة.

وعلى نفس السياق ظهر العديد من البنوك المصرية الوطنية من أهمها بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣١، والبنك الصناعي عام ١٩٤٧، وبنك الجمهورية عام ١٩٥٦، إلا أن ذلك لم يمنع من إنشاء مجموعة من البنوك الأجنبية كالبنك الإيطالي المصري عام ١٩٢٤ والبنك التجاري الإيطالي عام ١٩٢٤ والبنك الأهلي اليوناني عام ١٩٣٠.

ويمكن القول أن السمة العامة التي تميزت بها تلك المرحلة هي بدء سيطرة الروح الوطنية على هذا القطاع المالي الهام، والذي تم التعبير عنه في صورة إنشاء بنوك مصرية صحيحة.

المرحلة الثالثة: سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي (١٩٥٧- ١٩٧٤):

استعرت جذوة الروح الوطنية في أعقاب الحصار الاقتصادي الذي فرض على مصر بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وكان من بين

نتائج ذلك قيام الدولة بعمليات تمصير ثم تأميم البنوك الأجنبية العاملة في مصر. وقد تمت عملية التمصير بإصدار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ والذي بمقتضاه ألزم البنوك العاملة في مصر بأن تأخذ شكل شركات مساهمة على أن تكون أسهمها جميعا إسمية، وأن تكون مملوكة للمصريين، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه. ويشترط في أعضاء مجلس إدارتها والمسئولين عن الإدارة أن يكونوا مصريين. وقد ترتب على إصدار هذا القانون نتيجتين هامتين هما:

- استبعاد غير المصريين من ملكية وإدارة البنوك.
- استبعاد البنوك صغيرة الحجم التي تتخذ شكل شركات أشخاص من الجهاز المصرفي ما لم تتمكن من توفيق أوضاعها.

وقد تبع ذلك صدور قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والذي بمقتضاه تم تفويض البنك الأهلي المصري ليصبح البنك المركزي للدولة، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة، وبما يساعد في دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري.

أما فيما يتعلق بعمليات التأميم فقد صدر القرار الجمهوري في ١١ فبراير ١٩٦٠ بتأميم كل من البنك الأهلي المصري، وبنك مصر واعتبار كلاهما مؤسسات عامة تؤول ملكيتها للدولة. كما صدر قرار جمهوري في شهر يوليو من نفس العام بإنشاء مؤسسة جديدة اسمها "البنك المركزي المصري" ليقوم بمهام بنك الدولة، وبذلك فقد تم إلغاء التفويض الصادر للبنك الأهلي المصري بهذا الاختصاص. وفي ديسمبر من نفس العام تم تأميم البنك البلجيكي الدولي ثم صدر القرار الجمهوري بتعديل اسمه إلى "بنك بورسعيد".

وفي يوليو ١٩٦١ صدرت القوانين الاشتراكية، ومن بينها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذي نص على تأميم كل البنوك وانتقال ملكيتها للدولة، وبصدور هذا القانون تكون الدولة قد أحكمت قبضتها على الجهاز المصرفي، وبالتالي فقد تفرغت للخطوة التالية، وهي إعادة تنظيم هذا الجهاز بشكل يمكنه من دعم وتمويل الخطط الخمسية التي كانت موضوعة في ذلك الوقت، ومن ذلك على سبيل المثال إدماج بنك بورسعيد في بنك مصر، والبنك الصناعي في بنك الإسكندرية، وبنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري.

المرحلة الرابعة: الانفتاح المصرفي (١٩٧٤ حتى الآن):

بدأت هذه المرحلة بصدور قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي استهدف فتح الباب على مصراعيه لمشاركة رأس المال العربي والأجنبي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان من تأثير ذلك التوجه على البنوك المصرية أن سمح من جديد بفتح فروع للبنوك الأجنبية في مصر، وذلك بصفتها بنوك استثمار تتعامل بالعملات الحرة فقط كما سمح بإنشاء بنوك مشتركة بشرط ألا يقل مساهمة رأس المال المصري عن ٥١%، ويمكن لتلك البنوك القيام بأنشطتها المصرفية سواء بالعملات الحرة أو العملة الوطنية كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتحرير البنوك من الروتين واللوائح البيروقراطية وبالأخص فيما يتعلق بأوجه توظيف الموارد وكذا بمجالات أداء الخدمات المصرفية ونوعيتها. ويمكن القول بأنه نتيجة للمنافسة بين مجموعة البنوك العاملة داخل مصر– ومن بينها فروع البنوك الأجنبية– أن دخلت معظم تلك البنوك في سباق لتحظى بجاذبية ورضا العملاء، وقد تطلب تحقيق ذلك بطبيعة الحال ابتكار خدمات مصرفية جديدة والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة في كافة أوجه النشاط المصرفي، وأيضا الاتجاه نحو

مجالات حديثة للاستثمار وتوظيف الأموال. كما ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه قوي نحو خصخصة البنوك العامة المملوكة للدولة استجابة للمتغيرات العالمية وضغوطاتها.

٣/١ وحدات الجهاز المصرفي المصري:

يتكون هيكل الجهاز المصرفي المصري من الوحدات التالية:

أولا: البنك المركزي المصري:

وهو شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية، يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي ودعمه واستقرار النقد المصري.

ويتخذ البنك المركزي الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته وعلى الأخص ما يأتي:

- إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي، وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول في عمليات السوق المفتوح.

- التأثير في الائتمان المصرفي بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

- الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.

- إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.

- تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي.

- الإشراف على نظام المدفوعات القومي.

- حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وذلك طبقا للنماذج التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي. وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفي.

ثانيا: البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية، البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تحت الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في

الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وذلك وفقا للأوضاع التي يحددها البنك المركزي.

ثالثا: البنوك المتخصصة:

يقصد بالبنوك المتخصصة (غير التجارية) البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وفقا للقـرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب مـن أوجـه أنشطتها الأساسية.

وطبقا لما أقره قانون البنوك والائتمان رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ فإنه يجب أن يتخذ البنك أحد الأشكال الآتية:

- شركة مساهمة مصرية جميع أسهمها إسمية.
- شخص اعتباري عام يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك.
- فرع لبنك أجنبي يتمتع مركزه الرئيسي بجنسية محددة، ويخضع لرقابة سلطة نقدية بالدولة التي يقع فيها المركز الرئيسي.

من ناحية أخرى، يجب ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للعمل كبنك عن خمسمائة مليون جنيه مصري. وبالنسبة لفروع البنـوك

الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها في مصـــر عـــن مبلـــغ خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الحرة.

٤/١ الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية:

تتلخص الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في الاتجار في منفعة النقود، حيث يقوم بتجميع الأموال من العملاء وبذلك يصبح مدينا لهم، ثم يعود لتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة وأهمها منح الائتمان فيصبح دائنا تجاه من قدم لهم ذلك الائتمان، ومن ثم يطلق البعض على البنوك التجارية العادية بأنها مؤسسات تتعامل في الائتمان أو تتجر في الديون.

وتتحدد وظائف البنك التجاري الأساسية في:

١- تجميع الأموال: ويقصد بها مجموعة الأعمال التي يمارسها البنك ابتداء من قبوله أموال عملائه للاحتفاظ بها وحمايتها (ودائع جارية أو تحت الطلب أو زمنية) أو بغرض استثمارها، وانتهاء بوضعها تحت تصرفهم عند حاجتهم إليها أو عندما ينتهي أجل استثمارها.

٢- توظيف الأموال: بمعنى قيام البنك التجاري العادي بتشغيل الأموال التي تجمعت لديه وأهمها منح الائتمان (قروض وسلفيات) وخصم

الكمبيالات. أو قيام البنوك الإسلامية بتمويل المشروعات بنظام المشاركة والدخول في مضاربات والقيام بالمرابحات والبيوع الإسلامية المختلفة.

٣- أداء الخدمات المصرفية: تقدم البنوك التجارية مجموعة من الخدمات المصرفية لعملائها منها:

- تحصيل أوراق تجارية من شيكات وكمبيالات وسندات إذنيه.
- تحصيل قيمة كوبونات الأوراق المالية المملوكة للعملاء.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.
- حفظ الأوراق المالية المملوكة للعملاء في خزائنها.
- تحصيل أقساط الاكتتاب في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والهيئات.
- دفع توزيعات الأسهم وفوائد السندات نيابة عن الشركات.
- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تحويل العملات للخارج.
- تأجير الخزائن..... وغيرها من العمليات الأخرى.

٥/١ مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية:

أولا: مصادر أموال البنك التجاري: وهي تتكون مما يلي:

١- مصادر داخلية: وهي تتمثل في:

أ- رأس مال البنك المدفوع

ب- الاحتياطيات.

ج- الأرباح المحتجزة.

٢- مصادر خارجية: وهي تتمثل في:

أ- الودائع: وهي تمثل الجزء الأكبر من مصادر أموال البنك التجـــاري وتنقسم إلى:

* ودائع جارية وهي تتمثل في الحسابات الجارية الدائنة.

* ودائع غير جارية (زمنية) وهي تتمثل في الودائع لأجـــل أو ودائـــع بإخطار سابق.

* ودائع التوفير.

* الودائع المجمدة.

ب- الأرصدة المستحقة للبنوك: وهي تتمثل في المبالغ المستحقة للبنوك الأخرى ومنها:

* حسابات جارية لتسوية المعاملات اليومية المتبادلة في غرفة المقاصة.

*حسابات زمنية تمثل ما يقترضه البنك لمواجهة ظروف معينة.

ج- القروض طويلة الأجل: وتمثل ما يصدره البنك من سندات وما يحصل عليه من قروض لفترة تزيد عن سنة.

ثانيا: استخدامات الأموال: يستخدم البنك التجاري الموارد المتاحة له في عدة أوجه للاستخدامات تتمثل فيما يلي:

١- **الاحتياطيات الأولية:** ويتم الاحتفاظ بها لمواجهة طلبات السحب من العملاء وهي تتمثل في مجموعة الأموال الجاهزة الموجودة في خزينة البنك أو لدى البنوك الأخرى والبنك المركزي والعملات الأجنبية.

٢- **الاحتياطيات الثانوية:** تتمثل في الأصول القابلة للتحويل إلى أموال سائلة بسرعة دون تعريض البنك لخسائر تذكر (أي تحقق عامل الأمان بالإضافة إلى الربحية المعقولة) وهي تشمل أذون الخزانة والسندات الحكومية، وتستخدم في مواجهة طلبات السحب الموسمية.

٣- **القروض والسلفيات:** وتمثل الاستخدام الرئيسي لأموال البنك التجاري، وهي التي تحقق أكبر عائد للبنك ويتم تغليب الربحية على السيولة، كما أنها أكثر الأصول المعرضة للمخاطر.

٤- **الاستثمارات ذات العائد المرتفع:** وتمثل استثمارات البن في الأسهم والسندات ووثائق الاستثمار وتنقسم إلى:

* استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ بها.

* استثمارات مالية بغرض المتاجرة.

٥- **الأصول الثابتة:** وهي تشمل المباني والسيارات والمكاتب وما يشبهها وهي من الأصول غير المنتجة وتغطى من رأس المال في الغالب.

٦/١ محددات سياسة الاستثمار في البنوك التجارية:

تتأثر سياسة الاستثمار في البنك التجاري بثلاثة محددات، هي السيولة والربحية والضمان.

١- السيولة:

تتطلب اعتبارات السيولة في البنك التجاري الاحتفاظ بجزء من الإيداعات في شكل نقدي أو في قيم يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة في نقدية دون التعرض لخسائر تذكر نتيجة عملية التحويل، وذلك لمقابلة سحب الأفراد والهيئات لودائعهم في البنوك.

ويعتبر البنك في أقصى درجات السيولة إذا احتفظ بجميع الإيداعات لديه في شكل نقدي، ولكن الاعتبارات العملية من ناحية ضرورة تحقيق

الإيرادات الكافية لتغطية المصروفات الخاصة بالبنك ودفع الفوائد للمودعين وتحقيق عائد مجزي على الأموال المستثمرة في البنك تقتضي ضرورة استثمار جزء من الإيداعات مع المحافظة على نسبة سيولة كافية لتغطية سحب الأفراد والهيئات لجزء من إيداعاتهم في البنك.

وتبذل إدارة البنك أقصى جهودها لتحقيق التوازن بين كمية الأموال الواجب الاحتفاظ بها في شكل نقدي لاعتبارات السيولة وبين المبالغ التي يتم استثمارها في أوجه النشاط المختلفة، لتحقيق الإيرادات الكافية لتغطية التزاماتها تجاه الموظفين والمودعين والمساهمين.

ولا شك أن اختلال هذا التوازن ضار بالأطراف المعنية في البنك. حيث لو زادت نسبة السيولة عن الحد الواجب لكان معنى ذلك تعطيل هذا القدر الزائد عن الاستثمار بدون مبرر، ولو انخفضت نسبة السيولة لأصبح البن التجاري في وضع حرج إذ لن يمكنه الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حال طلب العملاء لودائعهم.

لكل ما سبق يجب الاهتمام بعامل السيولة عند وضع سياسة الاستثمار في البنك التجاري، كما يستلزم البنك المركزي كهيئة رقابة على البنوك ومحافظة على النظام المصرفي في الدولة، أن تحتفظ البنوك التجارية

بنسبة مئوية تحدد تبعا للظروف الاقتصادية السائدة من قيمة الإيـــداعات بالبنك المركزي لاعتبارات السيولة من ناحية، وكوسيلة للتأثير في كمية النقود المتداولة من ناحية أخرى.

٢- الربح:

تعمل إدارة البنك على استثمار الأموال المودعة تحت تصرف البنـــك في صورها المختلفة، بحيث يتجمع لديها إيرادا كافيا يمكنها من تغطيـــة نفقات إدارة تلك الأموال وتوفير عائد مجزي على أمـــوال المســـاهمين لتشجيعهم على الاستمرار في استثمار أموالهم وتحمل ما يتعرض له هذا الاستثمار من مخاطر.

ويتوقف حجم الإيراد الناتج مـــن الاســـتثمار علـــى حجـــم الأمـــوال المستثمرة وسعر الاستثمار. ولذلك يتضح أنه كلما زادت كمية الأمـــوال المستثمرة كلما توافرت الفرصة أمام إدارة البنك لتحقيق إيرادات، ولذلك نجد المشرفين على عملية الاستثمار في البنوك يميلون إلى زيادة حجـــم الاستثمار بينما أوضحنا سابقا أن اعتبارات السيولة تتطلب الحد من تلك الرغبة. لهذا فإن إدارة البنك الرشيدة هي التي تتمكن من الموازنة بين ما يجب الاحتفاظ به من موارد قد لا تدر أرباحا بالمرة أو تدر أرباحا أقـــل

مما لو استثمرت في نواحي أخرى لاعتبارات السيولة وبين حجم الاستثمارات التي تدر إيرادات كبيرة.

وتتوقف سياسة الاستثمار على عوامل اقتصادية كثيرة. ولذلك نجد إدارة البنك الرشيدة تعمل على الموازنة بين أنواع الإيداعات وتكلفة كل نوع ومع فرص الاستثمار التي تحددها الظروف الاقتصادية العامة. فمثلا في حالة الكساد وحيث لا تتهيأ فرصة كبيرة للاستثمار يجب على إدارة البنك أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بعدم تشجيع الإيداعات الثابتة وإيداعات صندوق التوفير التي تتكلف أكثر من الإيداعات المتخذة شكل حسابات جارية عادية، بينما تعمل على عكس ذلك في حالة الرواج حيث تتوفر فرص الاستثمار.

٣- الضمان:

يرتبط هذا المحدد ارتباطا وثيقا بمحدد الربحية، إذ أنه من المعروف أنه كلما كانت الضمانات المتعلقة بالاستثمار قليلة – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة- كلما تهيأت فرص أكبر للربح. ونظر لأن الجزء الأكبر من الأموال المستثمرة في البنوك التجارية عبارة عن أموال المودعين غير الممثلين في الإدارة، فإن إدارة البنك قد تعمل على التضحية ببعض

نواحي الضمان في استثمار الأموال الموضوعة تحت يدها والمضـــاربة بأموال الغير رغبة في توفير أرباح كبيرة لصالح الإدارة والمساهمين.

وفي نفس الوقت تحجم الإدارة في التمادي في هذا التيار خوفا من فقد ثقة العملاء بالبنك والإحجام عن التعامل معه إذا ما أصاب البنـــك هـــزة عنيفة نتيجة لسياسة الاستثمار التي تعرض أموال المـــودعين لمخـــاطر كبيرة قد ينتج عنها عدم إمكان البنك الوفاء بالتزاماته قبل المودعين.

وحماية للمودعين تتضمن التشريعات الخاصة بالرقابة على البنـــوك التجارية قواعد وأسس لكمية الأوراق المالية التي يمكن للبنوك التجارية التعامل فيها، كما تضع مستويات معينة للسلف بضمانات مختلفة.

٧/١ ملامح النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

على الرغم من أن البنوك التجارية تمثل وحدات اقتصادية وتتخذ شكل شركة مساهمة، إلا أن طبيعة نشاطها قد جعلت النظام المحاسبي المطبق بها مختلفا في بعض عناصره عن النظام المحاسبي المطبق بالشـــركات المساهمة التجارية أو الصناعية.

وفيما يلي عرض لأهم ملامح النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

١- إفصاح محاسبي أكثر شمولا:

يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات ملائمة وموثوق بها وقابلة للمقارنة وقابلة للفهم تساعدهم في تقييم المركز المالي والأداء للبنك وتكون مفيدة لهم في صنع قرارات اقتصادية. كما يحتاجون معلومات تعطيهم فهما أفضل للنواحي الخاصة بعمليات البنك. ويحتاج مستخدمي القوائم المالية للبنك مثل هذه المعلومات حتى ولو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاحة دائما للجمهور، وبناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الافصاحات بالقوائم المالية للبنك شاملة لدرجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

٢- التركيز على اعتبارات السيولة لدى البنك:

يهتم مستخدمي القوائم المالية للبنك بما يتمتع به من درجة السيولة وقدرته على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية البنك وكذا التي لا تظهر بالميزانية. وتشير السيولة إلى وجود أموال كافية لمواجهة طلبات السحب من المودعين وكذا مواجهة الارتباطات المالية الأخرى عند استحقاقها، كما تشير قدرة البنك على

الوفاء بالديون إلى درجة زيادة الأصول عن الالتزامات وبالتالي مدى كفاية رأس مال البنك. والمفترض أن توفر القوائم المالية إفصاحا عن أثر المخاطر السابقة للمستخدمين لتلك القوائم.

٣- التوحيد في التطبيق للقوائم المالية ومحتوياتها:

اعتبارا من عام ١٩٩٧ في مصر بصفة خاصة اهتم البنك المركزي بإصدار قواعد وهيكل للقوائم المالية للبنوك في اتجاه للتقارب الدولي مع المعايير الدولية الخاصة بالإفصاح والقوائم المالية للبنوك. كما تحتوى معايير المحاسبة المصرية على معيارا خاصا بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ومثل هذه الإصدارات تساعد في فهم القوائم المالية للبنوك التجارية وتجعلها قابلة للمقارنة ودولية المحتوى، مما يساعد على فتح فروع للبنوك المصرية في الخارج وقبول فروع للبنوك الأجنبية في مصر دون وجود صعوبات أو اختلافات في هيكل القوائم المالية المطلوبة.

٤- احتواء النظام المحاسبي لكثير من الحسابات الوسيطة:

نتيجة لطبيعة النشاط الخاص بالبنوك التجارية فإن معظم العمليات تأخذ فترة من تاريخ بدء العمل بها وحتى تاريخ انتهائها، وقد تعارف

المحاسبون على متابعة مراحل تنفيذ العمليات المصرفية عن طريق توسيط حسابات وسيطة (مؤقتة) يتم إلغاء كل منها عند انتهاء الغرض منه، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- أوراق تجارية تحت التحصيل.
- غطاء خطابات الضمان.
- أوراق مالية ضمان لسلف.
- الفروع- أوراق تجارية للتحصيل.

٥- احتواء النظام المحاسبي لكثير حسابات نظامية:

لأغراض الرقابة على تنفيذ العمليات المصرفية احتاج الأمر إلى إجراء قيود نظامية تحكم نظام العمليات التي بدأت ولكنها لم تنته بعد، وهذه الحسابات من السمات الرئيسية للنظام المحاسبي في البنوك التجارية. ومن الأمثلة عليها:

- مودعي أوراق مالية كأمانة وأوراق مالية كأمانة.
- مودي أوراق مالية برسم التأمين وأوراق مالية برسم التأمين.
- التزامات البنك عن خطابات الضمان والتزامات العملاء عن خطابات الضمان.

- أصحاب كوبونات أوراق مالية للتحصيل وكوبونات أوراق مالية للتحصيل.

٦- الإفصاح عن وجود الارتباطات عن بنود خارج الميزانية:

تتميز البنوك بوجود ارتباطات عن بنود خارج الميزانية وهي تمثل عادة جزء هام من أعمال البنك ويمكن أن يكون لها أثر كبير على مستوى المخاطرة التي يتعرض لها البنك. ويجب على البنوك الإفصاح عن أي تركيز لأصولها والتزاماتها والبنود غير المدرجة بالميزانية، وينبغي أن يتم هذا الإفصاح على أساس مناطق جغرافية أو على أساس العملاء أو مجموعة من الصناعات أو تركيز أخر للمخاطر، ويجب على البنك أيضا الإفصاح عن صافي تقلبات العملات الأجنبية التي يتعرض لها. وكذا اتفاقيات البيع وإعادة الشراء غير المعترف بها في الميزانية. والعمليات التي تتم نيابة عن العملاء أو من عمليات البنك نفسه مثل البنود المرتبطة بالفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.

٧- الحاجة إلى الضبط اليومي للعمليات والمركزية في التسجيل:

نتيجة لما يتميز به نشاط البنك من تعـــدد للعمليـــات علـــى مســـتوى الحسابات الفرعية في اليوم الواحد فقد تطلب المنهج المحاسبي في البنوك التجارية، الأخذ بعنصرين هامين هما:

- المركزية في التسجيل بعد التسجيل التفصيلي في شكل إجمالي حركـــة كل حساب عام.

- الضبط اليومي لعمليات التسجيل والتبويب والتلخـــيص للتحقـــق مـــن التوازن الحسابي على الأقل لهذه العمليات.

وبدون إعمال هذين العنصرين تصبح الرقابـــة وتـــوفير المعلومـــات السريعة والدقيقة صعبة التحقق في البنوك التجارية. ولكـــن مثـــل هـــذه الخاصية تحتاج إلى صياغة والعمل بدليل الحسابات على مستوى البنـــك وفروعه.

٨/١ عناصر النظام المحاسبي في البنوك التجارية:

إذا كانت المحاسبة هي النظرية التي يتم بمقتضاها تســـجيل وتحليـــل وتلخيص الأحداث المالية بأسلوب علمي وفي صورة قيم مالية وتفســـير النتائج التي أمكن استخلاصها والوصول إليها، فإن النظام المحاسبي يمثل الأداة التي يمكن عن طريقها قياس وتحقيق وتقريـــر الأحـــداث الماليـــة

لعمليات المنشأة، ومن ثم فهو يعتمد إلى حد كبير على طبيعة الأحـــداث المالية لنشاط هذه المنشأة، والتي تختلف بدورها باختلاف حجم النشـــاط وأهدافه وطبيعة عملياته.

إن تصميم نظام المحاسبة في البنوك التجارية يعني بالضرورة تحديد المستندات من حيث تصميمها ودورتها حيث تعتبر هـــي أداة الاتصـــال داخل الأقسام المختلفة للبنك، والدفاتر المحاسبية اللازمة لإثبات العمليات التي تتم في البنك بأقسامه المتعددة، وما يرتبط بذلك من ضرورة تحديـــد التقارير والحسابات المختلفة اللازمة لحصر بنود وعمليات البنك والتـــي تتوقف بدورها على الطريقة المحاسبية المتبعة.

ويمكن القول أن الطريقة أو اللهجة في علم المحاسبة هي السبيل الذي تتبعه المنشاة في تصميم دورة محاسبية متكاملة متمثلة في المصادر التي تستقي منها البيانات (وهي المستندات)، والدفاتر والسجلات التـــي تقيـــد وتصنف فيها هذه البيانات، ثم الكيفية التي تعرض بها النتائج في ضـــوء الأهداف المرجو تحقيقها (التقارير).

وفي ضوء طبيعة نشاط البنوك التجارية الذي يتميز بتعـــدد الأقســـام وتنوع العمليات، وشموله على كثير من التحليلات والتفصيلات فإن أكثر

الطرق المحاسبية مناسبة للتطبيق في هذه البنوك هي تلك الطريقة التي تحتوي على عدد كبير من اليوميات التحليلية والتي تتضمن إجراء قيود إجمالية بمجاميع اليوميات التحليلية في اليومية العامة، ألا وهي الطريقة الفرنسية (المركزية).

وإذا كان النظام المحاسبي في البنوك التجارية –شأنه في ذلك شأن أي نظام محاسبي– يعتمد على عدد من المقومات أهمها المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية والقوائم التقارير الدورية والختامية، فإنه ينبغي أن يصمم هذا النظام في ضوء عدد من المبادئ أهمها مبدأ القيد المزدوج تحقيقا للتوازن المحاسبي لنشاط البنك بصفة يومية، ومبدأ الازدواج في الحسابات بحيث تسجل العملية الواحدة في أكثر من دفتر أو سجل من واقع نفس المستند حتى تكون الرقابة أدق وأشمل.

وغني عن البيان أن النظام المحاسبي في البنوك التجارية يصمم على أساس أن الفترة المحاسبية هي يوما واحدا، ويترتب على ذلاك ضرورة إعداد موازين مراجعة يومية ومن ثم إجراء مطابقة يومية بين الدفاتر والسجلات المختلفة إمعانا في تحقيق الرقابة والتأكد من سلامة العمليات

المصرفية أولا بأول (يوميا) وهذا ما يطلق عليه "عملية الضبط الحسابي".

والواقع أن البنوك التجارية باعتبارها منشآت ذات أقسام تتعدد أنظمتها وعملياتها، فقد جرى العرف على استخدام مجموعة من اليوميات المساعدة المتخصصة لكل نوع من أنواع النشاط، حيث يتم تسجيل تاريخي لعمليات القسم أولا بأول، وأيضا تخصيص دفتر أستاذ مساعد لكل مجموعة متجانسة (ذات طبيعة واحدة) من الحسابات، على أن يتم الإثبات في كل من اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة من صور مختلفة للمستندات وذلك تحقيقا للسرعة والدقة في التسجيل، وإمعانا في تحقيق الرقابة فإن البنوك تستخدم الحسابات الإجمالية لمراقبة الحسابات المساعدة على أن يكون مصدر الإثبات في الحساب الإجمالي مخالفا لمصدر الإثبات في الحسابات المساعدة التي يراقبها.

لذلك يجب أن نعرض في إيجاز واضح الدورة المحاسبية التي تتم داخل البنك التجاري قبل الخوض في إجراءات المحاسبة المالية التي تتم داخل كل قسم من أقسام البنك وذلك في ضوء الخطوات التالية:

١- إعداد القيود الحسابية.

٢- اليومية المساعدة.

٣- ميزان الحركة اليومي.

٤- اليومية العامة (المركزية).

٥- الأستاذ العام.

٦- الدفاتر المساعدة.

أولا: إعداد القيود الحسابية:

يقصد بإعداد القيود الحسابية نشأة هذه القيود، وتبدأ باستيفاء البيانات من المستند المنشئ للواقعة المالية التي يتم ترجمتها إلى قيد حسابي، وتتمثل البيانات الأساسية للقيد الحسابي في القسم الذي تمت فيه العملية والتاريخ واسم الحساب والقيمة وتوقيع الموظف ورئيس القسم والمراقب، وفي حالة القيد الخارجي يزيد على ما سبق اسم الجهة المرسل إليها الإشعار.

ويقوم كل قسم من أقسام البنك بإعداد القيود المحاسبية الخاصة به طبقا لعملياته التي يزاولها، في ضوء التعليمات المالية والمحاسبية المعمول بها بالبنك حتى يكون التوجيه المحاسبي للقيود سليما، ويلاحظ أنه توجد قيود تخص الحسابات الأساسية، وقيود تخص الحسابات النظامية وذلك إلى

جانب قيود الإيرادات والمصـــروفات التـــي تخـــص حســـاب الأربـــاح والخسائر.

ثانيا: اليومية المساعدة:

وهي المرحلة التي تلي إعداد القيود الحسابية، وتبدأ بأن يتم التأكد من تطابق قيم هذه القيود تلافيا لأية فروق، ثم ترقيم هـــذه القيـــود بأرقـــام مسلسلة بحيث يكون طرفي القيد الحسابي (المدين والـــدائن) أرقامهمـــا متتالية، ويلي ذلك عملية فرز هذه القيود إلى حســـابات بحيـــث تكـــون محسوبات وقيود كل حساب في مجموعة واحدة (مدينة ودائنة)، ثم يـــتم إثبات هذه المجموعات من القيود الحسابية بنموذج اليوميـــة المســـاعدة المبين في الشكل التالي:

بنك/------

فرع/-----

يومية مساعدة بتاريخ ---/---/---

حـــ/-----			حـــ/-----			حـــ/-----		
رقم المعاملة	منه	له	رقم المعاملة	منه	له	رقم المعاملة	منه	له
×	××							
×	××							
×	××							

×		××						
×		××						
مجموع	×××	×××						

ويكون إثبات القيود الحسابية باليومية المساعدة بالنسبة لمجموعة القيود المدينة والدائنة لكل حساب على حدة، إذ يكتب اسم الحساب في الخانة المخصصة لذلك ثم تدون القيود المدينة الخاصة بهذا الحساب بحيث يقيد رقم مسلسل المحسوبة بخانة رقم المعاملة وتقيد القيمة بخانة منه، ثم تدون القيود الدائنة لنفس الحساب بنفس الكيفية، وهكذا بالنسبة لكافة قيود الحسابات الأخرى.

وعند الانتهاء من إثبات كافة المحسوبات لمختلف الحسابات يتم عمل مجاميع مدينة ومجاميع دائنة لكل حساب، ثم تجميع كافة المجاميع المدينة لجميع الحسابات على شريط بمجموع نهائي مدين واحد، وكذلك تجمع كافة القيود الدائنة لجميع الحسابات على شريط بمجموع نهائي دائن واحد، ويشترط أن يكون المجموعين النهائيين المدين والدائن متطابقين بما يعطي دلالة على تطابق القيود من مرحلة إنشائها وحتى قيدها بنموذج اليومية المساعدة.

ويطبق البنك التجاري أحد نظامين بخصوص إعداد اليومية المساعدة، فبالنسبة للفروع الكبيرة يقوم كل قسم من أقسامها بإعداد يومية مساعدة خاصة به وضبطها وتسليمها لقسم الحسابات العامة بالفرع الذي يتولى إعداد يومية مساعدة مجمعة من واقع اليوميات المساعدة المسلمة إليه من أقسام الفرع. أما بالنسبة للفروع الصغيرة فإن الأقسام تقوم بإعداد القيود الحسابية فقط وتسلمها لقسم الحسابات العامة الذي يتولى التأكد من تطابقها ثم يرقمها ويقيدها بيومية مساعدة واحدة لجميع معاملات مختلف أقسام الفرع.

ثالثا: ميزان الحركة اليومي:

بعد إتمام اليومية المساعدة يتم تفريغ المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة للحسابات المدونة باليومية المساعدة (وهي تمثل في حد ذاتها الحركة التي طرأت على هذه الحسابات في التاريخ المعد فيه هذه اليومية المساعدة) في موازين الحركة ولأغراض عمليات الضبط والمراقبة فلقد تضمنت نماذج موازين الحركة اليومية خانات لكل من الرصيد السابق والرصيد الحالي طبقا للشكل المبين فيما يلي:

بنك/----------

ميزان الحركة عن يوم /_____

اسم الحساب	رصيد اليوم السابق	حركة اليوم		رصيد اليوم الحالي	التوقيع
		مدينة	دائنة		
الخزينة	×××	××	××	××	
البنوك المحلية	×××	××	××	××	
.....					
.....					
مجموع حركة اليوم		×××	×××		
مجموع الحركات السابقة		×××	×××		
الإجمالي		×××	×××		

وتوجد خانة التوقيع الموجودة في ميزان الحركة لكي توقع الأقسام أمام الحسابات التي يمسك لها سجلات مساعدة لدى هذه الأقسام وبما يفيد مطابقة الأرصدة المستخرجة لهذه السجلات مع الأرصدة المستخرجة بالميزان قرين هذه الحسابات.

ويتم التمييز بين الرصيد المدين والرصيد الدائن في خانتي رصيد اليوم السابق ورصيد اليوم الحالي عن طريق تدوين الأرصدة المدينة باللون الأحمر والأرصدة الدائنة باللون الأزرق، أو عن طريق تقسيم الخانة إلى خانتين أحدهما للمدين والثانية للدائن.

رابعا: اليومية العامة (المركزية):

يعتبر هذا الدفتر هو السجل الرسمي المسجل بالشهر العقاري ويخضع لرقابة موثقي الشهر العقاري، وتنقسم كل صفحة من صفحات هذا السجل إلى خانات رئيسية أربعة وهي بالترتيب كما يلي:

- خانة رقم صفحة الأستاذ العام المنقول فيها حركة الحساب الخاص بهذه الصفحة.

- خانة مجاميع جزئية تنقسم بدورها إلى خانة مدينة وخانة دائنة لإثبات قيمة حركة الحسابات المدينة والدائنة بالتفصيل أمام مسمى هذه الحسابات.

- خانة مجاميع كلية تنقسم بدورها أيضا إلى خانة مدينة وخانة دائنة لإثبات إجمالي قيمة حركة الحسابات المدينة والدائنة لهذه الحسابات.

- خانة البيان، ويدون بها أسماء الحسابات المختلفة التي حدثت بها هذه الحركة.

ويراعى تجميع كل صفحة (بالنسبة للخانات الكلية والجزئية) مع ترحيل هذه المجاميع من صفحة إلى أخرى حتى مجاميع نهاية الشهر، ومن الضروري مطابقة المجاميع النهائية الشهرية باليومية العامة مع

المجاميع النهائية لميزان الحركة اليومي ونورد فيما يلي نموذج لسجل اليومية العامة:

بنك/----------

اليومية العامة

رصيد اليوم السابق	كلي		جزئي		البيان
	مدين	دائن	مدين	دائن	
					ما قبله من مذكورين
×			××		حـ/.....
×			××		حـ/.....
×	×××		××		حـ/.....
					إلى مذكورين
×				××	حـ/.....
×				××	حـ/.....
×		×××		××	حـ/.....
					بعده

خامسا: سجل الأستاذ العام:

يضم سجل الأستاذ العام جميع الحسابات المستخدمة بالبنك بحيث يفرد لكل حساب عدة صفحات من السجل تكفي لتسجيل حركة الحساب الواحد على مدار أيام السنة المالية، ولقد قسمت صفحات الأستاذ العام بحيث توضح اسم الحساب وحركة الحساب (المدينة والدائنة) والرصيد اليومي له، وفيما يلي نموذجا لصفحة حساب من سجل الأستاذ العام:

بنك/----------

حـــ/ ----------

التاريخ	البيان	رقم صفحة اليومية	الحركة		الرصيد		ملاحظات
			مدينة	دائنة	منه	له	

ويراعى بشأن القيد بهذا السجل ما يلي:

- طبقا للعرف المحاسبي السليم، فإنه يتم ترحيل حركة الحسابات من واقع اليومية العامة وليس من واقع نموذج الحركة اليومي، لضمان سلامة تطبيق ذلك فإنه يدون رقم صفحة اليومية العامة بصفحة الحساب بسجل الأستاذ العام أمام الحركة المدينة والدائنة المنقولة من اليومية العامة. وأن يدون رقم صفحة الأستاذ العام للحساب المعين أمام نفس سطر هذا الحساب بسجل اليومية العامة المنقول منه إلى الأستاذ العام.

- يدون تاريخ حركة الحساب ثم تثبت الحركة المدينة والدائنة للحساب طبقا للمعادلة التالية:

رصيد اليوم السابق (مدين) ××

+ حركة اليوم الحالي (مدين) ××

(-) حركة اليوم الحالي (دائن) (××)

= رصيد اليوم الحالي	×××
أو رصيد اليوم السابق (دائن)	××
(–) حركة اليوم الحالي (مدين)	(××)
+ حركة اليوم الحالي (دائن)	××
= رصيد اليوم الحالي	×××

– ضرورة عمل مجاميع شهرية للحركة المدينة والدائنة لكل حساب لأغراض إعداد ميزان مراجعة بالمجاميع والأرصدة لغرض إعداد الحسابات الختامية وأعمال الضبط والمراقبة.

– يستخدم هذا السجل لأغراض الضبط والمراقبة وإعداد الحسابات الختامية، وهو لا يحتوي على أية تفاصيل داخلية، الأمر الذي استلزم إيجاد ما يسمى بالسجلات أو دفاتر الأستاذ المساعدة لكل حساب وحسب أهميته.

سادسا: الدفاتر المساعدة:

وهي دفاتر تمسك لحسابات الأستاذ العام، وتأخذ صورا متعددة تبعا لطبيعة كل حساب، وتحتوي على كافة البيانات والتفاصيل المتعلقة بهذه

الحسابات واللازمة من وجهة نظر القائمين على أمر البنك، ويتم القيد بهذه الدفاتر المساعدة من واقع القيود الحسابية حيث يتم إثبات جميع هذه القيود بتلك الدفاتر.

وقد يستدعي الأمر إمساك سجلين لنوع واحد من الحسابات وذلك لأغراض المراقبة والمراجعة والضبط وأعمال الجرد، ويكون السجلين ممسوكين لدى قسمين مختلفين، ويتم القيد فيهما من مصدرين مختلفين، ويسمى أحد السجلين بالنسخة الأولى والآخر بالنسخة الثانية، ومن أمثلة ذلك سجلات المطبوعات والأدوات الكتابية وسلفيات العاملين التي تكون ممسوكة لدى قسم الشئون الإدارية والمشتريات أو المخازن وشئون العاملين وفي نفس الوقت ممسوك لها نسخة ثانية لدى أقسام المراجعة أو الحسابات العامة.

وبعد إثبات القيود الحسابية في الدفاتر المساعدة يتم استخراج الرصيد الجديد بعد تدوين حركة الحساب الحالية، ويتعين أن يكون الرصيد المستخرج مطابقا لرصيد الحساب المدون بنموذج ميزان الحركة اليومي، ويتم التوقيع بهذا الميزان بمعرفة الموظف المختص أمام رصيد الحساب الذي يمسك له سجل أستاذ مساعد بما يفيد المطابقة.

ويتم عمل مجاميع مدينة ودائنة لصفحة الأستاذ المساعد في نهايات الصفحات وترحل لبدايات الصفحة التالية إلى نهاية الشهر، حيث يتم عمل مجموع إجمالي للفترة من أول العام المالي إلى تاريخ آخر قيود حسابية، والفرق بين المجاميع المدينة والمجاميع الدائنة يمثل رصيد هذا الحساب في فترة ما. وينبغي أن تتطابق هذه المجاميع المدينة والدائنة والأرصدة لكل حساب مع مثيلاتها المستخرجة والمدونة بميزان المراجعة الذي يعد في نهاية كل شهر بالمجاميع والأرصدة لمختلف الحسابات والذي يكون أصلا متطابقا مع مجاميع اليومية العامة المدينة والدائنة. ومن الضروري كذلك ضبط مجاميع أرصدة الدفاتر المساعدة مع صفحاتها بدفتر الأستاذ العام. وفيما يلي نموذج لسجل من سجلات الأستاذ المساعدة:

بنك/----------

فرع/----------

حـ/.....

التاريخ	رقم المعاملة	البيان	مدينة	تاريخ التسوية	دائنة	الرصيد	ملاحظات

وقبل ختام عرض النظام المحاسبي الذي يطبق في البنوك التجارية يجب التعرض بالشرح الموجز لحساب يعتبر من الدفاتر المساعدة والتي لها رصيدين مثلها في ذلك مثل حساب قيود تحت التسوية، وهذا الحساب هو حساب تسوية الإيرادات والمصروفات.

حساب تسوية الإيرادات والمصروفات:

يتمثل الغرض الأساسي من هذا الحساب في الغرض التنظيمي، ويقصد بذلك تنظيم تحميل كل فترة مالية بما يخصها من المصروفات أو الإيرادات بصرف النظر عن طول أو قصر هذه الفترة المالية، بحيث يظهر المركز المالي للبنك في صورته الصحيحة، وفي نفس الوقت لا يكون هناك تضخما في الإيرادات أو المصروفات في فترة مالية معينة على حساب فترة مالية أخرى.

ويضم هذا الحساب أربعة عناصر أساسية، اثنان منهما في الجانب المدين وهما المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة. بينما يوجد الاثنان الآخران في الجانب الدائن وهما المصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما.

الجانب المدين:

أ- المصروفات المدفوعة مقدما

ومثالها الإيجار المقدم الذي يدفع عن فترة لاحقة في السنة، فيتم تعلية القيمة المدفوعة بالكامل على حساب تسوية الإيـرادات والمصـروفات، ويتم شهريا تحميل حساب المصروفات العمومية بند الإيجار بما يخـص الشهر فقط من قيمة الإيجار المدفوع والمحمـل علـى حسـاب تسـوية الإيرادات والمصروفات استنزالا من إجمالي القيمة وهكذا حتى تنتهـي تسوية القيمة بالكامل.

ب- الإيرادات المستحقة

ومثالها إيراد يستحق للبنك عن مساهمة معينة وسيتم الحصول علـى هذا الإيراد في تواريخ لاحقة، فيجري احتساب هذا الإيراد (مجزءا) كما لو كان قد حصل فعلا، ويقيد شهريا على حسـاب تسـوية الإيـرادات والمصروفات تحت اسم البند المختص بالإيراد، وفي نهاية فترة استحقاق الإيراد بالكامل وعند تحصيلها يتم إلغاؤه لحسـاب تسـوية الإيـرادات والمصروفات ال١ي يكون قد تجمع هذا الإيراد علـى مـدار الشـهور السابقة على تحصيله.

الجانب الدائن:

أ- المصروفات المستحقة:

ومن أمثلتها مصروف سوف يستحق على البنك دفعه في فترة لاحقة، وحتى لا يتم تحميل المصروفات بكامل القيمة عند دفعها فإنه يتم تحصيل جزء كل شهر من هذا المصروف على البند المختص بالمصروفات ولحساب تسوية الإيرادات والمصروفات إلى أن يكتمل المبلغ بالكامل في تاريخ الاستحقاق فيتم دفع المبلغ بالكامل خصما على حساب تسوية الإيرادات والمصروفات، ويعتبر ذلك سدادا للقيمة التي تدفع للعملاء عن حسابات الودائع لأجل وبإخطار سابق أو حسابات التوفير.

ب- الإيرادات المحصلة مقدما:

ومن أمثلتها عمولات خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية التي تحصل في بعض الأحيان إن لم يكون غالبا في فترات لاحقة، فتقيد لحساب تسوية الإيرادات والمصروفات عند بداية تحصيلها، ويتم شهريا قيد ما يخص هذا الشهر لحساب البند المختص بالإيرادات خصما على حساب تسوية الإيرادات والمصروفات إلى أن يتم تسوية القيمة السابق تحصيلها بالكامل في نهاية تاريخ الاستحقاق.

يتضح مما سبق أهمية هذا الدفتر المساعد في تنظيم تحميل كل فتـــرة مالية (شهر) بما يخصها من المصروفات، وترحيل نصيبها من الإيرادات إليها طبقا لما يقضي به أساس الاستحقاق المعمول به في البنوك التجارية كأداة للقياس المحاسبي.

وختاما لعرض النظام المحاسبي المطبق في البنوك التجارية نـــود أن نؤكد على أن وجود أدوات للاتصال والتبليغ تقوم بوظـــائف التلخـــيص والعرض للمعلومات المحاسبية والمالية التي تمثل مخرجات هذا النظـــام المحاسبي يعد أمرا ضروريا ولازما حيث أنها تمثل مـــن ناحيـــة أحـــد المقومات الرئيسية للنظام المحاسبي في البنوك التجارية، ومن ناحية ثانية تعد أحد الأدوات الأساسية للإدارة العلمية الرشيدة، ومن ناحية ثالثة تعـــد أحد مقومات نظام رقابي فعال يساعد الإدارة في مستوياتها المختلفة عن طريق إمدادها بما يحتاج إليه من بيانات ومعلومـــات تفيـــدها فـــي أداء وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات، ومن ناحية رابعة وأخيـــرة تعد الخطوة الأولى لإعداد نظام للمعلومات، حيث تمثل بنك المعلومـــات الأول في البنوك التجارية.

وتتمثل هذه الأدوات في التقارير التي تعتبر همزة الوصل بين المستويات الإدارية المختلفة في البنك التجاري، بما يمكن من توصيل وشرح الأهداف والسياسات التي تستهدفها الخطة إلى الوحدات التنفيذية، وكذلك تجميع البيانات والمعلومات عن الأداء الفعلي ونقلها للإدارة العليا المسئولة عن الرقابة.

أسئلة الفصل

السؤال الأول: تناول باختصار أهم مصادر واستخدامات الأمـــوال فـــي البنوك التجارية.

السؤال الثاني: اشرح بإيجاز وظائف البنوك التجارية.

السؤال الثالث: تناول بإيجاز غير مخل كل من عامل الســـيولة وعامـــل الربحية في البنوك التجارية وانعكاساتهما على سياسات البنك الاستثمارية والتمويلية.

السؤال الرابع: "مر تطور الجهاز المصرفي في مصر بعدة مراحل مـــن التطور" اعرض بإيجاز أهم ملامح تلك المراحل.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للأقسام الفنية بالبنوك التجارية

١/٢ قسم الخزينة:

يمثل نشاط قسم الخزينة نشاطا أساسيا في البنوك التجارية، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن نشاط هذا القسم هو المنبع والمصب لعمليات الأقسام الأخرى، ويتضمن نشاط هذا القسم عادة عمليتين هما:

- الإيداع.
- السحب.

وفيما يلي أهم القواعد الواجب مراعاتها في قسم الخزينة:

١- الإجراءات العامة الخاصة بفتح الخزينة والتعامل مع الفروع الرئيسية وباقي الفروع:

أولا: فتح الخزينة:

تفتح الخزينة قبل مواعيد الجمهور بربع ساعة على الأقل وبحضور كل من بعهدته مفتاح الخزينة، ومفتاح الضمان، وبالفروع الرئيسية بمعرفة مدير إدارة الخزينة الرئيسية أو أحد المسئولين المعلوم لديهم الرقم السري للباب الرئيسي للخزينة في حالة غياب مدير إدارة الخزينة.

ثم تتبع الخطوات التالية:

في الفروع الرئيسية:

١- تستخرج النقدية اللازمة للعمل اليومي بمعرفة رئيس الخزينة ويظل الباقي في الخزينة كاحتياطي.

٢- يقوم رئيس قسم الخزينة بتوزيع العهد على الصيارف طبقا لاحتياجات العمل، وعلى كل صراف مراجعة العهدة المسلمة إليه مراجعة دقيقة والتوقيع بالاستلام على الدفتر المخصص لهذا الغرض بتوقيع مقروء ويذكر بالدفاتر المبلغ المسلم لكل صراف بالأرقام أو الحروف وبيانات الفئات وإن الاستلام تم بعد إجراء العد وكل دفعة إضافية تلزم للصراف أثناء العمل اليومي يتبع بشأنها الإجراء السابق.

٣- على رئيس الخزينة ضبط الرصيد المتبقي بعد تسليم الصيارف على رصيد اليوم السابق بعد استيفاء المسلم للصيارف والجزء المحتجز بالباقي.

٤- لا يجوز تعامل الصيارف مع بعضهم مباشرة بصفة عامة بل يجب أن يتم ذلك من خلال الخزينة إلا في حالات الظروف القصوى وفق احتياجات العمل، ويتم استلام النقدية بموجب إيصال يوقع عليه من الصراف مستلم النقدية بتوقيع واضح ويحفظ لدى الصراف مسلم

النقدية، ويقيد المبلغ بدفتر القيد الخاص لكل منهم ويحظر إشراك العملاء في هذه العملية.

٥- يجب أن يكون لكل صراف دفتر عهدة شخصية بإسمه يثبت فيه ما استلمه في عهدته وما تم صرفه والرصيد الباقي أخر اليوم الذي يقوم بتسليمه إلى الخزينة المركزية (الرئيسية) بعد إتمام الضبط مع دفتر الصندوق على أن يوقع موظف الصندوق على دفتر الصراف بما يفيد الضبط ويوقع رئيس الخزينة على هذا الدفتر باستلام رصيد النقدية من الصراف والمبلغ بالأرقام والحروف والفئات وأن الاستلام تم بعد إجراء القيد.

في باقي الفروع:

بعد فتح الخزينة صباح كل يوم بمعرفة من بعهدتهم المفاتيح وقبل بدء العمل يتسلم رئيس الخزينة رصيد النقدية بالخزينة ويوقع على دفتر الجرد بجانب الرصيد النقدي بجملته (استلمت رصيد النقدية وقدره....) ويذكر المبلغ بالرقم والحروف وأصبح في عهدتي.

يثبت رئيس الخزينة بدفتر العهدة من واقع يوميات الخزينة إجمالي عمليات الوارد وكذا إجمالي عمليات الصادر ويستخرج الرصيد الباقي

طرفه الذي سيودعه بالخزينة إلى الاحتياطي لاستخراج الرصيد الإجمالي للنقدية ويثبت هذا المبلغ بالأرقام والحروف وبيان الفئات ويستخرج الرصيد الجديد للخزينة.

وبعد إتمام ضبط عهدته حسب يوميات الحركة ودفتر الصندوق يوقع موظف دفتر الصندوق على دفتر العهدة بما يفيد مطابقته إجمالي الوارد وكذا إجمالي الصادر والرصيد الجديد.

وبالنسبة للفروع التي بها أكثر من صراف يقوم رئيس قسم الخزينة بتسليم كل صراف العهدة اللازمة للعمل اليومي مقابل توقيعه بالاستلام على دفتر العهد الممسوك بمعرفة رئيس الخزينة، وفي نهاية العمل اليومي يقوم كل صراف بضبط يوميات حركة الوارد والصادر الخاصة به على صفحات دفتر الصندوق ثم يضبط رصيد عهدته ويسلمها إلى رئيس الخزينة مقابل التوقيع منه بالاستلام على اليوميات ودفتر العهدة الخاص بالصراف، ويجب على كل من الصراف ورئيس الخزينة إجراء العد الفعلي للنقدية المسلمة والمستلمة وإثبات ذلك بدفتر العهد مع بيان الفئات والمبالغ المسلمة أو المستلمة بالأرقام والحروف.

ثانيا: عمليات الإيداع (الوارد):

يتم الإيداع في الخزينة بموجب إذن توريد من أصل وصورة ويقوم العميل بتحريره وبعد المراجعة يتسلم العميل الأصل من صراف الوارد بعد التوقيع عليه بما يفيد استلام النقدية. ويتم إثبات صورة إذن التوريد في ملحق اليومية النقدية الوارد في الجانب المدين في خانة الحسابات الجارية أو غيرها.

ويقوم صراف الوارد بإثبات كل نقدية واردة على دفتر بياني يعرف بإسم كشف النقدية الواردة، وفي نهاية اليوم يقوم بتجميع هذا الكشف لمثل مجموع النقدية الموجودة في الخزينة الواردة وفي نهاية اليوم يتم تسليم مجموع هذا الكشف إلى رئيس الخزينة بموجب استمارات تحاويل للصيارف. ويكون القيد الإجمالي الخاص بعملية الإيداع (النقدية الواردة)

××		من حـــ/ الخزينة
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
	××	حـــ/ حسابات التوفير
	××	حـــ/ الودائع لأجل
	××	حـــ/ الفروع
	××	حـــ/ البنك المركزي

ثالثا: عمليات السحب (الصادر)

مستندات عملية السحب إما أن تكون شيكات وإيصـــالات ســـحب أو أذون صرف ترد إلى الصيارف من الأقسام المختصة ويســـبق عمليـــة الصرف مراجعة لكافة المستندات السابقة. وفي صباح كـــل يـــوم يقـــوم صراف الصادر باستلام النقدية اللازمة لعمليات السحب خلال اليوم من رئيس الخزينة بموجب استمارة تحاويل من أصل وصورة، وبعد عمليـــة الصرف يقوم الصراف بإثبات المستند في كشف حركة النقدية الصـــادرة واستخراج الرصيد المتبقي لديه وتوريده في نهاية اليوم بموجب استمارة تحاويل للصيارف إلى رئيس الخزينة.

ويكون القيد المحاسبي الخاص بعمليات السحب (النقديـــة الصـــادرة) كالتالي:

		من مذكورين
××		حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
××		حـــ/ حسابات التوفير
××		حـــ/ الودائع لأجل
××		حـــ/ الفروع
××		حـــ/ البنك المركزي
	××	إلى حـــ/ الخزينة

ورصيد الخزينة في نهاية العمل اليومي يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

رصيد الخزينة في نهاية اليوم = رصيد أول اليوم + (مجموع النقدية الواردة – مجموع النقدية المنصرفة.

ويجب أن نذكر أن عمليات القسم تشمل في بعض البنوك بالإضافة إلى ما سبق العمليات التالية:

- الاحتفاظ بالعملات الأجنبية لمقابلة احتياجات المسافرين للخارج.
- الاحتفاظ بالمجوهرات والأمانة المملوكة للغير.
- الاحتفاظ بالأوراق المالية.

ومن الواجب الإشارة إلى أن عملية الاحتفاظ تتم في قسم الخزينة بينما الدفاتر والقيود الخاصة بذلك تتم في الأقسام الأخرى المختصة.

رابعا: معالجة الزيادة أو العجز في الخزينة:

قد يحدث زيادة أو عجز لدى صراف الخزينة بعد عملية المراجعة وإخطار مراقب الخزينة وبعد تسجيل الزيادة أو العجز بسجل الخزينة يتم معالجة الزيادة والعجز كما يلي:

- إثبات وجود العجز

من حـــ/ عجز عهدة الصراف (تحت التسوية)		××
إلى حـــ/ الخزينة	××	

- يتم تسوية العجز بإحدى الطرق التالية:

(أ) تحميل الصراف وتوريد الفرق دفعة واحدة

من حـــ/ الخزينة		××
إلى حـــ/ عجز عهدة الصراف (تحت التسوية)	××	

(ب) تحميل الصراف وتوريد الفرق على دفعات:

يتم تحويل قيمة العجز إلى سلفة

من حـــ/ سلف عن عجز عهدة الصراف		××
إلى حـــ/ عجز عهدة الصراف (تحت التسوية)	××	

(ج) تحميل البنك بقيمة العجز

من حـــ/ عجز الخزينة		××
إلى حـــ/ عجز عهدة الصراف (تحت التسوية)	××	

ثم في نهاية العام يقفل في حساب أرباح وخسائر النقدية كما يلي:

من حـــ/ أ.خ عمليات نقدية		××
إلى حـــ/ عجز النقدية	××	

- إثبات وجود الزيادة

من حـــ/ الخزينة		××
إلى حـــ/ زيادة النقدية بالخزينة	××	

ثم في نهاية العام يقفل في حساب أرباح وخسائر النقدية كما يلي:

من حـــ/ زيادة النقدية بالخزينة		××
إلى حـــ/ أ.خ عمليات نقدية	××	

٢/٢ قسم الحسابات الجارية:

يقوم هذا القسم بفتح حسابات جارية لعملائه بموجب اتفاق بينهما. يستطيع بموجبها هؤلاء العملاء الإيداع أو السحب بصفة مستمرة. ويترتب على ذلك ظهور رصيد مدين أو دائن لهؤلاء العملاء لدى البنك حسب طبيعة وحجم عمليات الإيداع والسحب التي تمت.

والحساب الجاري بالوصف السابق يختلف عن حسابات الودائع بإخطار حيث لا يحق للعميل في النوع الأخير السحب من حسابه إلا بعد إخطار البنك برغبته في ذلك بفترة يتفق عليها مقدما.

كما يختلف الحساب الجاري عن حساب الودائع لأجل (الودائع الثابتة) حيث لا يجوز للعميل في النوع الأخير سحب رصيده في البنك إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها وفي عقد فتح الحساب وإلا سقط حقه في الفوائد المستحقة.

ويكون الحساب الجاري مدينا في حالات فتح اعتمادات جارية مدينة بضمان بضائع أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية. كما يكون الحساب الجاري مدينا في حالة فتح حسابات جارية مدينة بضمانات مستندية.

وإذا حاولنا تقسيم النشاط هذا القسم من الوجهة المحاسبية نجد أن هذا النشاط يتضمن العمليات التالية:

١- الإيداع ٢- السحب

٣- التحويل ٤- الفوائد

أولا: عمليات الإيداع:

تتم عمليات الإيداع إما نقدا أو بموجب شيكات

أ- في حالة الإيداع النقدي: تتبع الخطوات التالية:

- يحرر قسم الحسابات الجارية إذن توريد نقدية بالقيمة المقرر إيداعها.

- يقوم العميل بتوريد النقدية إلى الخزينة مقابل استلام إحدى صور أذون التوريد موقعا عليها بما يفيد التوريد.

- يبقى أصل إذن التوريد بالحسابات الجارية وتبقى الصورة الثانية بالخزينة.

- ترحل القيمة إلى الحساب الشخصي للعميل بدفتر أستاذ الحسابات الجارية.

- يتم في نهاية كل يوم حصر مجموع المبالغ المودعة بواسطة العملاء إما يدويا أو آليا ثم يجرى القيد المحاسبي التالي:

××		من حـــ/ الخزينة
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

ب- الإيداع بموجب شيكات: وتتبع الخطوات التالية:

- يحرر العميل حافظة إيداع شيكات من أصل وصورة.

- تراجع الحافظة في قسم الحسابات الجارية بواسطة موظف الشـــيكات مع مرفقاتها ثم بواسطة رئيس قسم المراجعة.

- يتسلم العميل صورة من الحافظة أو كعب الحافظة بعد التوقيع عليها.

- يقوم الموظف بتفريغ الشيكات في حوافظ خاصة من أصل وصـــورة حسب الفروع المسحوب عليها.

- تحرر حافظة إيداع الشيكات لتسجيل قيمتها على حساب العميل.

- تحرر حافظة خصم على حسابات العملاء بقيمـــة كـــل مـــن عمولـــة التحصيل والدمغة والمصاريف.

وتتخذ هذه الشيكات إحدى الصور التالية:

- **شيكات مسحوبة على نفس الفرع:** بعد مراجعة هذه الشيكات والتأكـــد من رصيد الساحب يتم قيدها مباشرة في حساب العميـــل المـــودع لهـــذه الشيكات بموجب إشعار إضافة. ويكون القيد المحاسبي كالتالي:

××		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (حسب نوعها)
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (المستفيد)

– **شيكات مسحوبة على فروع البنك:** يقوم البنك بإرسالها إلى فروعـــه لتحصيلها وتقوم البنوك عادة بقيد هذه الشيكات في حساب العميل المودع مع حفظ حقها في حساباتهم عند رفضها. ويجرى القيد المحاسبي التالي:

××		من حـــ/ الفروع
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء

– **شيكات مسحوبة على بنوك محلية:** جرت العادة في معظم البنوك على قيد هذه الشيكات بحسابات العملاء مع عدم السماح للعميل بسحب قيمتها أو جزء منها إلا بعد التحقق من تحصيلها. ويحرر بتلك الشيكات حوافظ تسليم لغرفة المقاصة. ويجرى القيد المحاسبي التالي:

××		من حـــ/ البنك المركزي
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء

ثانيا: عمليات السحب:

يتم السحب من الحساب الجاري عن طريق الشيكات التـــي يســـحبها العملاء أو عن طريق الإيصالات التي يوقعون عليها أمام موظفي البنك أو عن طريق أوامر صرف صادرة من العملاء.

وفي جميع الحالات يتبع عادة ما يلي:

- تظهير الشيك لأمر البنك إذا كان المستفيد غير الساحب.
- يتم مراجعة الشيك للتحقق من سلامته وصحة بياناته.
- يتم التأشير على الشيك بما يفيد كفاية الرصيد.
- يسجل الشيك في يومية الخزينة بعد تسجيله في حساب العميل.
- يسلم الشيك إلى الخزينة لصرف قيمته إلى المستفيد.
- يقيد الشيك في حساب العميل بالإضافة إلى قيده في حساب الخزينة أو الفرع أو البنك المركزي.

ويكون القيد المحاسبي الخاص بعملية السحب كما يلي:

من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (حسب نوعها)		××
إلى حـــ/ الخزينة	××	

ثالثا: عمليات التحويل:

قد يطلب العميل تحويل مبلغ من حسابه الجاري إلى حساب عميل أخر أو حساب من نوع آخر في نفس البنك أو في بنك آخر، وفي هذه الحالة يتبع عادة ما يلي:

- يحرر العميل أمر تحويل يحتوي على كافة البيانات المطلوبة.

- يتم مراجعة أمر التحويل بواسطة قسم الحسابات الجارية والتأشير بإمكانية التحويل.

- تحرر حافظة خصم على الحساب الجاري للعميل المحول منه.

- تضاف القيمة المطلوب تحويلها إلى الحساب الجاري المحول إليه بموجب حافظة إضافة. ويتم التسجيل بموجبها في بطاقة مراكز العملاء ويومية الحسابات الجارية وأستاذ الحسابات الجارية.

- يرسل إخطار للعميل المستفيد بما تم.

وتكون القيود المحاسبية الخاصة بهذه الحالة كما يلي:

- إذا كان التحويل في نفس الفرع

من حـ/ الحسابات الجارية للعملاء (حسب نوعها)		××
إلى حـ/ الحسابات الجارية للعملاء (المستفيد)	××	

- إذا كان التحويل لصالح عميل في فرع آخر للبنك

من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (حسب نوعها)		××
إلى حـــ/ الفروع (فرع ...)	××	

- إذا تم التحويل لصالح عميل في بنك آخر

من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (حسب نوعها)		××
إلى حـــ/ البنك المركزي	××	

رابعا: عمليات الفوائد:

في معظم حالات الحسابات الجارية الدائنة لا يحتسب البنـــك فوائـــد لصالح عملائه إلا في الحالات التي يبلغ فيها الرصيد حدا معينا، وبحيث لا يقل عن حد معين أيضا. هذا في الوقت الذي يتقاضى فيه البنك مـــن عملائه عائد على أرصدة حساباتهم المدينة.

وتكون الفوائد مدينة إذا حسبت على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة ويكون القيد في هذه الحالة:

من حـــ/ الفوائد المدينة		××
إلى حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء	××	

وتكون الفوائد دائنة إذا حسبت على أرصدة الحسابات الجارية المدينـــة، ويكون القيد في هذه الحالة:

من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة للعملاء		××
إلى حـــ/ الفوائد الدائنة	××	

خامسا: عمليات غرفة المقاصة:

نتيجة للمعاملات اليومية بين البنك وعملائه تتجمع لـــدى كـــل بنـــك شيكات مسحوبة على بنوك أخرى، ولتحصيل هذه الشيكات من البنـــوك كان يمكن أن يتم بواسطة المحصلين، ولما كانت هذه العملية مستمرة بين البنوك بعضها وبعض بحيث يكون البنك مدينا ودائنا في نفـــس الوقـــت، وتوفيرا للوقت والجهد والتكلفة وحماية للمتحصلات النقدية من الضـــياع أو السرقة، جرى العمل المصرفي على إجـــراء مقاصـــة بـــين حقـــوق والتزامات البنوك بعضها وبعض دون الحاجة إلى انتقال نقدية من بنـــك إلى آخر.

وتتم المقاصة لدى غرفة المقاصة التابعة للبنك المركزي، ولـــه حـــق الإشراف ومتابعة العمل بها. وتتم تلك العملية وفقا للخطوات التالية:

١- تقوم أقسام البنوك بإرسال الشيكات التي تتسلمها يوميـــا إلـــى قســـم المقاصة.

٢- يتولى قسم المقاصة تجميع هذه الشيكات وعمل حافظة إضافة لكـــل بنك على حده موضحا بها أرقام الشيكات ومبالغ كل منها.

٣- يتم عمل حافظة إجمالية على مستوى كل بنك بقيمة الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى.

٤- يحمل مندوب البنك هذه الحوافظ ويقدمها إلى مندوب غرفة المقاصة.

٥- يقوم المندوب بتوزيع الحوافظ الجزئية على مندوبي البنوك الأخرى التي تخصها هذه الشيكات لمراجعتها والتوقيع على صورة الحوافظ.

٦- يقوم مندوب الغرفة بالتوقيع على الحافظة الإجمالية ويقوم بتسوية قيمة هذه الشيكات في الحسابات الجارية للأعضاء في غرفة المقاصة.

٧- يكون لدى البنك المركزي عادة رصيد يكفي لمقابلة الأرصدة المدينة التي تنشأ عن المقاصة.

مثال

بفرض أن كلا من بنك القاهرة وبنك مصر وبنك الإسكندرية تقدم بالحوافظ الإجمالية التالية

	بنك القاهرة	
البنك	عدد الشيكات	المبلغ
بنك مصر	٣	٢٠٠٠٠
بنك الإسكندرية	٥	٣٠٠٠٠
	٨	٥٠٠٠٠

بنك مصر		
البنك	عدد الشيكات	المبلغ
بنك القاهرة	٢	٨٠٠٠
بنك الإسكندرية	٣	٢٢٠٠٠
	٥	٣٠٠٠٠

بنك الإسكندرية		
البنك	عدد الشيكات	المبلغ
بنك القاهرة	٣	١٠٠٠٠
بنك مصر	٢	٤٠٠٠٠
	٥	٥٠٠٠٠

والمطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفاتر البنوك الثلاثة، وغرفة المقاصة، والبنك المركزي.

الحل

بنك القاهرة:

المستحق له ٢٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠

المستحق عليه ٨٠٠٠ + ١٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠

بنك مصر:

المستحق له ٨٠٠٠ + ٢٢٠٠٠ = ٣٠٠٠٠

المستحق عليه ٢٠٠٠٠+ ٤٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠

بنك الإسكندرية:

المستحق له ١٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠

المستحق عليه ٣٠٠٠٠ + ٢٢٠٠٠ = ٥٢٠٠٠

ويمكن عرض الخلاصة السابقة كما يلي:

أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	الرصيد النهائي	
			مدين	دائن
٦٠٠٠٠	بنك مصر	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	ـــــ
٢٨٠٠٠	بنك القاهرة	٥٠٠٠٠	ـــــ	٢٢٠٠٠
٥٢٠٠٠	بنـــــــــك الإسكندرية	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	ـــــ
١٣٠٠٠٠	الإجمالي	١٣٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠

أولا: قيود اليومية في دفاتر البنوك الثلاثة:

(١) بنك مصر:

٣٠٠٠٠		من حـــ/ البنك المركزي
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى
٦٠٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
	٦٠٠٠٠	إلى حـــ/ البنك المركزي
		الشيكات المسحوبة على عملاء البنك

(٢) بنك القاهرة:

٥٠٠٠٠		من حـــ/ البنك المركزي
	٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى
١٨٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
	١٨٠٠٠	إلى حـــ/ البنك المركزي
		الشيكات المسحوبة على عملاء البنك

(٣) بنك الإسكندرية:

٥٠٠٠٠		من حـــ/ البنك المركزي
	٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى
٥٢٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
	٥٢٠٠٠	إلى حـــ/ البنك المركزي
		الشيكات المسحوبة على عملاء البنك

ثانيا: قيود اليومية في دفاتر غرفة المقاصة:

٣٢٠٠٠		من حـــ/ البنك المركزي
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـــ/ بنك مصر
	٢٠٠٠	حـــ/ بنك الإسكندرية
		المبالغ المستحقة على البنوك المذكورة
٣٢٠٠٠		من حـــ/ بنك القاهرة
	٣٢٠٠٠	إلى حـــ/ البنك المركزي
		المبالغ المستحقة على بنك القاهرة
		من مذكورين
٣٠٠٠٠		حـــ/ بنك مصر
٢٠٠٠		حـــ/ بنك الإسكندرية
	٣٢٠٠٠	إلى حـــ/ بنك القاهرة
		قيمة الشيكات المسحوبة على ولصالح البنوك المذكورة

ثالثا: قيود اليومية في دفاتر البنك المركزي:

		من مذكورين
٣٠٠٠٠		حـــ/ بنك مصر
٢٠٠٠		حـــ/ بنك الإسكندرية
	٣٢٠٠٠	إلى حـــ/ غرفة المقاصة
		التسوية في غرفة المقاصة للبنوك المدينة
٣٢٠٠٠		من حـــ/ غرفة المقاصة
	٣٢٠٠٠	إلى حـــ/ بنك القاهرة
		التسوية في غرفة المقاصة للبنوك الدائنة

٣/٢ قسم الودائع لأجل وحسابات التوفير:

يتلقى هذا القسم الودائع النقدية من عملائه للاحتفاظ بها لديه لأجل معين، ويقوم البنك باستثمار هذه الودائع في أنشطة مختلفة محققا بذلك عوائد وأرباح ثم يقوم بدفع جزء منها إلى عملاء الودائع لأجل في صورة عائد محدد ومتفق عليه مقدما.

ولا يعني ذلك وجود ارتباط بين هذه الفوائد والعائد الذي يحققه البنك من استثماراته فضلا عن أن عملية الاستثمار تخضع لاعتبارات فنية داخل البنك.

ويشترط لاستحقاق الفوائد لحساب العميل عدم سحب الوديعة قبل الأجل المحدد لها، وإلا فقد الحق في الحصول على الفوائد. بمعنى أن الفوائد لا تعتبر نهائية إلا بعد انتهاء الأجل المتفق عليه.

وعند المعالجة المحاسبية للودائع تتبع الخطوات التالية.

- عند توريد قيمة الوديعة يثبت القيد التالي:

××		من حـ/ الخزينة
	××	إلى حـ/ الودائع لأجل

وقد يفتح حساب الودائع لأجل عن طريق تحويل من أرصدة الحسابات الجارية، وبالتالي يكون القيد كما يلي:

		من مذكورين
××		حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء
××		حـــ/ الفروع
××		حـــ/ البنك المركزي
	××	إلى حـــ/ الودائع لأجل

– **بخصوص الفوائد:** يتم حساب الفوائد المستحقة علـــى البنـــك شـــهريا لحساب العملاء ولا يتم تعليتها على أرصدتهم إلا عند حلول أجل الوديعة ويكون قيد الاستحقاق كالتالي:

××		من حـــ/ الفوائد المدينة عن الودائع لأجل
	××	إلى حـــ/ الفوائد المستحقة للودائع لأجل

– **سحب الوديعة:** يتم سحب الوديعة عند انتهاء أجلها وهنا يجب تعليـــة الفوائد المستحقة عن الوديعة إلى حساب الوديعة بالقيد التالي:

××		من حـــ/ الفوائد المستحقة للودائع لأجل
	××	إلى حـــ/ الودائع لأجل

ثم يجري سحب الوديعة مضافا لها الفوائد بالقيد التالي:

××		من حـــ/ الودائع لأجل
	××	إلى حـــ/ الخزينة

– **تجديد الودائع:** قد يطلب بعض العملاء بعد نهاية أجل الوديعة الحالية تجديد تلك الوديعة، وقد تكون قيمة الوديعة الجديدة مساوية لأصل الوديعة

التي انتهى أجلها أو قد تكون الوديعة الجديدة تساوي أصل الوديعة القديمة مضافا إليها الفوائد، ويجري القيد التالي:

من حـــ/ الودائع لأجل (المنتهية)		××
إلى حـــ/ الودائع لأجل (الجديدة)	××	

ودائع التوفير:

تمثل ودائع التوفير الادخار الشعبي لصغار المدخرين، لذا تتميز هذه الحسابات بصغر أرصدتها وكثرة حساباتها، ويمسك قسم حسابات التوفير:

- دفتر أستاذ مساعد يضم صفحة لكل عميل يسجل فيها الإيداعات والمسحوبات والفوائد والرصيد فور إثبات كل عملية.

- دفتر يومية حسابات التوفير لإثبات الحركة اليومية لعمليات القسم (الرصيد القديم + الإيداعات – السحب = الرصيد الجديد).

وتضع البنوك قواعد خاصة وشروط محددة لهذا النوع من الحسابات تتلخص في:

- لا تحسب فوائد على المبالغ التي تودع خلال الشهر إلا ابتداء من أول الشهر التالي.

– تحسب الفائدة على أقل رصيد خلال الشهر. بمعنى أنه إذا تم السحب من الحساب في آخر الشهر تحسب الفائدة على آخر رصيد طوال الشهر.

وتتشابه عمليات قسم ودائع التوفير مع عمليات قسم الحسابات الجارية كما تشابه الدورة المستندية والدفاتر لقسم حسابات التوفير مع قسم الحسابات الجارية. لذا سوف نقتصر على إيضاح قيود اليومية العامة الخاصة بقسم ودائع التوفير.

– **عمليات الإيداع:** يتم إثبات إجمالي الإيداعات اليومية بالقيد التالي:

		من مذكورين
××		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء
××		حـ/ الخزينة
××		حـ/ الودائع لأجل
	××	إلى حـ/ ودائع التوفير

– **عمليات السحب:** يتم السحب نقدا من هذه الحسابات ولا يتم السحب منها بشيكات وتسجل بالقيد التالي:

××		من حـ/ ودائع التوفير
	××	إلى حـ/ الخزينة

– **عمليات الفوائد:** تعتبر الفوائد الخاصة بحسابات التوفير من الفوائد المدينة التي تقوم البنوك التجارية بحسابها شهريا وإضافة قيمتها إلى دفتر العملاء كل فترة محددة (سنة).

* عند حساب الفوائد شهريا:

من حـــ/ الفوائد المدينة عن ودائع التوفير		××
إلى حـــ/ الفوائد المستحقة عن ودائع التوفير	××	

* عند إضافة الفوائد لحسابات العملاء:

من حـــ/ الفوائد المستحقة عن ودائع التوفير		××
إلى حـــ/ ودائع التوفير	××	

مثال

أودع أحد العملاء في حساب التوفير مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه نقدا فـــي يـــوم ٢٠١٧/٩/١٥ وقام بسحبها يوم ٢٠١٨/١/٢ والمطلوب بيان المعالجـــة المحاسبية للإيداع والسحب والفوائد، علما بأن معدل العائد ١٠% سنويا.

الحل

تحسب الفوائد كما يلي:

- لا تحسب فوائد عن شهر سبتمبر ٢٠١٧ حيث تم الإيداع خلاله.
- تحسب فوائد شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠١٨.
- لا تحسب فوائد عن شهر يناير ٢٠١٨ حيث تم السحب خلاله.

وتكون جملة الفوائد المضافة إلى حسابه ٧٥٠ جنيه للثلاثة شهور كاملة.

وتكون القيود المحاسبية لما سبق كالتالي:

/٩/١٥ ٢٠١٧	من حـــ/ الخزينة إلى حـــ/ ودائع التوفير إثبات الإيداع النقدي	٣٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
/١٠/٣١ ٢٠١٧	من حـــ/ الفوائد المدينة عن ودائع التوفير إلى حـــ/ الفوائد المستحقة عن ودائـــع التوفير	٢٥٠ ٢٥٠	٢٥٠
/١١/٣٠ ٢٠١٧	من حـــ/ الفوائد المدينة عن ودائع التوفير إلى حـــ/ الفوائد المستحقة عن ودائـــع التوفير	٢٥٠ ٢٥٠	٢٥٠
/١٢/٣١ ٢٠١٧	من حـــ/ الفوائد المدينة عن ودائع التوفير إلى حـــ/ الفوائد المستحقة عن ودائـــع التوفير	٢٥٠ ٢٥٠	٢٥٠
/١/٢ ٢٠١٨	من حـــ/ ودائع التوفير إلى حـــ/ الخزينة إثبات السحب النقدي	٣٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
/٦/٣٠ ٢٠١٨	من حـــ/ أ. خ إلى حـــ/ من حـــ/ الفوائد المدينة عن ودائع التوفير إقفال الفوائد المدينة	٧٥٠ ٧٥٠	٧٥٠
/٧/١ ٢٠١٨	من حـــ/ الفوائد المستحقة عن ودائع التوفير إلى حـــ/ الخزينة صرف الفائدة للمستحقين	٧٥٠ ٧٥٠	٧٥٠

تمرين

فيما يلي ملخص العمليات التي تمت لدى أحد البنوك التجارية في يوم ٢٠١٨/١/٣١:

أولا: قسم الحسابات الجارية:

- إيداع مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠٠ جنيه نقدا والباقي شيكات نصفها على عملاء نفس الفرع والباقي على عملاء بنوك محلية.

- سحب مبلغ ١٧٠٠٠ نقدا بموجب شيكات وإيصالات منها ٨٠٠٠ جنيه لعملاء الحسابات الجارية المدينة والباقي لعملاء الحسابات الجارية الدائنة.

- فوائد ٤٥٠ جنيه مستحقة على أرصدة الحسابات الجارية المدينة، و١٥٠ جنيه مستحقة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة.

ثانيا: قسم التوفير:

- إيداع ٨٠٠٠ جنيه نقدا، ٥٠٠٠ جنيه بشيكات على عملاء نفس الفرع.

- سحب ٧٠٠٠ جنيه نقدا.

- تحويل ٢٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء التوفير إلى ودائع لأجل.

- فوائد ١٤٥٠ جنيه.

ثالثا: قسم الودائع لأجل:

- إيداع ١٢٠٠٠٠٠ جنيه نقدا كودائع جديدة.

- سحب ١٣٠٠٠٠ جنيه نقدا عن ودائع مستحقة.

- فوائد ١٥٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه تخـــص الودائـــع المســـحوبة ورصيد الودائع المستحقة لها ٦٤٠٠ جنيه حتى ٢٠١٦/١٢/٣١.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٤/٢ قسم الأوراق التجارية:

يقدم قسم الكمبيالات (الأوراق التجارية) خدمات مصرفية عديدة لجمهور العملاء وأهم الأعمال التي يقوم بها هي:

١- تحصيل الشيكات.

٢- تحصيل الكمبيالات والسندات الإذنية.

٣- خصم الكمبيالات والسندات الإذنية.

٤- التسليف بضمان الكمبيالات والسندات الإذنية.

وسوف نتناول كل من هذه الأعمال بتوضيح الدورة المستندية وقيود اليومية المركزية فيما يلي:

أولا: تحصيل شيكات البنوك الأخرى:

يتولى قسم الكمبيالات استلام الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى خارج غرفة المقاصة ويتم التحصيل عن طريق البنوك المحلية الأخرى. ويتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

١- يستوفي العميل المودع حافظة إيداع شيكات التحصيل من أصل وصورة موضحا اسم المودع ورقم حسابه ومبالغ وأرقام الشيكات والبنوك المسحوبة عليها وأسماء الساحبين.

٢- يظهر العميل الشيكات للبنك للتحصيل بالعبارة التالية "إدفعوا لأمر بنك ... والقيمة للتحصيل"

توقيع المستفيد

وترفق الشيكات بحافظة التحصيل.

٣- يقوم الموظف المسئول عن استلام الشيكات للتحصيل بمراجعة الشيكات على الحافظة ويوقع على الصورة ويختمها بخاتم وارد البنك وتسلم للعميل كإيصال من البنك باستلام الشيكات.

٤- تسجل الشيكات في دفتر الشيكات الواردة للتحصيل ويثبت مجموع الشيكات المقدمة للتحصيل في نهاية اليوم بالقيد النظامي التالي:

××		من حـــ/ شيكات تحت التحصيل
	××	إلى حـــ/ مودعي شيكات تحت التحصيل

٥- تعد إشعارات خصم على حسابات العملاء مقدمي الشيكات للتحصيل بقيمة عمولة التحصيل ومصاريف البريد وقسائم إضافة داخلية، يتم الإثبات في ملحق يومية الحسابات ويجرى القيد التالي في اليومية العامة

××		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ عمولة تحصيل
	××	حـــ/ مصروفات بريد

أما إذا تم توريد قيمة العمولة والمصاريف نقدا فتثبت في ملحق الخزينة (يومية الخزينة) ويكون القيد في اليومية العامة كما يلي:

××		من حـــ/ الخزينة
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ عمولة تحصيل
	××	حـــ/ مصروفات بريد

٦- يتم استيفاء حوافظ الشيكات المرسلة للبنوك المحلية للتحصيل، ويثبت القيد النظامي التالي الخاص بالإرسال:

××		من حـــ/ البنوك المحلية- شيكات مرسلة
	××	للتحصيل
		إلى حـــ/ شيكات مرسلة للتحصيل

٧- عند ورود إشعار التحصيل من البنك المحلي يتم الآتي:

أ- يعد إشعار إضافة لحساب العميل المحصل الشيك لصالحه وإشعار خصم على البنك المحلي ويتم الإثبات في ملحق يومية الحسابات وتكون القيود في اليومية العامة كما يلي:

		من مذكورين
××		حـــ/ البنوك المحلية
××		حـــ/ عمولة التحصيل
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء

ب- يلغى القيد النظامي باستلام الشيكات للتحصيل

××		من حـــ/ مودعي شيكات تحت التحصيل
	××	إلى حـــ/ شيكات تحت التحصيل

ج- إلغاء القيد النظامي بإرسال الشيكات للبنوك المحلية للتحصيل

××		من حـــ/ شيكات مرسلة للتحصيل
	××	إلى حـــ/ البنوك المحلية- شيكات مرسلة للتحصيل

أما إذا كان العميل مقدم الشيكات لا يحتفظ بحساب جاري في البنك فتجرى القيود التالية:

أ- إثبات التحصيل وإضافة القيمة إلى حساب وسيط (أمانات عملاء تحت التسوية)

		من مذكورين
××		حـــ/ البنوك المحلية
××		حـــ/ عمولة التحصيل
	××	إلى حـــ/ أمانات عملاء تحت التسوية

ب- إلغاء القيدين النظاميين بالاستلام والإرسال.

ج- عند حضور العميل لاستلام القيمة نقدا أو إعطائه تعليمات لفتح حساب جاري باسمه في البنك بقيمة حصيلة الشيكات المحصلة تعد المستندات اللازمة وتثبت في ملاحق الخزينة أو ملاحق اليومية ويجرى القيد التالي:

××		من حـــ/ أمانات عملاء تحت التسوية
	××	إلى حـــ/ الخزينة- الحسابات الجارية للعملاء

ثانيا: تحصيل الكمبيالات والسندات الإذنية:

يقوم قسم الكمبيالات بتقديم خدمة تحصيل الكمبيالات والسندات الإذنية للعملاء، ولا تختلف الدورة المستندية للتحصيل عن تلك السابق إيضاحها بالنسبة لتحصيل الشيكات إلا في تعليمات العميل للبنك فيما يتعلق بإجراء البروتستو في حالة عدم سداد المدين قيمة الكمبيالة أو السند الإذني (الورقة التجارية) في تاريخ الاستحقاق وتعامل السندات معاملة الكمبيالات.

يقوم البنك بإثبات بيانات الكمبيالات الواردة للتحصيل في دفتر كمبيالات للتحصيل طبقا للأرقام المسلسلة المعطاة حسب الاستلام ويتم إثباتها أيضا في بطاقة العميل بدفتر أستاذ عملاء الكمبيالات للتحصيل وتلك المحصلة والرصيد عقب كل عملية.

ويتم أيضا تسجيل الكمبيالات حسب تواريخ استحقاقها ففي دفتر الاستحقاق (أجندة) وتحفظ حسب تواريخ استحقاقها في محفظة الكمبيالات. وقبل تاريخ استحقاق الكمبيالة بأسبوعين يقوم البنك بإخطار المسحوب عليه الكمبيالة ويوضح ذلك في أجندة الاستحقاق، أما إذا كان المسحوب عليه الكمبيالات خارج المدينة التي يقع فيها البنك، فتعد بها حوافظ وترفق بها الشيكات وترسل إلى أحد فروع البنك أو أحد البنوك المحلية لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.

وفيما يتعلق بقيود اليومية الخاصة بتحصيل الكمبيالات فهي تجرى كما يلي:

١- عند استلام الكمبيالات للتحصيل يجرى القيد النظامي التالي:

من حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل		××
إلى حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل	××	

٢- عند خصم عمولة التحصيل والمصاريف بموجب إشعار خصم على حساب العميل وقسيمة إضافة لحساب العمولة والمصاريف، وبعد الإثبات في ملاحق اليومية يجرى القيد التالي:

××		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ عمولة التحصيل
	××	حـــ/ مصاريف البريد

٣- عند إرسال الكمبيالات إلى الفروع أو البنوك المحلية للتحصيل يجرى القيد النظامي التالي:

××		من حـــ/ البنوك المحلية- كمبيالات مرسلة
	××	للتحصيل
		إلى حـــ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل

ونوضح فيما يلي إجراءات وقيود اليومية للتحصيل أو الرفض في حالة وجود المسحوب عليه في نفس مدينة البنك المقدم له الكمبيالات للتحصيل وحالة وجوده في مدينة أخرى.

وجود المسحوب عليه الكمبيالة في نفس المدينة:

عند قيام البنك بتحصيل قيمة الكمبيالة السابق تقديمها إليه للتحصيل يتم إثبات ذلك في يومية الكمبيالات للتحصيل وفي أجندة الاستحقاق ويثبت ذلك في بطاقة العميل بدفتر أستاذ كمبيالات التحصيل، ويعد إشعار إضافة للقيد بموجبه في حساب العميل مقدم الكمبيالة للتحصيل، ويتم إثبات التحصيل النقدي في ملحق وارد الخزينة لقسم الكمبيالات، وتجرى القيود التالية:

أ- إثبات التحصيل

من حـــ/ الخزينة		××
إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء	××	

ب- إلغاء القيد النظامي بالاستلام

من حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل		××
إلى حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل	××	

٢- حالة الرفض:

في حالة رفض المسحوب عليه دفع قيمة الكمبيالة، فيقوم البنك بإعادة الكمبيالة للعميل مقدم الكمبيالة مع إخطاره بالرفض وإثبات ذلك في اليومية العامة بإلغاء القيد النظامي باستلام الكمبيالات وذلك بقيمة الكمبيالات المرفوضة، ويكون قيد الإلغاء كما يلي:

من حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل		××
إلى حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل	××	

أما إذا كانت تعليمات العميل للبنك بإجراء البروتستو (الإثبات القانوني بعدم الدفع) عند رفض المسحوب عليه سداد القيمة يقوم البنك بعمل البروتستو وسداد الرسوم نقدا، ثم خصم قيمة البروتستو وعمولة البنك عن البروتستو بموجب إشعار خصم على حساب العميل مقدم الكمبيالة للتحصيل وتعاد الكمبيالة مع صورة إشعار الخصم للعميل وتجرى القيود التالية:

- عند قيام البنك بسداد رسوم البروتستو

من حـــ/ رسوم البروتستو		××
إلى حـــ/ الخزينة	××	

- عند خصم قيمة رسوم وعمولة البروتستو على حساب العميل

من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء		××
إلى مذكورين		
حـــ/ رسوم البروتستو	××	
حـــ/ عمولة البروتستو	××	

– وقد يتم إدماج القيدين السابقين في قيد واحد كما يلي:

××		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ الخزينة (قيمة الرسوم)
	××	حـــ/ عمولة البروتستو

ثم يلغى القيد النظامي باستلام الكمبيالات.

وجود المسحوب عليه الكمبيالة في مدينة أخرى:

سبق أن أوضحنا أنه في هذه الحالة يتم تحصيل الكمبيالة عن طريق إرسالها إلى أحد فروع البنك أو بنك محلي أخر لتحصيلها وذلك بإجراء قيد نظامي بالإرسال، وينتظر البنك إخطار الفرع أو البنك المحلي الآخر بتحصيل الكمبيالة أو رفض دفعها.

١– في حالة التحصيل:

يتلقى البنك إخطار من الفرع أو البنك المحلي يفيد تحصيل قيمة الكمبيالة السابق إرسالها إليه للتحصيل، فيقوم القسم بإعداد إشعار خصم على حساب الفرع أو البنك المحلي وإشعار إضافة لحساب العميل. تثبت المستندات في ملحق اليومية ودفاتر الأستاذ المساعدة المختصة (الفروع أو البنوك المحلية، والعملاء) وتثبت القيود التالية:

- إثبات التحصيل

		من مذكورين
××		حـــ/ البنوك المحلية (أو الفروع)
××		حـــ/ عمولة التحصيل
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء

- إلغاء القيد النظامي بالاستلام

××		من حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
	××	إلى حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل

- إلغاء القيد النظامي بالإرسال

××		من حـــ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
	××	إلى حـــ/ الفروع (أو البنوك المحلية) كمبيالات مرسلة للتحصيل

٢- في حالة الرفض:

عند استلام البنك الفرع أو البنك المحلي الإخطار الذي يفيد رفض المسحوب عليه دفع قيمة الكمبيالة، وإشعار خصم بقيمة عمولة المراسل مرفقا به الكمبيالات المرفوضة يقوم البنك بإعادة الكمبيالة للعميل مودعها للتحصيل مع إثبات ذلك في يومية الكمبيالات وصفحة العميل بدفتر أستاذ الكمبيالات، وتعد إشعارات الخصم والإضافة، وتجرى القيود التالية:

- إثبات عمولة التحصيل للبنك المحلي أو الفرع

××		من حـــ/ عمولة التحصيل
	××	إلى حـــ/ البنوك المحلية (الفروع)

ثم يتم إلغاء كل من القيد النظامي الخاص بالاستلام والقيد النظامي الخاص بالإرسال.

أما إذا كان الفرع أو البنك المحلي قد كلف- بناء على تعليمات العميل للبنك- بإجراء البروتستو في حالة الرفض، فيتسلم البنك إخطار الفرع أو البنك المحلي الذي يفيد الرفض وإشعار الخصم بقيمة عمولة التحصيل ورسوم البروتستو، فيقوم البنك بخصم قيمة البروتستو على حساب العميل مقدم الكمبيالة للتحصيل ويكون القيد كما يلي:

		من مذكورين
××		حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (قيمة رسوم
××		البروتستو)
	××	حـــ/ عمولة التحصيل
		إلى حـــ/ البنوك المحلية (أو الفروع)

ثم يتم إلغاء القيدين النظاميين بالاستلام والإرسال.

مثال

فيما يلي العمليات التي تمت في أحد فروع البنك الأهلي خلال شهر فبراير ٢٠١٨ :

١- بلغت قيمة الشيكات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ٢٥٠٠٠٠ جنيه منها ١٥٠٠٠٠ جنيه مسحوبة بواسطة عملاء البنك نفسه والباقي شيكات مسحوبة على بنوك محلية في بلاد أخرى أرسلت للتحصيل، وبلغت عمولة التحصيل عنها ١٠٠٠ جنيه خصمت على حسابات العملاء.

٢- وصلت إخطارات من البنوك المحلية تفيد تحصيل شيكات سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتها عن التحصيل ٢٥٠ جنيه. كما وصلت للبنك إشعارات من الفروع تفيد تحصيل شيكات سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه فأضيفت قيمة الشيكات المحصلة لحسابات العملاء الجارية الدائنة.

٣- بلغت الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولة التحصيل عنها ٨٠٠

جنيه، ومصاريف البريد ٢٠٠ جنيه قيدت على حسابات العملاء وأرسلت منها للبنوك المحلية كمبيالات بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه للتحصيل.

٤- حصل البنك نقدا كمبيالات لحساب عملائه بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه كما رفضت كمبيالة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ردها لعملائه بعد عمل البروتستو الذي تكلف ٣٠ جنيه وبلغت عمولة البنك عن البروتستو ٢٠ جنيه وخصمت القيمة على حسابات العملاء الجارية الدائنة.

٥- وردت للبنك إشعارات من البنوك المحلية تفيد تحصيل كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ٢٠٠ جنيه فأضيفت القيمة لحسابات العملاء الجارية الدائنة.

٦- وصلت للبنك إخطارات من البنوك المحلية تفيد رفض كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه وتم إجراء البروتستو عنها بواسطة البنوك المحلية بمبلغ ٥٠ جنيه وبلغت عمولة التحصيل للبنوك المحلية ١٠٠ جنيه، وأعيدت الكمبيالات المرفوضة لمقدميها عملاء الحسابات الجارية الدائنة.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية العامة.

- تصوير حـــ/ الكمبيالات برسم التحصيل علما بأن رصيد بداية شهر فبراير بلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه.

- تصوير حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل علما بأن رصيد بداية شهر فبراير بلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه.

الحل

أولا: اليومية العامة

١٥٠٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		ايداع شيكات على نفس البنك
١٠٠٠٠٠		من حـــ/ شيكات تحت التحصيل
	١٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ مودعي شيكات تحت التحصيل
		قيد نظامي باستلام شيكات التحصيل
١٠٠٠٠٠		من حـــ/ البنوك المحلية- شيكات مرسلة للتحصيل
	١٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ شيكات مرسلة للتحصيل
		قيد نظامي بإرسال الشيكات للتحصيل
١٠٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١٠٠٠٠	إلى حـــ/ عمولة التحصيل
		خصم عمولة التحصيل

		من مذكورين
٤٩٧٥٠		حـــ/ البنوك المحلية
٢٥٠		حـــ/ عمولة التحصيل
	٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إثبات تحصيل الشيكات
٥٠٠٠٠		من حـــ/ مودعي شيكات تحت التحصيل
	٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ شيكات تحت التحصيل
		إلغاء القيد النظامي باستلام الشيكات
٥٠٠٠٠		من حـــ/ شيكات مرسلة للتحصيل
	٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ البنوك المحلية- شيكات مرسلة للتحصيل
		إلغاء القيد النظامي بإرسال الشيكات
٣٠٠٠٠		من حـــ/ الفروع
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إثبات تحصيل الشيكات
٣٠٠٠٠		من حـــ/ مودعي شيكات تحت التحصيل
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ شيكات تحت التحصيل
		إلغاء القيد النظامي باستلام الشيكات
٣٠٠٠٠		من حـــ/ شيكات مرسلة للتحصيل
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ الفروع شيكات مرسلة للتحصيل
		إلغاء القيد النظامي بإرسال الشيكات
٨٠٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل
	٨٠٠٠٠	إلى حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
		قيد نظامي باستلام الكمبيالات

١٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين حـــ/ عمولة التحصيل حـــ/ مصروفات بريد خصم العمولة والمصاريف
	٨٠٠ ٢٠٠	
٥٠٠٠٠		من حـــ/ البنوك المحلية- ك.مرسلة للتحصيل إلى حـــ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل قيد نظامي بإرسال الكمبيالات
	٥٠٠٠٠	
١٥٠٠٠		من حـــ/ الخزينة إلى حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة إثبات تحصيل كمبيالات نقدا
	١٥٠٠٠	
١٥٠٠٠		من حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل إلى حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل إلغاء قيد نظامي باستلام كمبيالات قد حصلت
	١٥٠٠٠	
٣٠٠٠		من حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل إلى حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل إلغاء قيد نظامي باستلام كمبيالات رفضت
	٣٠٠٠	
٣٠		من حـــ/ رسوم البروتستو إلى حـــ/ الخزينة إثبات سداد رسوم البروتستو
	٣٠	
٥٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين حـــ/ رسوم البروتستو حـــ/ عمولة البروتستو خصم عمولة ورسوم البروتستو
	٣٠ ٢٠	

		من مذكورين
٣٩٨٠٠		حـــ/ البنوك المحلية
٢٠٠		حـــ/ عمولة التحصيل
	٤٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إثبات تحصيل كمبيالات
٤٠٠٠٠		من حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
	٤٠٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل
		إلغاء قيد نظامي باستلام كمبيالات قد حصلت
٤٠٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
		إلى حـــ/ البنوك المحلية- ك. مرسلة
	٤٠٠٠٠	للتحصيل
		إلغاء قيد نظامي بإرسال الكمبيالات
١٢٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
		إلى حـــ/ البنوك المحلية- ك. مرسلة
	١٢٠٠٠	للتحصيل
		إلغاء قيد نظامي بإرسال الكمبيالات
١٢٠٠٠		من حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
	١٢٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل
		إلغاء قيد نظامي باستلام كمبيالات رفضت
		من مذكورين
١٠٠		حـــ/ عمولة التحصيل
٥٠		حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة (قيمة البروتستو)
	١٥٠	إلى حـــ/ البنوك المحلية
		إثبات العمولة وخصم رسوم البروتستو

حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل

٨٥٠٠٠٠	رصيد منقول	١٥٠٠٠٠	حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
٨٠٠٠٠	حـــ/ مودعي ك. برسم التحصيل	٣٠٠٠	حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
		٤٠٠٠٠	حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
		١٢٠٠٠	حـــ/ مودعي كمبيالات برسم التحصيل
		٨٦٠٠٠٠	رصيد مرحل
٩٣٠٠٠٠		٩٣٠٠٠٠	

حـــ/ كمبيالات برسم التحصيل

١٥٠٠٠٠	حـــ/ مودعي ك. برسم التحصيل	٨٥٠٠٠٠	رصيد منقول
٣٠٠٠	حـــ/ مودعي ك. برسم التحصيل	٨٠٠٠٠	حـــ/ مودعي ك. برسم التحصيل
٤٠٠٠٠	حـــ/ مودعي ك. برسم التحصيل		
	حـــ/ مودعي ك.		
١٢٠٠٠	برسم التحصيل		
٨٦٠٠٠٠	رصيد مرحل		
٩٣٠٠٠٠		٩٣٠٠٠٠	

ثالثا: خصم الكمبيالات:

قيام البنوك التجارية بخصم الكمبيالات المضمونة يعد بمثابة استثمار البنك لجزء من موارده في عمليات منح قروض قصيرة الأجل تدر عائدا على البنك، كما أنه يمكن للبنوك إعادة خصم هذه الكمبيالات لدى البنك المركزي بشروط معينة بما يمكنها من تحقيق السيولة.

ويتمثل عائد البنك في نظير قيامه بخصم هذه الكمبيالات في الأجيو، وهو يتمثل في الفرق بين القيمة الإسمية والقيمة الحالية لهذه الكمبيالات وهو يتكون من عنصرين هما:

١- الفائدة: وهي تحسب على القيمة الإسمية للكمبيالة عن المدة من تاريخ تقديمها للخصم إلى تاريخ الاستحقاق وذلك بمعدل سعر خصم يحدده البنك التجاري، والناتج هو الفائدة فيطلق عليه "الخصم المكتسب".

٢- العمولة: وهي تحدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية للكمبيالة، وذلك مقابل مصاريف تحصيل الكمبيالة.

ونوضح فيما يلي الخطوات التي تمر بها عمليات خصم الكمبيالات وهي:

- يقوم العميل بملأ حافظة خصم الكمبيالات من أصل وثلاث صور يقدمها مع الكمبيالات إلى الموظف المختص، الذي يقوم بمراجعة البيانات واستيفاء الدمغات على هذه الكمبيالات مع قيام العميل بتظهير هذه الكمبيالات باسم البنك.

- يقوم موظف آخر بمراجعة الكمبيالات للتأكد من توافر الشروط الشكلية والقانونية والموضوعية، ويقوم موظف آخر بدراسة الجدارة الائتمانية للعميل طالب الخصم تمهيدا لاتخاذ قرار الخصم، مع إعداد كشف بالكمبيالات المقبولة للخصم ويسلم أصل الحافظة بالكمبيالات المقبولة للعميل، وترد إليه الكمبيالات المرفوضة.

- ترسل الصورة الأولى من حافظة الإيداع إلى الحسابات الجارية الدائنة في حالة رغبة العميل إضافة صافي قيمة الكمبيالة لحسابه، أما إذا أراد صرف صافي القيمة نقدا ترسل الصورة الأولى من الحافظة إلى الصراف.

- ترسل الصورة الثانية من الحافظة إلى وحدة حفظ الكمبيالات "الأجندة" حيث يتم ترتيب الكمبيالات بحسب تواريخ استحقاقها.

– ترسل الصورة الثالثة إلى الوحدة المحاسبية بقسم الكمبيالات للمراجعة وقيدها في دفتر يومية الكمبيالات المخصومة.

– تعد الوحدة المحاسبية كشفا بملخص الكمبيالات المخصومة يرسل بعد المراجعة إلى قسم الحسابات العامة الذي يتولى بدوره الإثبات في اليومية العامة والترحيل إلى الأستاذ العام، وعند خصم الكمبيالات يجري البنك قيد اليومية التالي:

××		من حـــ/ كمبيالات مخصومة
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ الخزينة أو الحسابات الجارية الدائنة
	××	حـــ/ الخصم المكتسب (الفائدة)
	××	حـــ/ العمولة

– تحصيل الكمبيالات المخصومة:

– قيام المدين بسداد قيمة الكمبيالة في نفس البنك الذي خصمت لديه الكمبيالة:

يكون القيد المحاسبي في حالة التحصيل النقدي كما يلي:

××		من حـــ/ الخزينة
	××	إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة

– قيام المراسلون بتحصيل الكمبيالات:

في حالة قيام المدين "المسحوب عليه" بسداد قيمة الكمبيالة لدى بنك آخر، وهو الذي يتولى تحصيلها يكون القيد المحاسبي كما يلي:

		من مذكورين
××		حـــ/ المراسلين
××		حـــ/ العمولات المدينة
	××	إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة

– رفض المدين تسديد قيمة الكمبيالات المخصومة:

– إذا كان المدين يقع في دائرة البنك الخاصم:

عند مطالبة البنك للمدين "المسحوب عليه الكمبيالة" ويرفض السداد، يقوم البنك بإثبات توقف المدين عن السداد وسداد مصروفات البروتستو، ويقوم البنك بتحرير إشعار خصم من أصل وصورة بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو ويرسل أصل الإشعار إلى العميل خاصم الكمبيالات، وصورة ترسل إلى قسم الحسابات الجارية. وتجرى القيود التالية:

* إثبات سداد البنك لمصروفات البروتستو

××		من حـــ/ رسوم البروتستو
	××	إلى حـــ/ الخزينة

* قيام البنك بخصم قيمة الكمبيالات المرفوضة ورسوم البروتستو من العميل الخاصم

××		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ رسوم البروتستو
	××	حـــ/ كمبيالات مخصومة

- إذا كان المدين يقع في غير دائرة البنك:

ترسل الكمبيالات المخصومة إلى المراسلين لتحصيلها، وفي حالة الرفض يقوم المراسلون بإعادة الكمبيالة المرفوضة إلى البنك، مع عمل إشعار خصم بمقدار حصتهم في العمولة ومصاريف البروتستو، ويتم إجراء قيد اليومية العامة التالي:

		من مذكورين
××		حـــ/ رسوم البروتستو
××		حـــ/ العمولات المدينة (عمولة المراسلين)
	××	إلى حـــ/ المراسلين

يقوم البنك بعمل إشعار خصم من أصل وصورة بقيمة الكمبيالة المرفوضة ورسوم البروتستو يرسل الأصل إلى العميل الخاصم، ومن واقع الصورة يتم إجراء قيد اليومية العامة التالي:

××		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ رسوم البروتستو
	××	حـــ/ كمبيالات مخصومة

- إعادة خصم الكمبيالات لدى البنك المركزي المصري:

يقبل البنك المركزي المصري إعادة خصم الكمبيالات المقدمة إليه من البنوك التجارية إذا توافرت فيها الشروط التي ينص عليها البنك المركزي، ويكون سعر إعادة الخصم بالطبع أقل من سعر الخصم بهامش يتراوح بين ١% و٢% وتلجأ البنوك التجارية إلى إعادة الخصم لحاجتها إلى السيولة لظروف طارئة أو مؤقتة. وعند ورود إشعار الإضافة من البنك المركزي يكون القيد المحاسبي كما يلي:

		من مذكورين
××		حـــ/ البنك المركزي (بالصافي)
××		حـــ/ الأجيو المدين (الخصم المدين)
	××	إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة

وفي تاريخ استحقاق الكمبيالات المعاد خصمها عند قيام البنك المركزي بتحصيلها، فإن البنك التجاري لا يجري أية قيود في دفاتره، ولكن في حالة توقف المدين عن السداد يقوم البنك المركزي بإجراء البروتستو، ويرجع على البنك التجاري بقيمة الكمبيالة ورسوم البروتستو، ويقوم البنك التجاري بالرجوع على العميل بقيمة الكمبيالة ورسوم البروتستو، ويجرى القيد التالي:

من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة		××
إلى حـــ/ البنك المركزي	××	

مثال

تمت العمليات التالية في قسم خصم الكمبيالات لدى بنك مصر فرع طهطا خلال شهر مارس :٢٠١٨

١- القيمة الإسمية للكمبيالات المقدمة من العملاء للخصم ٣٠٠٠٠٠ جنيه بمتوسط سعر خصم ١٠% وعمولة ٠.٢% وأضاف البنك صافي قيمة هذه الكمبيالات للحسابات الجارية للعملاء.

٢- حصل البنك نقدا من الكمبيالات المخصومة ما قيمته الإسمية ١٢٠٠٠٠ جنيه.

٣- رفض المسحوب عليهم تسديد ما قيمته ٣٥٠٠٠ جنيه من الكمبيالات المخصومة، قام البنك بسداد ١٠٠ جنيه عنها كرسوم بروتستو، وخصم قيمة الكمبيالات المرفوضة ورسوم البروتستو من الحسابات الجارية للعملاء.

٤- تم تحصيل ما قيمته الإسمية ٣٠٠٠٠ جنيه من الكمبيالات المخصومة عن طريق المراسلين، وبلغت مقدار العمولة المستحقة للمراسلين ٢٠٠ جنيه. وأعاد المراسلون كمبيالات مرفوضة قيمتها الإسمية ١٥٠٠٠ جنيه وذلك من الكمبيالات المخصومة، وقد سدد عنها المراسلون رسوم بروتستو ٣٠ جنيه وبلغت عمولة المراسلون ٧٠ جنيه، وقد وصلت بتلك المبالغ إشعارات خصم من المراسلين. وقد قام البنك برد الكمبيالات المرفوضة للعملاء والرجوع عليهم بقيمة هذه الكمبيالات بالإضافة إلى رسوم البروتستو خصما من الحسابات الجارية للعملاء طرفه.

٥- أعاد البنك خصم كمبيالات قيمتها الإسمية ٤٢٠٠٠ جنيه لدى البنك المركزي بمتوسط سعر خصم ٦% ووصل إشعار إضافة من البنك المركزي بالصافي.

٦- في تاريخ استحقاق الكمبيالات المعاد خصمها، حصل البنك المركزي ما قيمته الإسمية ٣٤٠٠٠ جنيه، ورفضت الكمبيالات الباقية فقام البنك المركزي بسداد رسوم بروتستو ١٠٠ جنيه وأعاد هذه الكمبيالات إلى البنك الذي قام بدوره برد هذه الكمبيالات للعملاء الخاصمين وخصم قيمة هذه الكمبيالات ورسوم البروتستو من حساباتهم طرف البنك.

والمطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر اليومية العامة.

الحل

٣٠٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات مخصومة
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـــ/ الخصم المكتسب (الأجيو)
	٦٠٠	حـــ/ العمولات الدائنة
	٢٦٩٤٠٠	حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
١٢٠٠٠٠		من حـــ/ الخزينة
	١٢٠٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة
١٠٠		من حـــ/ رسوم البروتستو
	١٠٠	إلى حـــ/ الخزينة
٣٥١٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	١٠٠	حـــ/ رسوم البروتستو
	٣٥٠٠٠	حـــ/ كمبيالات مخصومة

٣٠٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ المراسلين- كمبيالات مرسلة للتحصيل
		من مذكورين
٢٠٠		حـــ/ العمولات المدينة
٢٩٨٠٠		حـــ/ المراسلين
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة
١٥٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل
	١٥٠٠٠	إلى حـــ/ المراسلين- كمبيالات مرسلة للتحصيل
		من مذكورين
٣٠		حـــ/ رسوم البروتستو
٧٠		حـــ/ العمولات المدينة
	١٠٠	إلى حـــ/ المراسلين
١٥٠٣٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	٣٠	حـــ/ رسوم البروتستو
	١٥٠٠٠	حـــ/ كمبيالات مخصومة
		من مذكورين
٢٥٢٠		حـــ/ الأجيو المدين
٣٩٤٨٠		حـــ/ البنك المركزي
	٤٢٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات مخصومة
٨١٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٨١٠٠	إلى حـــ/ البنك المركزي المصري

رابعا: التسليف بضمان كمبيالات:

تستخدم البنوك جزء من مواردها في إقراض العملاء بضمان الكمبيالات. ويعد نشاط الإقراض بضمان كمبيالات من القروض قصيرة الأجل التي يحقق البنك من وراء منحها إيرادا يتمثل في الفوائد الدائنة، وتتبع الإجراءات التالية عند منح قروض بضمان كمبيالات:

- يتقدم العميل إلى البنك بطلب فتح اعتماد بحساب جاري مدين بتأمين كمبيالات.
- يقوم قسم الكمبيالات بالاستعلام عن العميل عن طريق قسم الاستعلامات بالبنك للتعرف على حالته المالية مع قيام العميل بتقديم الميزانية وحسابات النتيجة المتعلقة بنشاطه عن السنة الأخيرة، وعن عدة سنوات سابقة إذا كان ذلك ممكنا، وتحال هذه البيانات إلى قسم التحليل المالي بالبنك لدراسة مركز العميل وإبداء الرأي بشأنه.
- يتصل قسم الكمبيالات بقسم الفروع للاستعلام عن معاملات العميل مع فروع البنك من ناحية القروض الممنوحة له، وبإدارة مركزية المخاطر بالبنك المركزي لمعرفة قيمة القروض الممنوحة له من البنوك الأخرى.

- بعد أن تتجمع البيانات السابقة لدى قسم الكمبيالات يقوم مدير القسم بعمل مذكرة ترفع إلى إدارة البنك عن حالة العميل المالية وعن ممتلكاته ومعاملاته مع البنك ومع البنوك الأخرى، واقتراح إجابة العميل إلى طلبه بخصوص فتح الاعتماد أو تخفيض مبلغ الاعتماد الذي طلبه العميل أو رفض الطلب.
- يخطر قسم الكمبيالات العميل بموافقة إدارة البنك على فتح اعتماد بحساب جاري مدين بتأمين كمبيالات في حدود مبلغ معين، ويوقع العميل على عقد فتح الاعتماد الذي يحدد فيه الحد الأعلى للاعتماد وسعر الفائدة، وميعاد انتهاء الاعتماد وأية شروط أخرى.
- يقوم العميل بإيداع الكمبيالات ويملأ حافظة إيداع كمبيالات تأمين سلف، يوضح فيها تفاصيل الأوراق المودعة، ويتم مراجعة الكمبيالات على الحافظة، ويقوم البنك بعمل استعلامات عن المسحوب عليه قبل قبول التسليف على الكمبيالة بموجب العقد.
- تتخذ بالنسبة لكمبيالات تأمين السلف نفس الإجراءات التي تتخذ في حالة الكمبيالات المودعة للتحصيل.

- يقوم قسم الكمبيالات بإمساك دفتر أستاذ، لبيان مراكز العملاء الذين فتحت لهم اعتمادات بتأمين كمبيالات، خصص في هذا الدفتر حسابا لكل عميل من صفحة أو عدة صفحات، ويثبت في أعلى الحساب الحد الأقصى للاعتماد والمارج المصرح به، وميعاد انتهاء أجل الاعتماد، ويقيد في هذا الحساب كمبيالات التأمين الواردة من العميل، والكمبيالات المحصلة والرصيد.

- عند ورود الأوراق من العملاء تعمل بقيمها ملاحق يومية تكون مجاميعها أساسا للقيد النظامي في اليومية العامة للبنك كالتالي:

من حـــ/ كمبيالات تأمين سلف		××
إلى حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف	××	

- تعمل ملاحق يومية بقيمة عمولة البنك ومصروفاته عن تحصيل الكمبيالات من واقع إشعارات خصم ترسل للعملاء، ويتم القيد بموجبها في دفتر الأستاذ المساعد للحسابات الجارية، وفي كشوف حسابات العملاء، ويكون قيد اليومية العامة كالتالي:

××		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
	××	إلى مذكورين
	××	حـــ/ العمولات الدائنة
		حـــ/ مصروفات البريد والدمغات

إثبات المسحوبات النقدية للعملاء:

- يقدم العميل شيكا بالمبلغ المطلوب سحبه من الحساب الجاري المدين إلى قسم الحسابات الجارية، الذي يقوم بطلب مركز العميل من قسم الكمبيالات، فإذا كان صافي التأمين المقدم من العميل يزيد على الرصيد المدين للعميل والمبلغ المطلوب صرفه، قام قسم الحسابات الجارية بصرف الشيك.
- يتم قيد قيمة الشيك المنصرف في حساب العميل، وفي دفتر الأستاذ المساعد، ومن واقع الشيك نفسه وفي كشف حساب العميل عن طريق الحاسب الآلي. وبمجموع الشيكات المنصرفة يتم إعداد ملاحق يومية الصندوق بقيمها، ويتم إجراء قيد اليومية العامة كما يلي:

××		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
	××	إلى حـــ/ الخزينة

- عند حلول تاريخ استحقاق الكمبيالات المقدمة كتأمين سلف:

- التحصيل بمعرفة البنك الذي قدمت إليه الكمبيالات كتأمين سلف:

- في حالة التحصيل:

في حالة التحصيل النقدي لهذه الكمبيالات عن طريق الشباك يجرى قيد اليومية العامة التالي:

من حـــ/ الخزينة إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات	××	××

ثم يلغى القيد النظامي الخاص بالإيداع بقيمة الكمبيالات المحصلة كما يلي:

من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف	××	××

- في حالة رفض المسحوب عليه السداد:

يقوم البنك بسداد مصروفات البروتستو عن الكمبيالات المرفوضة، وقيد هذه المصروفات على الحسابات المدينة للعملاء بموجب إشعارات خصم يعمل بمجاميعها قيد اليومية العامة التالي:

من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات	××	××
إلى حـــ/ الخزينة (قيمة م.البروتستو المسددة)		

ثم يتم تخفيض القيد النظامي بقيمة الكمبيالات المرفوضة كما يلي:

من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف		××
إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف	××	

- إرسال الكمبيالات المودعة كتأمين سلف لتحصيلها بمعرفة الفرع:

في حالة إرسال هذه الكمبيالات يتبع نفس الإجراءات المتعلقة بإرسال الكمبيالات للفروع للتحصيل ويجرى القيد النظامي التالي:

من حـــ/ الفروع كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل	××	××
إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل		

وفي تاريخ استحقاق هذه الكمبيالات يوجد احتمالان هما:

- قيام الفرع بتحصيل قيمة الكمبيالات:

عند ورود إشعارات الإضافة من الفروع بقيمة الكمبيالات المحصلة بمعرفتهم تعد من واقع هذه الإشعارات ملاحق يومية وتثبت مجاميع هذه الملاحق في دفتر اليومية العامة بالقيد التالي:

××		من حـــ/ الفروع
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

ويلغى القيد النظامي الخاص بإرسال الكمبيالات للفروع لتحصيلها كما يلي:

××		من حـــ/ كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل
	××	إلى حـــ/ الفروع كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل

ويتم تخفيض القيد النظامي الخاص بإيداع الكمبيالات كتأمين بقيمة الكمبيالات المحصلة كما يلي:

××		من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف
	××	إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف

- في حالة رفض المسحوب عليهم سداد قيمة الكمبيالات:

تقوم الفروع بسداد مصروفات البروتستو، وترسل إشعارات الخصم للمركز أو الفرع المرسل بقيمة هذه المصروفات، ويتم قيد هذه الإشعارات في ملاحق اليومية والتي يجرى بها قيد اليومية العامة كما يلي:

××		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
	××	إلى حـــ/ الفروع (قيمة م.البروتستو المسددة)

ثم يلغى القيد النظامي الخاص بإرسال الكمبيالات بقيمة الكمبيالات المرفوضة، كما يتم تخفيض القيد النظامي الخاص باستلام هذه الكمبيالات كتأمين سلف وترد لأصحابها.

- إرسال الكمبيالات المودعة كتأمين سلف لتحصيلها بمعرفة المراسلين:

في حالة قيام المدين (المسحوب عليه الكمبيالة) بسداد قيمة الكمبيالة لدى بنك آخر، فإن البنك الذي قدمت إليه الكمبيالات كتأمين سلف قبل ميعاد استحقاقها بفترة كافية يقوم بإرسال هذه الكمبيالات للبنك الآخر ليتولى تحصيلها ويتم إجراء القيد النظامي التالي:

من حـــ/ المراسلين كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل	××	××
إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل		

وفي تاريخ الاستحقاق يكون هناك احتمالان هما:

- تحصيل الكمبيالات:

عند ورود إشعارات الإضافة من المراسلين والتي تفيد تحصيل الكمبيالات، مع بيان مقدار العمولة المستحقة لهم، يتم إعداد ملاحق اليومية ويجرى بمجاميعها قيد اليومية العامة التالي:

		من مذكورين
××		حـــ/ المراسلين (بالصافي بعد خصم العمولة)
××		حـــ/ العمولات المدينة
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات

ثم يعكس القيد النظامي الخاص بإرسال الكمبيالات للمراسلين بقيمة الكمبيالات المحصلة، ويعكس أيضا القيد النظامي الخاص باستلام تلك الكمبيالات كتأمين سلف.

- في حالة عدم قيام المدين بالسداد:

يقوم المراسل بإثبات توقف المسحوب عليه عن السداد بإجراء البروتستو، ويرسل إلى البنك إشعار خصم بقيمة مصاريف البروتستو والعمولة المستحقة للمراسلين، ويتم إعداد ملاحق اليومية بهذه الإشعارات ويتم إجراء قيد اليومية العامة التالي:

		من مذكورين
××		حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات
××		حـــ/ العمولات المدينة
	××	إلى حـــ/ المراسلين (م. البروتستو والعمولة عنها)

ثم يعكس قيد الإرسال للمراسلين بقيمة الكمبيالات المرفوضة، ويعكس أيضا قيد الإيداع بنفس القيمة عند رد الكمبيالات للعملاء المودعين.

إثبات الفوائد المستحقة على الحسابات الجارية المدينة:

في نهاية كل شهر يقوم البنك بحساب الفوائد المستحقة على الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات، ويعد بقيمتها ملاحق اليومية وتثبت مجاميعها في دفتر اليومية العامة بالإضافة إلى أصل السلفة بالقيد التالي:

من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات	××	××
إلى حـــ/ الفوائد الدائنة		

مثال

تمت العمليات التالية بقسم التسليف بضمان كمبيالات لدى بنك الإسكندرية خلال شهر نوفمبر :٢٠١٨

١- بلغت قيمة الكمبيالات المودعة كتأمين سلف ٣٠٠٠٠٠ جنيه، ويجري البنك على السماح لعملائه بالسحب في حدود ٨٠% من قيمة هذه الكمبيالات من حساباتهم الجارية المدينة بضمان الكمبيالات، وقد بلغت عمولة البنك عن تحصيل هذه الكمبيالات ١٥٠ جنيه، ومصروفات البريد ٢٥ جنيه، والدمغات ١٠ جنيهات.

٢- بلغت مسحوبات العملاء النقدية بموجب شيكات خلال الشهر بالقيد على حساباتهم الجارية المدينة ١٧٠٠٠٠ جنيه، وبلغت قيمة الفوائد المستحقة للبنك عنها ٩٠٠٠ جنيه.

٣- قام البنك بتحصيل ما قيمته الاسمية من هذه الكمبيالات ٧٠٠٠٠ جنيه نقدا، وبلغت قيمة الكمبيالات المرفوضة ١٥٠٠٠ جنيه، سدد البنك عنها ٦٠ جنيه مصاريف برتستو.

٤- بلغت قيمة الكمبيالات المرسلة للفروع لتحصيلها ٣٠٠٠٠ جنيه، وردت إشعارات إضافة من الفروع تفيد تحصيل كمبيالات قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد رفضت كمبيالات قيمتها ٦٠٠٠ جنيه، سددت عنها الفروع ٣٠ جنيه مصاريف بروتستو.

٥- بلغت قيمة الكمبيالات المرسلة للمراسلين لتحصيلها ٥٠٠٠٠ جنيه، وصلت إشعارات إضافة من المراسلين بلغت قيمتها ٢٤٩٠٠ جنيه عن كمبيالات محصلة قيمتها الاسمية ٢٥٠٠٠ جنيه.

المطلوب: إجراء قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

الحل

من حـــ/ كمبيالات تأمين سلف		٣٠٠٠٠٠
إلى حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف	٣٠٠٠٠٠	
من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض.ك)		١٨٥
إلى مذكورين		
حـــ/ العمولات الدائنة	١٥٠	
حـــ/ مصروفات البريد والدمغات	٣٥	

١٧٠٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض. ك)
	١٧٠٠٠٠	إلى حـــ/ الخزينة
٩٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض. ك)
	٩٠٠٠	إلى حـــ/ الفوائد الدائنة
٧٠٠٠٠		من حـــ/ الخزينة
	٧٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض. ك)
٧٠٠٠٠		من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف
	٧٠٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف
٦٠		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض. ك)
	٦٠	إلى حـــ/ الخزينة
١٥٠٠٠		من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف
	١٥٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف
٣٠٠٠٠		من حـــ/ الفروع- ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
٢٠٠٠٠		من حـــ/ الفروع
	٢٠٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض. ك)
٢٠٠٠٠		من حـــ/ ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
	٢٠٠٠٠	إلى حـــ/ الفروع- ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
٢٠٠٠٠		من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف
	٢٠٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف

٣٠		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض. ك)
	٣٠	إلى حـــ/ الفروع
٦٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل
	٦٠٠٠	إلى حـــ/ الفروع- ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
٦٠٠٠		من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف
	٦٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف
٥٠٠٠٠		من حـــ/ المراسلين- ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
	٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
		من مذكورين
٢٤٩٠٠		حـــ/ المراسلين
١٠٠		حـــ/ العمولات المدينة
	٢٥٠٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة (ض. ك)
٢٥٠٠٠		من حـــ/ كمبيالات تأمين سلف مرسلة للتحصيل
	٢٥٠٠٠	إلى حـــ/ المراسلين- ك. تأمين سلف مرسلة للتحصيل
٢٥٠٠٠		من حـــ/ أصحاب كمبيالات تأمين سلف
	٢٥٠٠٠	إلى حـــ/ كمبيالات تأمين سلف

٥/٢ قسم الأوراق المالية:

تقدم البنوك خدمات عديدة فيما يتعلق بالأوراق المالية تتمثل في حفظ الأوراق المالية في خزائنها صونا لها من مخاطر الفقد والحريق، وتقوم نيابة عن عملائها بشراء وبيع الأوراق المالية نيابة عنهم، وتقديم سلف لعملائها بضمان تلك الأوراق، فضلا عن قيامها بإصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات، وصرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عنها، وكذا تحصيل تلك الكوبونات لصالح عملائها، كما يقوم قسم الأوراق المالية في البنوك باستثمار جزء من موارد البنك في تملك الأوراق المالية. وبناء على ذلك في هذا الفصل سوف نتناول وظائف قسم الأوراق المالية في البنوك.

أولا: حفظ الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها:

يحرص عدد من العملاء على الاحتفاظ بما يملكونه من أوراق مالية لدى البنك الذي يتعاملون معه كأمانة مقابل أجر، وبذلك يتحقق لأصحاب الأوراق المالية الاطمئنان على هذه الأوراق من السرقة والضياع، وقيام البنك بتحصيل الكوبونات في مواعيد استحقاقها وتحصيل السندات عند

استهلاكها والاكتتاب في زيادة رأس المال بالنسبة للشركات التي يملك قدرا من أسهمها.

١- إيداع الأوراق للحفظ:

يتقدم العميل للبنك بحافظة إيداع أوراق مالية كأمانة متضمنة كافة بيانات الأوراق المطلوب إيداعها مرفقا بها تلك الأوراق وعندما يتسلم موظف القسم الأوراق المالية يراجع بياناتها ويقيد الأوراق في دفتر يومية الأوراق الواردة لحساب العملاء، وبطاقة حركة أوراق مالية لكل عميل، ثم يرسل الأوراق لحفظها في الملف الخاص بالعميل. وعندما يسحب العميل هذه الأوراق يقيد القسم ذلك من واقع إعداد إشعار للقيد منه في دفتر اليومية المساعد والأستاذ المساعد. ويتقاضى البنك مقابل لحفظ الأوراق المالية للعملاء يحرر به إشعارا مدين يرسل لقسم الحسابات الجارية لقيده على حساب العميل الشخصي. وتجرى القيود المركزية في قسم الحسابات العامة من واقع ملاحق اليومية على النحو التالي:

أ- عند إيداع الأوراق المالية يجرى القيد النظامي التالي:

من حـــ/ أوراق مالية أمانة		××
إلى حـــ/ أصحاب أوراق مالية أمانة	××	

ب- تحميل العميل بمقدار أجر الإيداع:

من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء		××
إلى حـــ/ أجور إيداع أوراق مالية	××	

ج- عند سحب الأوراق المالية يلغى القيد النظامي:

من حـــ/ أصحاب أوراق مالية أمانة		××
إلى حـــ/ أوراق مالية أمانة	××	

٢- تحصيل كوبونات الأوراق المالية:

يقوم الموظف المختص بنزع كوبونات الأوراق المالية عنـــد حلـــول ميعاد استحقاقها وتقيد في دفتر خاص بذلك. ثم تعد قوائم بالكوبونات التي تصرف وفقا للبنوك المكلفة بالصرف نيابة عن الشركات. وتكون القيود كما يلي:

أ- قيد نظامي لإثبات استحقاق الكوبونات

من حـــ/ك. أ. مالية تحت التحصيل		××
إلى حـــ/ أصحاب ك. أ.مالية تحت التحصيل	××	

ب- وصول إشعار إضافة بقيمة الكوبونات من البنوك المكلفة بالصرف يتم القيد على حسابات العملاء بعد خصم العمولة:

من حـــ/البنوك المحلية		××
إلى مذكورين		
حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
حـــ/ عمولة تحصيل كوبونات	××	

ج- إلغاء القيد النظامي السابق:

من حـــ/ أصحاب ك. أ. مالية تحت التحصيل		××
إلى حـــ/ ك. أ.مالية تحت التحصيل	××	

د- أما للكوبونات التي يملكها البنك والتي تخص محفظة الأوراق المالية فإن البنك يثبت الاستحقاق أولا ثم يثبت مديونية البنوك المكلفة بالصرف ثانيا عندما ترد إليه إشعارات الإضافة منها كما يلي:

* إثبات استحقاق كوبونات محفظة الأوراق المالية

من حـــ/ إيرادات أ.مالية مستحقة		××
إلى حـــ/ إيرادات أ. مالية	××	

* إثبات قيمة الإيرادات المدين بها البنوك المحلية

من حـــ/ البنوك المحلية		××
إلى حـــ/ إيرادات أ.مالية مستحقة	××	

ثانيا: شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء:

١- شراء الأوراق المالية:

يحرر العميل الراغب في شراء أوراقا مالية طلبا أو أمرا بذلك يحـــدد به بيانات تلك الأوراق من ناحية العدد والنوع والسعر كحـــد أقصـــى أو

السعر المفضل والمدة، ويقوم العميل بدفع مبلغ بحسابه أو كأمانة تحت حساب الشراء، وتقيد الطلبات في دفتر بياني ثم تبلغ الطلبات للسماسرة، وفي نهاية اليوم يخطر السمسار البنك بالعمليات التي نفذها واسم العميل والسعر الذي اشتريت به وعمولته، تمهيدا لإرسال الفاتورة والأوراق المالية في اليوم التالي. وبناء عليه يقوم البنك عند ورود الفاتورة بعمل إشعارات إضافة لحساب سماسرة الأوراق المالية بقيمة المستحق لكل منهم (ثمن الشراء والسمسرة)، كما يقوم قسم الأوراق المالية بعمل إشعارات خصم على الحسابات الجارية للعملاء (بثمن الشراء والسمسرة والعمولة ورسم التنازل للشركة المصدرة، ومصاريف البريد والدمغة) ، وفي قسم الحسابات العامة تكون القيود كالتالي:

أ- عند ورود إخطار من السمسار يفيد تنفيذ العملية لأحد عملاء البنك

من حـ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة		××
إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية	××	

ب- تحميل العميل بقيمة الأوراق المالية والعمـــولات والمصـــروفات المختلفة

××		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة
	××	حـــ/ العمولات الدائنة
	××	حـــ/ رسم التنازل
	××	حـــ/ مصروفات البريد والدمغة

ج- صرف القيمة للسماسرة نقدا أو إضافتها لحساباتهم الجارية

××		من حـــ/ سماسرة الأوراق المالية
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (السماسرة)
		أو حـــ/ الخزينة

أما إذا كان الشراء يتم لحساب أشخاص غير عملاء فيطلب البنك مـــنهم إيداع مبالغ مقدما على ذمة شراء الأوراق المالية، وتكون القيود كما يلي:

أ- إيداع المبالغ المقدمة

××		من حـــ/ الخزينة
	××	إلى حـــ/ دائنون نظير شراء أ.مالية

ب- عند ورود إخطار السمسار

××		من حـــ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة
	××	إلى حـــ/ الحسابات الجارية (السمسار)

ج- إقفال حـــ/ دائنون وإجراء التسوية

××		من حـــ/ دائنون نظير شراء أ.مالية
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة
	××	حـــ/ العمولات الدائنة
	××	حـــ/ رسم التنازل
	××	حـــ/ مصروفات
	××	حـــ/ الخزينة (المبالغ المتبقية)

٢- بيع الأوراق المالية:

يطلب العميل الراغب في بيع الأوراق المالية من البنك أن يقوم بذلك ويحرر له أمر بيع موضحا به عدد الأوراق ونوعها والحد الأدنى للسعر ومدة تنفيذ الأمر مرفقا به الأوراق المالية، أو إيصال إيداع الأوراق المالية إن كانت موجودة في البنك كأمانة، وتقيد أوامر البيع في سجل طلبات بيع أوراق مالية ويخطر السمسار ويطلب منه تنفيذ أمر البيع بالشروط التي طلبها العميل. وعند إتمام عملية البيع تسلم الأوراق المالية للسمسار لإتمام التنازل عليها لصالح المشتري، وتم تسجيل العملية لحساب العميل وتستنزل المصروفات والعمولة من ثمن البيع وتضاف القيمة لحساب جاري العميل أو تصرف نقدا، ويتلقى قسم الحسابات العامة الملاحق من الأقسام الفنية فتجرى قيود اليومية المركزية التالية:

أ- تنفيذ السمسار لعملية البيع

من حـــ/ سماسرة الأوراق المالية (بصافي الـــثمن بعد خصم عمولته)		××
إلى حـــ/ أوامر بيع أ.مالية منفذة	××	

ب- إضافة صافي القيمة لحساب العميل بعد خصم العمولات أو صرفها نقدا:

من حـــ/ أوامر بيع أ.مالية منفذة		××
إلى مذكورين	××	
حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (أو الخزينة)		
حـــ/ عمولة بيع أ.مالية		

ثالثا: التسليف بضمان أوراق مالية:

تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لعملائها بضمان الأوراق الماليـــة التي يملكونها. وتقسم تلك الأوراق إلى درجات، فهناك أوراق مالية مـــن الدرجة الأولى وتشمل السندات الحكومية وأسهم الشركات الكبـــرى ذات المركز المالي القوي والسمعة الجيدة، وهناك أوراق مالية مـــن الدرجـــة الثانية وهي تقبلها البنوك ولكن بهامش أكبر، هذا فضـــلا عـــن الأوراق المالية التي ترفض البنوك قبولها كضمان للحصول علـــى ائتمـــان وإن كانت تقبلها كأمانة تحفظ لديها مقابل أجر.

ويتقدم العميل بطلب سلفة بضمان أوراق مالية، ويحرر حافظة إيداع أوراق مالية برسم التأمين، كما يحرر عقد سلفة بضمان أوراق مالية مع إيداع تلك الأوراق بقسم الأوراق المالية الذي يحصل منه على إقرار تنازل موقعا عليه في حالة ما إذا كانت الأوراق إسمية حتى يتمكن البنك من بيعها في حالة توقف العميل عن الدفع.

ثم يخطر البنك كتابة الشركة المصدرة للأوراق المالية المقدمة كضمان بما يفيد رهنه حيازيا لتلك الأوراق، وعند سداد السلفة يخطر البنك الشركة بالإفراج عن الأوراق، ثم تنفذ السلفة بفتح اعتماد للعميل يحدد المبلغ المعين الذي يجوز للعميل سحبه كحد أقصى، ومع ذلك وقبل كل عملية صرف يقوم الموظف بالتحقق من أن مركز العميل يسمح بالصرف وذلك بالرجوع إلى قسم الأوراق المالية خوفا من انخفاض القيمة الإسمية للأوراق. وعندما يسحب العميل أية مبالغ يجعل حساب الاعتماد الجاري مدينا ويجعل دائنا عندما يودع أية مبالغ، وتحتسب الفوائد على الرصيد المدين للحساب. وللعميل حق استرداد الأوراق المالية عند انتهاء أجل السلفة وسداد قيمتها، ويعد قسم الأوراق المالية بطاقة لكل عميل يحدد فيها قيمة الأوراق المقدمة والنسبة المسموح بها

(المارج) وصافي قيمة مبلغ السلفة، وبعد أن تصل ملاحق اليومية قسم الحسابات العامة تجرى القيود المركزية التالية:

أ- عند إيداع الأوراق المالية تأمينا لسلفة

من حـ/ أ.مالية برسم التأمين		××
إلى حـ/ مودعي أ.مالية برسم التأمين	××	

ب- عند صرف قيمة السلفة

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أ.مالية		××
إلى حـ/ الخزينة	××	

ج- احتساب الفوائد والمصروفات

من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أ.مالية		××
إلى مذكورين		
حـ/ الفوائد الدائنة	××	
حـ/ المصروفات	××	

د- قيام العميل بسداد السلفة

من حـ/ الخزينة		××
إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أ.مالية	××	

هـ- إلغاء القيد النظامي ورد الأوراق المالية لأصحابها

من حـ/ مودعي أ.مالية برسم التأمين		××
إلى حـ/ أ.مالية برسم التأمين	××	

وقد يطلب العميل من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية فتتبع الإجـــراءات الخاصة بحفظ الأوراق المالية كأمانة.

أما إذا توقف العميل عن سداد السلفة في موعد استحقاقها فإن البنـــك يبيع الأوراق المالية عن طريق أحد السماســـرة ويســـدد قيمـــة الســـلفة ويضيف المتبقي من ثمن البيع لحساب جاري العميل وللأخير الحق فـــي سحبه ويلغى القيد النظامي، وتثبت القيود المركزية المتعلقة ببيع الأوراق المالية السابق توضيحها.

رابعا: إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات:

من المعروف أن الشركات والهيئات تطلب من البنوك عادة أن تنوب عنها في تلقي اكتتابات الجمهور والمستثمرين في الأوراق المالية التـــي تصدرها مقابل عملة يتفق عليها. ويتلقى البنك الاكتتابات بناء على دعوة للاكتتاب تنشر في الصحف، ويحرر الراغب فـــي الاكتتـــاب اســـتمارة خاصة بذلك موضحا فيها عدد الأسهم أو السندات التي يرغب الاكتتـــاب فيها وبيانات شخصية عنه وطريقة السداد (نقدا- خصـــما مـــن حســـابه الجاري- تقديم شيك).

أ- في حالة الاكتتاب النقدي:

يعد الموظف المختص بقسم الأوراق المالية إيصال اكتتاب من أصل وصورتين ترسل إلى الخزينة، وعند استلام المبلغ يؤشر الإيصال ويسلم للمكتتب (صورة) ويحتفظ بالصورة الثانية للقيد في كشف حركة النقدية الواردة ودفتر المقبوضات ويرسل الأصل لقسم الأوراق المالية للاحتفاظ بها مع طلب الاكتتاب، ويقيد القيد المركزي التالي من واقع ملحق الخزينة:

××		من حـ/ الخزينة
	××	إلى حـ/ إصدار أسهم شركة ....

ب- في حالة الاكتتاب خصما من الحساب الجاري:

يحرر العميل شيكا أو تفويضا بخصم القيمة من حسابه الجاري الذي يرسل إلى قسم الحسابات الجارية للتحقق من التوقيع وكفاية الرصيد ويحرر إشعار خصم يرسل للعميل صورة منه، ثم يحرر إيصال اكتتاب يحتفظ به قسم الأوراق المالية لاستلام الأوراق من الشركة المصدرة وتوضع كأمانة طرف البنك لحين تسليمها للعميل، وفي نهاية العمل اليومي تثبت الاكتتابات في ملاحق اليومية وتجري الحسابات العامة القيد

المركزي لاكتتابات سواء خصما من الحسابات الجارية أو حساب الفروع أو حساب بنوك أخرى:

		من مذكورين
××		حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
××		حـــ/ البنوك المحلية
××		حـــ/ الفروع
	××	إلى حـــ/ إصدار أسهم شركة .....

وبعد انعقاد الجمعية العامة للشركة المصدرة واختيار مجلـــس إدارتهـــا وتفويضه بالتصرف في أموالها، يتم تحويل المبالغ من حساب إصـــدار الأسهم إلى الحساب الجاري للشركة مع خصم عمولة البنك بالقيد التالي:

××		من حـــ/إصدار أسهم شركة ....
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ العمولات الدائنة
	××	حـــ/ الحسابات الجارية للعمـــلاء (شـــركة ... بالصافي)

خامسا: صرف توزيعات الأوراق المالية نيابة عن الشركات:

عادة ما تكلف الشركات بنوكها بتأدية خدمة صرف كوبونات الأوراق المالية نظير عمولة يتفق عليها، ويتم ذلك وفقا للخطوات التالية:

١- يخصص البنك مجموعة من العاملين بقسم الأوراق المالية لصرف الكوبونات، ويتقدم العملاء إلى الموظف المختص ومعهم الكوبونات

والأوراق المالية للتأكد من ملكية حاملى الكوبونات للأوراق المالية المتعلقة بها.

٢- يتسلم الموظف المختص الكوبونات من العميل في مقابل صرف القيمة إلى حاملها نقدا. وإذا طلب العميل قيد القيمة لحسابه الجاري فيحرر إشعار إضافة من أصل وصورتين يسلم العميل الأصل وترسل الصورة إلى قسم الحسابات الجارية للقيد بموجبها ويحتفظ الموظف المختص بالصورة الأخرى.

٣- في نهاية العمل اليومي تعد كشوف ببيان الكوبونات التي تم صرفها وأرقامها وقيمتها، وتصل الملاحق لقسم الحسابات العامة وتجرى القيود المركزية التالية:

أ- تجنيب قيمة الكوبون المطلوب صرفه من حساب جاري الشركة وتحميلها بالعمولة

من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (شركة...)		××
إلى مذكورين		
حـــ/ كوبون رقم .... شركة ...	××	
حـــ/ العمولات الدائنة	××	

ب- صرف الكوبونات لأصحابها

××		من حـــ/ كوبون رقم .... شركة ...
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (حالة إضافتها لحسابات العملاء)
	××	حـــ/ الخزينة (صرف نقدي)

سادسا: عمليات محفظة الأوراق المالية:

يستثمر البنك التجاري جانب من موارده في أسهم وسندات الشركات والهيئات المختلفة والحكومة مستهدفا –بجانب الحصول على عائد وتحقيق أرباح من فروق أسعار الشراء والبيع- تغطية متطلبات السيولة لديه عند الحاجة، ويتولى قسم الأوراق المالية بالبنك تنفيذ عمليات الشراء والبيع لحساب البنك من خلال سماسرة الأوراق المالية.

١- شراء الأوراق المالية:

يصدر قسم الأوراق المالية بالبنك أمر شراء للسمسار- بناء على قرار إدارة البنك- يحدد فيه عدد الأوراق وأنواعها وأقصى سعر يمكن الشراء به. وبمجرد الشراء يخطر السمسار البنك بقيمة ما اشتراه من أوراق، ويخطره كتابيا ببيان عن تلك الأوراق وأنواعها وقيمتها وعمولته

المستحقة مع إرفاق الأوراق المشتراة. ومن ملحق يومية أوامر شراء أوراق مالية منفذة يجرى القيد المركزي التالي:

(على افتراض أن ثمن شراء الأوراق المالية ١٠٠٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ جنيه كوبونات مستحقة و١٠٠ جنيه سمسرة)

من حـــ/ أوامر شراء أوراق مالية منفذة		١٠٠١٠٠
إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (السماسرة)	١٠٠١٠٠	

ونظرا لأن هذه الأوراق تتضمن كوبونات مستحقة حتى تاريخ الشراء، فإن السعر المدفوع لشرائها يتكون من قيمة الأوراق المالية وقيمة كوبوناتها المستحقة حتى تاريخ الشراء وعمولة السمسار، وتمثل تلك القيم قيمة رأسمالية تفصل إلى قيمتين: الأولى تمثل ثمن شراء الأوراق المالية والعمولة وتمثل القيمة التي تثبت بها الأوراق المالية في الدفاتر. والقيمة الثانية هي الإيرادات المستحقة حتى تاريخ الشراء وسوف يستردها البنك عند صرف قيمة الكوبونات وعلى ذلك يجرى القيد المركزي التالي في تاريخ الشراء:

		من مذكورين
٩٠١٠٠		حـــ/ محفظة الأوراق المالية (ثمن الشراء
١٠٠٠٠		والعمولة)
		حـــ/ إيرادات استثمارات أ. مالية مستحقة (قيمة
	١٠٠١٠٠	الكوبونات المستحقة حتى تاريخ الشراء)
		إلى حـــ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة

وفي نهاية السنة المالية للبنك يثبت ما استحق من إيرادات كوبونات الأوراق المالية وذلك عن الفترة من تاريخ الشراء حتى انتهاء السنة المالية للبنك ولنفترض أنها ٥٠٠٠ جنيه فيكون القيد هو:

٥٠٠٠		من حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية مستحقة
	٥٠٠٠	إلى حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية

وعند صرف قيمة الكوبونات من الجهة المصدرة أو عن طريق البنوك المحلية التي تنوب عنها يجرى القيد التالي:

١٥٠٠٠		من حـــ/ البنوك المحلية (أو الشركات المصدرة)
	١٥٠٠٠	إلى حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية مستحقة

وهنا سنجد أن حساب إيرادات استثمارات أوراق مالية مستحقة قد أقفل، أما حساب إيرادات استثمارات مالية فيمثل إيراد الأوراق المالية الذي يخص الفترة من تاريخ الشراء حتى انتهاء السنة المالية للبنك وهو من

الحسابات الإيرادية لذا يتم إقفاله في حـــ/ الأرباح والخسائر البنك بالقيد التالي:

٥٠٠٠		من حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية
	٥٠٠٠	إلى حـــ/ أ.خ

– أما إذا تم شراء الأوراق المالية بدون الكوبونات فسيكون الثمن والعمولة وليكن ٨٥١٠٠ ، أي الأخذ في الحسبان نصيب البنك المشتري في الكوبون الذي يحتفظ به البائع عن المدة من تاريخ الشراء حتى تاريخ استحقاق الكوبون وليكن ٥٠٠٠ جنيه فإن القيد يكون كالتالي:

٨٥١٠٠		من حـــ/ أوامر شراء أوراق مالية منفذة
	٨٥١٠٠	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (السمسار)
٩٠١٠٠		من حـــ/ محفظة الأوراق المالية (تكلفة الأوراق المقتناة)
		إلى مذكورين
	٨٥١٠٠	حـــ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة
	٥٠٠٠	حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية

وبذلك يكون حساب إيرادات استثمارات الأوراق المالية دائنا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تمثل نصيب البنك في الكوبون عن المدة من تاريخ الشراء حتى تاريخ استحقاق الكوبون وهي ما تقفل في حـــ/ أ.خ البنك.

٢- بيع الأوراق المالية:

قد يقوم البنك ببيع بعض أوراقه المالية وفقا لسياسة مالية محددة مقدما للحصول على نقدية سائلة أو لتحقيق ربحية من ارتفاع الأسعار، وفي مثل هذه الحالة يخطر السمسار ببيان عن الأوراق (عددها ونوعيتها) والسعر الذي يراه البنك ملائما للبيع. وبعد تنفيذ السمسار البيع يخطر البنك تليفونيا وكتابة مرفق به كشف حساب بيع الأوراق المالية الذي يوضح ثمن البيع مخصوما منه عمولته والمصاريف. ويثبت قسم الأوراق المالية ذلك في يومية أوامر بيع منفذة ويعد إشعار خصم القيمة المستحقة على السمسار ترسل صورة منه لقسم الحسابات الجارية للإثبات ويخطر السمسار بصورة أخرى. ومن واقع ملحق اليومية تجرى القيود المركزية (بافتراض بيع أوراق مالية بكوبوناتها بثمن بيع ١٢٠٥٠٠ وكانت قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه والمدة من آخر كوبون وحتى تاريخ البيع ٩ شهور والمعدل ١٠% والقيمة الدفترية ١١٠٠٠٠ جنيه وعمولة السمسار ٥٠٠ جنيه) وبالتالي فإن أرباح البيع في مثل هذه الحالة هي ٢٥٠٠ جنيه حسبت كالتالي:

ثمن البيع	١٢٠٥٠٠
(–) عمولة السمسار	٥٠٠
= صافي ثمن البيع	١٢٠٠٠٠
(–) قيمة الكوبون (١٠٠٠٠٠× ١٠% × ١٢/٩)	٧٥٠٠
	١١٢٥٠٠
(–) القيمة الدفترية	١١٠٠٠٠
= أرباح البيع	٢٥٠٠

وعلى ذلك تكون قيود اليومية العامة:

أ- إثبات صافي ثمن البيع (مديونية السمسار)

١٢٠٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (السمسار)
	١٢٠٠٠٠	إلى حـــ/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة

ب- إثبات استحقاق الكوبونات

٧٥٠٠		من حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية مستحقة
	٧٥٠٠	إلى حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية

ج- إثبات نتيجة عملية البيع

١٢٠٠٠٠		من حـــ/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة
		إلى مذكورين
	١١٠٠٠٠	حـــ/ محفظة الأوراق المالية
	٧٥٠٠	حـــ/ إيرادات استثمارات مستحقة
	٢٥٠٠	حـــ/ أرباح بيع أوراق مالية

أما إذا باع البنك الأوراق المالية بدون الكوبون واحتفظ به لقبض قيمته في تاريخ الاستحقاق، فإن مشتري هذه لأوراق يكون له الحق في جزء

من هذا الكوبون عن المدة من تاريخ بيع هذه الأوراق له حتى تاريخ استحقاق الكوبون. وهذا الجزء سيصرفه البنك للمشتري وبنار عليه فإن ثمن البيع الحقيقي سيكون أكبر من الثمن المقبوض بمقدار ما يخص المشتري من كوبون.

فإذا فرضنا أن ثمن البيع بعد خصم عمولة السمسار كان في المثال السابق هو ١٠٧٠٠٠ (بدون كوبون) فإن نتيجة البيع تتحدد كما يلي:

ثمن البيع بدون الكوبون	١٠٧٠٠٠
+ قيمة ما يخص المشتري في الكوبون عن ٣ شهور (١٠٠٠٠٠ × ١٠% × ١٢/٣)	٢٥٠٠
= ثمن بيع الأوراق المالية الفعلي	١٠٩٥٠٠
(−) القيمة الدفترية	١١٠٠٠٠
= خسارة بيع الأوراق المالية	(٥٠٠)

وتكون القيود العامة في دفاتر البنك كما يلي:

أ- إثبات مديونية السمسار

١٠٧٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (السمسار)
	١٠٧٠٠٠	إلى حـــ/ أوامر بيع أوراق مالية منفذة

ب- إثبات نتيجة البيع

		من مذكورين
١٠٧٠٠٠		حـــ/ أوامر بيع أ.مالية منفذة
١٠٠٠٠		حـــ/ إيرادات استثمارات مستحقة ٧٥٠٠+
٥٠٠		٢٥٠٠
		حـــ/ خسارة بيع أ.مالية
	١١٠٠٠٠	إلى مذكورين
	٧٥٠٠	حـــ/ محفظة الأوراق المالية
		حـــ/ إيرادات استثمارات أوراق مالية

ج- إقفال ما يخص السنة من إيرادات الأوراق المالية

٧٥٠٠		من حـــ/ إيرادات استثمارات أوراق مالية
	٧٥٠٠	إلى حـــ/ أ.خ

د- عند صرف قيمة الكوبون في تاريخ الاستحقاق

١٠٠٠٠		من حـــ/ البنوك المحلية
	١٠٠٠٠	إلى حـــ/ إيرادات استثمارات أ.مالية مستحقة

مثال عام

الآتي بيان ببعض العمليات التي تمت في قسم الأوراق المالية في أحد البنوك التجارية خلال الفترة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ :

١- طلب أحد العملاء من البنك أن يشتري لحسابه ٥٠ سهما من أسهم شركة الحديد والصلب على أن يخصم الثمن والعمولة من حسابه الجاري الدائن. وقد اشتريت الأوراق بسعر ١٠ جنيهات للسهم الواحد، وبلغت العمولة ٠.٣ جنيه عن كل سهم تقتسم بين السمسار والبنك بنسبة ٦٠% للأول و٤٠% للثاني. وقد أضيفت المبالغ الخاصة بالسمسار إلى حسابه الجاري طرف البنك.

٢- بلغت القيمة الاسمية للأوراق المالية المودعة من العملاء لدى البنك كأمانة ٧٠٠٠٠٠ جنيه، وقد احتسب البنك عنها أجور إيداع قدرها ٤٠٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء، وقد استرد العملاء من تلك الأوراق ما قيمته الاسمية ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

٣- كلف أحد العملاء البنك بأن يبيع لحسابه عدد ١٠٠ سهم من أسهم شركة الاتصالات المصرية، وقد بيعت الأوراق بسعر ٢٠ جنيه للسهم، وبلغت العمولة ٠.٤ جنيه عن السهم تقتسم بين السمسار والبنك بنسبة ٧٠% للأول و٣٠% للثاني. وقد تم تنفيذ العملية

وأضيفت القيمة إلى حـــ/ جاري العميل وحصل البنك القيمة من السمسار بعد استنزال نصيبه في العمولة.

٤- بلغت قيمة كوبونات الأوراق المالية المحصلة من البنوك المحلية لحساب عملاء البنك ٨٠٠٠٠ جنيه، وكانت عمولة البنك ٦٠٠ جنيه وأضيف الصافي المستحق إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء.

٥- كلفت شركة المطاحن المصرية البنك بأن يصرف من حسابها لديه كوبون الشركة رقم (١٣) وقد بلغت قيمته ٤٠٠٠٠٠ جنيه. وتقدم إل البنك أصحاب كوبونات قيمتها ٣٢٥٠٠٠ جنيها لصرفها وتم ذلك على النحو التالي:

١٢٥٠٠٠٠ جنيه صرفت نقدا.

٩٠٠٠٠ جنيه كوبونات مقدمة للتحصيل عن طريق بنوك محلية.

٥٠٠٠٠ جنيه كوبونات مقدمة للتحصيل عن طريق فروع البنك.

٦٠٠٠٠ جنيه كوبونات أضيفت إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء.

وقد كانت عمولة البنك عن صرف الكوبون رقم (١٣) ١٥٠٠٠ جنيه خصمت مع قيمته من الحساب الجاري للشركة.

٦- بلغت القيمة الاسمية للأوراق المالية المقدمة إلى البنك كضمان للسلف ٨٠٠٠٠٠ جنيه ويجري البنك على السماح لعملائه بالحصول على السلفة في حدود ٦٠% من القيمة الاسمية للأوراق المالية، وقد تم صرف السلفة نقدا بعد استنزال الفوائد الدائنة بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه وأجور إيداع الأوراق المالية وقدرها ٥٠٠٠ جنيه من المستحق للعملاء، وقد حصل البنك نقدا من هذه السلفة ٢٤٠٠٠٠ جنيه وردت الأوراق الخاصة بها لأصحابها.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية المركزية لإثبات العمليات السابقة.

الحل

مدين	دائن	بيان
٥٠٩		من حـــ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة
	٥٠٩	إلى حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
		٥٠ سهم × ١٠ + ٥٠ سهم ×٠.٣ × ٠.٦
٥١٥		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء
		إلى مذكورين
	٥٠٩	حـــ/ أوامر شراء أ.مالية منفذة
	٦	حـــ/ العمولات الدائنة (نصيب البنك)
		٥٠ سهم ×٠.٣ × ٠.٤

٧٠٠٠٠٠		من حـــ/ أ. مالية مودعة كأمانة
	٧٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ أصحاب أوراق مالية أمانة
٤٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء
	٤٠٠٠	إلى حـــ/ أجور إيداع أ.مالية
٥٠٠٠٠٠		من حـــ/ أصحاب أ. مالية أمانة
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ أ. مالية مودعة كأمانة
١٩٤٤		من حـــ/ سماسرة الأوراق المالية
	١٩٤٤	إلى حـــ/ أوامر بيع أ.مالية منفذة
١٩٤٤		من حـــ/ أوامر بيع أ.مالية منفذة
		إلى مذكورين
	١٩٢٠	حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء (صافي القيمة)
	٢٤	حـــ/ العمولات الدائنة (نصيب البنك)
١٩٤٤		من حـــ/ الخزينة
	١٩٤٤	إلى حـــ/ سماسرة الأوراق المالية
٨٠٠٠٠		من حـــ/ كوبونات أ.مالية تحت التحصيل
	٨٠٠٠٠	إلى حـــ/ أصحاب ك.أ.م تحت التحصيل
٨٠٠٠٠		من حـــ/ البنوك المحلية
		إلى مذكورين
	٧٩٤٠٠	حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء
	٦٠٠	حـــ/ عمولة التحصيل
٨٠٠٠٠		من حـــ/ أصحاب ك.أ.م تحت التحصيل
	٨٠٠٠٠	إلى حـــ/ ك.أ.م تحت التحصيل

٤١٥٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة (شركة المطاحن) إلى مذكورين حـــ/ كوبون رقم (١٣) شركة المطاحن حـــ/ العمولات
	٤٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠	
٣٢٥٠٠٠		من حـــ/ كوبون رقم (١٣) شركة المطاحن إلى مذكورين حـــ/ الخزينة حـــ/ البنوك المحلية حـــ/ الفروع حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١٢٥٠٠٠ ٩٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠	
٨٠٠٠٠٠		من حـــ/ أوراق مالية برسم التأمين إلى حـــ/ مودعي أ.م برسم التأمين
	٨٠٠٠٠٠	
٤٨٠٠٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان الأوراق المالية إلى مذكورين حـــ/ الفوائد الدائنة حـــ/ أجور الإيداع حـــ/ الخزينة
	٧٥٠٠٠ ٥٠٠٠ ٤٠٠٠٠٠	
٢٤٠٠٠٠		من حـــ/ الخزينة إلى حـــ/ الحسابات الجارية المدينة ض.أ.م
	٢٤٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠٠		من حـــ/ مودعي أ.م برسم التأمين إلى حـــ/ أوراق مالية برسم التأمين
	٤٠٠٠٠٠	

٦/٢ قسم خطابات الضمان:

يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابي صادر من البنك بناء على طلب أحد عملائه يقر فيه بأن يدفع قيمة للجهة الصادر لصالحها في حالة المطالبة بسداد قيمته دون الالتفات إلى أية معارضة، كما يقر بتجديده بشرط أن تصل المطالبة بالدفع أو التجديد للبنك في موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق المبين بخطاب الضمان.

وبناء على هذا التعريف يمكن القول أن خطاب الضمان يتميز بالخصائص التالية:

١- أنه تعهد صادر من أحد البنوك ومعتمد بتوقيعاته.

٢- أنه تعهد بدفع مبلغ معين لا يتجاوز قيمة خطاب الضمان إلى المستفيد عن أول طلب وبدون فائدة بشرط أن تصل المطالبة للبنك في موعد أقصاه تاريخ الاستحقاق.

٣- أنه ليس نقدية سائلة، ولا يجوز تداوله، فهو تعهد من البنك بدفع مبلغ معين للجهة المستفيدة.

٤- أنه ليس شيك أو ورقة تجارية، ومن ثم لا يجوز تحويله أو تظهيره للغير.

٥- الأصل أن يكون الالتزام محدد المدة، وأن أية مطالبة بشأنه يجب أن تصل إلى البنك في ميعاد أقصاه تاريخ الاستحقاق.

٦- ليست هناك علاقة بين التزام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان المستفيد وبين العلاقة التي تربط بين العميل والمستفيد.

٧- الأصل في خطاب الضمان أن يكون متحررا (غير معلق على شرط) فإذا كان الخطاب مشروطا وقبله المستفيد لا يجوز المطالبة بقيمة الخطاب ما لم يكن الشرط الوارد قد تحقق.

٨- أن هناك جهات معفاة من تقديم خطابات الضمان وهي كما حددها القانون:

- الهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال العام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهرة طبقا للقانون وذلك عن العروض التي تدخل في نشاطها بشرط تنفيذها للعملية بنفسها.
- يستثنى من التقدم بخطاب الضمان حالات التعاقد التي تتم بين جهتين من الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات.
- يجوز إعفاء الشركات المحتكرة وبعد موافقة لجنة البت إذا طلبت هذه الشركات في عروضها ذلك ولم تكن قد اشترطت الدفع مقدما.

أنواع خطابات الضمان:

تتعدد أنواع خطابات الضمان التي تصدرها البنوك ويمكن التمييز بين عدة أنواع منها كما يلي:

١- خطاب الضمان المؤقت (الابتدائي):

ويقدم هذا الخطاب مع كل عطاء (تأمين ابتدائي)، ولا يلتفت إلى العطاءات غير المصحوبة بذلك التأمين، أي أن الغرض منه هو ضمان جدية العطاء المقدم من خلال المقاول أو المورد، وقد نص القانون بوجوب إيداع هذا التأمين مع كل عطاء.

ويرد هذا الخطاب إلى المقاول أو المورد في الحالات التالية:

- يرد إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة وذلك خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء أو قبل ذلك إذا تم تحصيل التأمين النهائي من صاحب العطاء المقبول.
- إذا انقضت المدة المحددة لسريان العطاء ولم يكن قد تم البت فيه، وفي هذه الحالة يصبح العطاء ملغي وغير نافذ المفعول، فإذا لم يطلب اعتبر قابلا للاستمرار في عطائه إلى أن يصل الجهة إخطارا منه بسحب التأمين المؤقت وعدوله عن عطائه.

- في أعمال التوريدات، يرد التأمين المؤقت إذا تم التوريد خلال المدة المحددة لإيداع التأمين النهائي.
- يرد التأمين المؤقت إذا تم توريد الأصناف بمبالغ تعادل قيمة التأمين النهائي واحتفظت الجهة بالمبالغ كتأمين نهائي بشرط أن يكون المبلغ قابل للصرف.

ويتم مصادرة خطاب الضمان المؤقت في الحالات التالية:

- إذا لم يتقدم صاحب العطاء المقبول بعد إخطاره بقبول عطائه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بتقديم التأمين النهائي في خلال المدة المحددة لذلك دون الحاجة إلى أية إجراءات أو اللجوء للقضاء.
- إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المحدد لفض المظاريف أصبح التأمين المؤقت أو الابتدائي حقا للجهة دون الحاجة إلى إنذار أو اللجوء للقضاء أو اتخاذ أية إجراءات.

٢- خطاب الضمان النهائي:

تختار الجهة المقدم إليها العطاء أنسب العطاءات وأكثرها ملاءمة وتقوم بإخطار صاحب العطاء المقبول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بقبول عطائه خلال أسبوع واحد على الأكثر من تاريخ اعتماد

المناقصة وتطالبه بإيداع التأمين النهائي في خلال المدة المحددة لـــذلك، وعادة يكون هذا التأمين في صورة خطاب ضمان صادر من أحد البنوك ويسمى في هذه الحالة خطاب الضمان النهائي.

ويتم الاحتفاظ بخطاب الضمان النهائي حتى يتم العقد بصورة نهائيـــة وطبقا للشروط، وبعد انتهاء مدة الضمان وإتمام تسليم الأعمـــال نهائيـــا وتقديم المقاول المحضر الرسمي الدال على ذلك، يسوى الحساب نهائيـــا ويسد للمقاول باقي المستحق له ويرد له خطاب الضمان وذلك خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من نهاية التنفيذ بصفة نهائية طبقا للشروط.

هذا ويكون للمستفيد الحق في مطالبة البنك بقيمة خطاب الضـــمان أو جزء منه في حالة الإخلال بشروط التعاقد ولم يتمكن المقاول أو المورد من تلافي ذلك خلال ١٥ يوم من تاريخ إخطاره بخطاب موصى عليـــه بعلم الوصول بالقيام بتصحيح موقفه.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو هل يجوز استكمال خطاب الضمان الابتدائي بخطاب ضمان نهائي ليصبح قيمته مساويا لقيمة التأمين النهائي المطلوب؟ نظرا لاختلاف الغرض الذي أصدر لأجلـــه الخطـــاب فـــي الحالتين فإنه لا يجوز التقدم بخطاب ضمان نهائي بقـــيم الزيـــادة عـــن

الخطاب المؤقت، حيث يجب التقدم بخطاب ضمان نهائي بكامل قيمة التأمين النهائي مقابل استرداد خطاب الضمان المؤقت.

٣- خطاب الضمان الجمركي:

قد يطلب أحد المستوردين من البنك خطاب ضمان لصالح مصلحة الجمارك يتعهد فيه بسداد قيمة الجمارك المطلوبة حتى يتمكن من الإفراج عن البضاعة بموجب ذلك.

المراحل التي يمر بها خطاب الضمان:

يمر خطاب الضمان بعدة مراحل تتمثل في:

- إصدار خطاب الضمان.
- انتهاء سريان خطاب الضمان.
- مطالبة المستفيد بقيمة الضمان.

وفيما يلي سوف يتم تناول أهم الإجراءات التي تتم بالنسبة لكل مرحلة من هذه المراحل، وكذلك التسجيل المحاسبي لها في دفاتر البنك.

أ- إصدار خطاب الضمان: تأخذ عملية إصدار خطاب الضمان الخطوات التالية:

- يتقدم العميل بطلب إصدار خطاب الضمان موضحا به غرض الضـــما وبدء سريانه والجهة الصادر لصالحها، مع الموافقة على أن يقوم البنك بدفع قيمة الخطاب أو أي جزء منه إلى المستفيد بمجرد المطالبة دون معارضة من جانبه وبدون سابق إخطار له.

- يتم دراسة الطلب من خلال دراسة وتحليل المركز المالي للعميل وحج معاملاته وذلك بهدف تحديد مبلغ الغطاء الذي يجب أن يقدمه العميـــل ويظل تحت يد البنك تأمينا حتى يرد خطاب الضـــمان مـــن الجهـــة الصادر إليها.

- في حالة موافقة البنك على طلب العميل يتم تحرير إذن توريد نقدية إذا كان الغطاء نقدي أو إشعار تحويل في حالة التحويـــل مـــن الحســـاب الجاري للعميل من أصل وصورة بقيمة الغطـــاء وعمولـــة خطـــاب الضمان ويتم إثبات ذلك في الملاحق المختصة والتي من خلالها يـــتم إجراء القيد التالي في دفتر اليومية العامة:

××		من حـــ/ الخزينة- الحسابات الجارية للعملاء
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ مودعي تأمينات خطاب ضمان
	××	حـــ/ عمولة خطابات ضمان

- يتم إصدار خطاب الضمان المطلوب من أصل وصورة يسلم الأصل للعميل لتقديمه إلى الجهة المستفيدة وترسل الصورة إلى الوحدة المحاسبية لقسم خطابات الضمان وذلك لإثباتها في:

* يومية خطاب الضمان: ويسجل في هذه اليومية بيانات خطاب الضمان التي يصدرها البنك وبيانات خطابات الضمان المنتهية أو الملغاة والفرق بينهما يمثل رصيد خطابات الضمان التي لازالت سارية المفعول.

* أستاذ مساعد عملاء خطابات الضمان: ويأخذ شكل البطاقات حيث تخصص بطاقة لكل عميل يثبت بها تفاصيل خطابات الضمان المصدرة والملغاة والرصيد، أيضا يظهر في البطاقة المبالغ التي قدمها العميل كتأمينات عن خطابات الضمان المصدرة والتأمينات المرتدة عن خطابات الضمان المنتهية والرصيد.

* في نهاية اليوم يجرى قيد يومية في اليومية العامة (قيد نظامي):

من حـ/ التزامات العملاء نظير خطابات ضمان		××
إلى حـ/ التزامات البنك نظير خطابات ضمان	××	

ب- انتهاء سريان خطاب الضمان:

- يتلقى البنك إخطارا من المصلحة أو الجهة الصادر لصالحها خطابات الضمان يفيد وفاء العميل بالتزاماته تجاه هذه الجهة والصادر عنها خطاب الضمان.

- يتقدم العميل بأصل خطاب الضمان ويحرر له إذن تسوية بقيمة الغطاء ليتم الإفراج عنه وإضافة القيمة لحسابه الجاري، ويتم إثبات ذلك في اليومية العامة بالقيد التالي:

من حـ/ مودعي تأمينات خطابات الضمان		××
إلى حـ/ الحسابات الجارية للعملاء	××	

- يرسل أصل خطاب الضمان للوحدة المحاسبية لإثبات ذلك في يومية خطابات الضمان وأستاذ مساعد خطابات الضمان.

- في نهاية اليوم يجرى قيد يومية لإلغاء القيد النظامي الذي تم إثباته عند الإصدار كالتالي:

من حـ/ التزامات البنك نظير خطابات ضمان		××
إلى حـ/ التزامات العملاء نظير خطابات ضمان	××	

ج- مطالبة المستفيد بقيمة الخطاب:

- يتلقى البنك إخطارا من المصلحة أو الجهة المستفيدة تطالبه فيه بسداد قيمة الخطاب لعدم تنفيذ العميل التزاماته تجاهها.

- يتم دراسة الطلب من الناحية القانونية للتأكد من أحقية المستفيد ثم يتم تحرير شيك مصرفي بالقيمة لصالحة أو يتم إعداد إشعار إضافة لتعلية القيمة لحسابه الجاري طرف البنك، ويتم التأشير بالإلغاء في يومية خطابات الضمان وأستاذ مساعد خطابات الضمان.

- في نهاية اليوم تجرى القيود التالية في اليومية العامة:

××		من حـ/ مودعي تأمينات خطابات الضمان
	××	إلى حـ/ شيكات تحت الدفع- الحسابات الجارية للعملاء

ثم يلغى القيد النظامي كالتالي:

××		من حـ/ التزامات البنك نظير خطابات ضمان
	××	إلى حـ/ التزامات العملاء نظير خطابات ضمان

هذا في حالة ما إذا كانت القيمة المطالب بها مساوية لقيمة الغطاء المقدم من العميل، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من قيمة الغطاء يتم مطالبة العميل بالفرق ويكون القيد في اليومية العامة كالتالي:

من مذكورين		××
حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء		××
حـــ/ مودعي تأمينات خطابات الضمان		
إلى حـــ/ شيكات تحت الدفع- الحسابات الجارية للعملاء	××	

ثم يلغى القيد النظامي كما سبق وأن تم الإشارة إليه.

مثال عام

فيما يلي العمليات التي تمت في قسم خطابات الضمان بإحـــدى البنـــوك التجارية:

١- أصدر البنك خطاب ضمان بناء على طلب عملائه بقيمة ٢٠٠٠٠٠ جنيه لصالح جامعة جنوب الوادي، مقابل غطـــاء قيمتـــه ٥٠% تـــم خصمه من الحسابات الجارية للعملاء، وكذلك عمولـــة البنـــك ٢٥٠٠ جنيه.

٢- أصدر البنك خطاب ضمان آخر لصـــالح مديريـــة الصـــحة بمبلـــغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مقابل غطاء ٦٠% وعمولة بمعدل ٠.٥% خصما من الحسابات الجارية للعملاء.

٣- أخطرت جامعة جنوب الوادي بأن العميل أوفى بالتزاماته وقد قـــام البنك بصرف الغطاء نقدا للعميل.

٤- طالبت مديرية الصحة البنك بدفع قيمة الخطاب نظرا لعـــدم وفـــاء العميل بالتزاماته وصرفت لها القيمة بشيك مصرفي.

المطلوب:

- إثبات ما تقدم باليومية العامة للبنك.
- تصوير الحسابات التالية بدفتر الأستاذ: حـــ/ التزامات العملاء نظيـــر خطابات الضمان، حـــ/ التزامات البنك نظير خطابات الضمان، حـــ/ مودعي تأمينات خطابات الضمان

الحل

(١)	من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء إلى مذكورين حـــ/ مودعي تأمينات خطاب الضمان حـــ/ عمولة خطاب الضمان	 ١٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠	١٠٢٥٠٠
	من حـــ/ التزامات العملاء نظير خطابات ضمان إلى حـــ/ التزامات البنك نظير خطابات ضمان	 ٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
(٢)	من حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء إلى مذكورين حـــ/ مودعي تأمينات خطاب الضمان حـــ/ عمولة خطاب الضمان	 ٣٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠	٣٠٢٥٠٠
	من حـــ/ التزامات العملاء نظير خطابات ضمان إلى حـــ/ التزامات البنك نظير خطابات ضمان	 ٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠		من حـــ/ مودعي تأمينات خطاب الضمان	(٣)
	١٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ الخزينة	
٢٠٠٠٠٠		من حـــ/ التزامات البنك نظير خطابات ضمان	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ التزامات العملاء نظير خطابات ضمان	
		من مذكورين	(٤)
٣٠٠٠٠٠		حـــ/ مودعي تأمينات خطاب الضمان	
٢٠٠٠٠٠		حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ شيكات تحت الدفع	
٥٠٠٠٠٠		من حـــ/ التزامات البنك نظير خطابات ضمان	
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ التزامات العملاء نظير خطابات ضمان	

حـــ/ التزامات العملاء نظير خطابات الضمان

٢٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامات البنـــك نظير خطابات الضمان	٢٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامات البنـــك نظير خطابات الضمان
٥٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامـــات البنـــك نظير خطابات الضمان	٥٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامـــات البنـــك نظير خطابات الضمان
٧٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠٠	

حـــ/ التزامات البنك نظير خطابات الضمان

٢٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامات العملاء نظير خطابات الضمان	٢٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامات العملاء نظير خطابات الضمان
٥٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامات العمـــلاء نظير خطابات الضمان	٥٠٠٠٠٠	حـــ/ التزامات العمـــلاء نظير خطابات الضمان
٧٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠٠	

حـــ/ مودعي تأمينات خطابات الضمان

١٠٠٠٠٠	حـــ/ الخزينة	١٠٠٠٠٠	حـــــ/ الحســـابات الجارية للعملاء
٣٠٠٠٠٠	حـــ/ شـــيكات تحـــت الدفع	٣٠٠٠٠٠	حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
٤٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠	

٧/٢ قسم الكمبيو:

يعد هذا القسم حلقة الاتصال بين البنك والبنوك الخارجية حيث يقوم بعدة أعمال من أهمها شراء وبيع العملات الأجنبية، شراء وبيع الشيكات السياحية، والتحويلات من وإلى البنوك الخارجية.

١- شراء وبيع العملات الأجنبية:

تتلخص إجراءات شراء العملات الأجنبية فيما يلي:

- يتقدم العميل إلى قسم الكمبيو حيث يستوفي نموذج استبدال عملة أجنبية من أصل وصورة موضحا به تفاصيل العملات الأجنبية من حيث نوعها وعدده والسعر المحدد والقيمة بالعملة المحلية وعمولة البنك واسم العميل وعنوانه وتوقيعه.
- يتم إرسال نموذج الاستبدال بعد مراجعته إلى الخزينة حيث يقوم العميل بتوريد العملة الأجنبية ويصرف له العملة المعادلة ويسلم صورة من نموذج الاستبدال كإيصال للتحويل.
- يتم إثبات ما سبق في ملاحق الخزينة والتي ترسل إلى قسم المراجعة ثم إلى إدارة الحسابات العامة لإجراء القيد التالي:

××		من حـــ/ العملات الأجنبية
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ الخزينة
	××	حـــ/ عمولة شراء عملات أجنبية

أما إجراءات بيع العملات الأجنبية فتأخذ الخطوات التالية:

- يتقدم العميل طالب استبدال عملة محلية بعملة أجنبية إلى البنك حيث يملأ نموذج بيع عملة أجنبية من أصل وصورة مبينا به نوع العملة المباعة ونوع العملة الأجنبية المطلوبة وسعر البيع المحدد وعمولة البنك.
- يتم إرسال نموذج بيع عملة أجنبية إلى الخزينة لاستلام العملات المحلية وتسليم العملات الأجنبية وصورة من نموذج بيع عملة أجنبية كإيصال بالتحويل.
- يتم إثبات ما سبق في ملاحق الخزينة وترسل نهاية اليوم إلى قسم المراجعة الداخلية ثم ترسل إلى قسم الحسابات العامة لإثبات ذلك في اليومية العامة بالقيد التالي:

من حـــ/ الخزينة		××
إلى مذكورين		
حـــ/ العملات الأجنبية	××	
حـــ/ عمولة بيع عملات أجنبية		

٢- شراء وبيع الشيكات السياحية:

قد يفضل المسافر للخارج شراء شيكات ســياحية بجــلا مــن أوراق البنكنوت النقدية لأن الشيكات السياحية تعتبر بمثابة نقود خاصة بالشخص صاحب هذه الشيكات السياحية لأنها إسمية ومن ثم لا يمكن صــرفها إلا بواسطته وبعد توقيعه عليها بالصرف. ويتم صرف هذه الشــيكات مــن البنوك المختلفة في جميع دول العالم.

أ- شراء الشيكات السياحية:

- يتقدم أحد السائحين أو الوافدين إلى البنك طالبا صرف شيك ســياحي يمتلكه بالعملة المحلية طبقا للسعر المعلن من البنك المركزي. وبعــد التحقق من شخصية مقدم الشيك والتأكد من صحة توقيعه يتم إعــداد قسيمة شراء من أصل وصورة بها بيانات الشيك والقيمــة المعادلــة بالعملة المحلية.

- يرسل الشيك والقسيمة إلى الخزينة حيث يتم صرف القيمة نقدا لمقدم الشيك مع تسليمه صورة من قسيمة الاستبدال.

- يتم إعداد ملاحق خزينة ترسل إلى قسم المراجعة الداخلية لمراجعتها وإرسالها إلى قسم الحسابات العامة ليتم تسجيل ذلك بالقيود التالية:

* عند استلام الشيك وصرف قيمته

××		من حـ/ شيكات سياحية
		إلى مذكورين
	××	حـ/ الخزينة
	××	حـ/ عمولة شراء شيكات سياحية

* خصم قيمة الشيكات على البنوك الأجنبية

××		من حـ/ البنوك الأجنبية
	××	إلى حـ/ شيكات سياحية

* عند وصول إخطار التسوية مع المراسلين يتم إعداد ملاحق يومية ومراجعتها والتسجيل منها كما يلي:

××		من حـ/ العملات الأجنبية
	××	إلى حـ/ البنوك الأجنبية

ب- بيع الشيكات السياحية:

- عندما يرغب أحد المسافرين الحصول على شيكات سياحية يقوم باستيفاء نموذج يوضح قيمة الشيكات المطلوبة وعددها وفئة كل منها. وترسل الشيكات والنموذج إلى قسم الخزينة.

- يتوجه العميل للخزينة لتوريد المبلـــغ المطلـــوب واســـتلام الشـــيكات والحصول على صورة من فاتورة التوريد.

- يتم إعداد ملاحق الخزينة ومراجعتها وإرسالها إلى قســـم الحســـابات العامة لتسجيل ما يلي:

××		من حـــ/ الخزينة
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ شيكات سياحية
	××	حـــ/ عمولة بيع شيكات سياحية

- عند وصول إخطارات من البنوك الخارجية بصرف الشـــيكات وقيـــد قيمتها على حساب البنك تقيد هذه الإخطارات في ملاحق اليومية والتي يتم بمقتضاها التسجيل في اليومية العامة كما يلي:

××		من حـــ/ شيكات سياحية
	××	إلى حـــ/ البنوك الأجنبية

- عند استلام البنك إخطار التسوية من المراسلين يتم إعداد ملاحق يومية للتسجيل في اليومية العامة كالتالي:

××		من حـــ/ البنوك الأجنبية
	××	إلى حـــ/ العملات الأجنبية

٣- التحويلات من وإلى البنوك الأجنبية:

تقدم البنوك التجارية لعملائها خدمة استلام التحويلات الواردة إليهم من الخارج وأيضا تقوم بإجراء التحويلات لحساباتهم أو لمستفيدين آخرين في الخارج. وبناء على ذلك تنقسم التحويلات إلى تحويلات واردة وتحويلات صادرة.

أ- التحويلات الواردة:

- يصل إلى البنك تحويلات من مراسليه في الخارج (بنوك أجنبية) لصالح مستفيدين، وعند استلام البنك إخطارا بذلك يتم معادلة القيمة بالعملات المحلية ثم يعد إشعار خصم على حساب البنوك الأجنبية وإشعار إضافة لحساب المستفيد وذلك بصافي القيمة بعد خصم عمولة البنك (هذا في حالة وجود حساب جاري للمستفيد لدى البنك) أما في حالة عدم وجود حساب فإنه يتم تسجيل ذلك في حساب وسيط (حوالات واردة من الخارج).
- يتم إثبات إشعارات الخصم والإضافة ويتم إعداد ملاحق يومية لتسجيل ذلك في اليومية العامة بعد المراجعة بواسطة قسم المراجعة الداخلية.

* في حالة وجود حساب للمستفيد

××		من حـــ/ البنوك الأجنبية
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ الحسابات الجارية للعملاء
	××	حـــ/ عمولة تحويلات

* في حالة عدم وجود حساب جاري لدى البنك

××		من حـــ/ البنوك الأجنبية
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ الحوالات الواردة من الخارج
	××	حـــ/ عمولة تحويلات

ثم يتم إخطار المستفيد للحضور لاستلام المبلغ نقـــدا وإعـــداد ملاحـــق الخزينة اللازمة التي بمقتضاها يتم تسجيل ذلك في اليومية العامة

××		من حـــ/ الحوالات الواردة من الخارج
	××	إلى حـــ/ الخزينة

* عند استلام البنك إخطار التسوية من المراسلين تسجل كالتالي:

××		من حـــ/ العملات الأجنبية
	××	إلى حـــ/ البنوك الأجنبية

ب- التحويلات الصادرة:

- يتقدم العميل إلى البنك ويطلب تحويل مبلغ محدد بالعملات الأجنبيـــة إلى أحد المستفيدين بالخارج وذلك خصما على حســـاب الجـــاري أو

توريد القيمة نقدا وذلك على نموذج خاص يوضح به المبلغ المطلوب تحويله واسم المستفيد والغرض من التحويل.

- بعد التأكد من صحة توقيع العميل وكفاية الرصيد يتم إعداد إشعار خصم على الحساب الجاري للعميل أو التأكد من توريد القيمة نقدا بموجب إذن توريد نقدية، ثم يتم إعداد إشعار إضافة لحساب البنوك الأجنبية.
- يتم التسجيل في ملاحق اليومية وملاحق الخزينة وتراجع في قسم المراجعة الداخلية ثم ترسل إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل في اليومية العامة كالتالي:

من حـ/ الخزينة أو الحسابات الجارية للعملاء		××
إلى مذكورين		
حـ/ البنوك الخارجية	××	
حـ/ عمولة تحويلات	××	

* عند إجراء التسوية بين البنك ومراسله يتم تسجيل ذلك بالقيد التالي:

من حـ/ البنوك الأجنبية		××
إلى حـ/ العملات الأجنبية	××	

مثال

فيما يلي العمليات التي تمت بقسم الكمبيو ببنك القاهرة خلال شهر مـــايو ٢٠١٨:

١- بلغت مشتريات البنك من العملات الأجنبية ١٠٠٠٠٠ دولار بســـعر ١٧.٥ جنيه للدولار، بينما بلغت مبيعات البنك من العملات الأجنبية كطلب من عملاء الحسابات الجارية الدائنة ٢٠٠٠٠ يورو بسعر ١٥ جنيه لليورو، وتم خصم المعادل بالجنيه المصري على الحســـابات الجارية علما بأن عمولة الشراء بلغت ١٠٠٠ جنيه وعمولة البيـــع ٥٠٠ جنيه.

٢- تقدم أحد السائحين إلى البنك لبيع شيكات سياحية أصدرها أحد البنوك الأمريكية بمبلغ ١٠٠٠٠ دولار بسعر ١٧.٥ جنيه للـــدولار فـــدفع البنك قيمتها نقدا وبلغت العمولة ٣٠٠ جنيه وقد تم إجراء التســـوية بين البنك ومراسليه بأمريكا.

٣- تم بيع شيكات سياحية قيمتها ٢٠٠٠٠ دولار بســـعر ١٧.٥ وتـــم تحصيل القيمة نقدا وبلغت العمولة ٦٠٠ جنيه وتمت التســـوية مـــع البنك الأجنبي.

٤- طلب أحد عملاء الحسابات الجارية الدائنة تحويل مبلغ ١٠٠٠ دولار بسعر ١٧.٨ جنيه للدولار لأحد الأشخاص المقيمين بأمريكا. فقام البنك بالتحويل خصما على حساب العميل مع عمولة ٣٠٠ جنيه وتم إجراء التسوية بين البنك ومراسليه بالعملات الأجنبية.

والمطلوب: إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة.

الحل

١٧٥١٠٠٠		من حـــ/ العملات الأجنبية إلى مذكورين حـــ/ الخزينة حـــ/ عمولة شراء عملات أجنبية	١
	١٧٥٠٠٠٠ ١٠٠٠		
٣٠٠٠٠٠		من حـــ/ الخزينة إلى مذكورين حـــ/ العملات الأجنبية حـــ/ عمولة بيع عملات أجنبية	
	٢٩٩٥٠٠ ٥٠٠		
١٧٥٠٠٠		من حـــ/ شيكات سياحية إلى مذكورين حـــ/ الخزينة حـــ/ عمولة شراء شيكات سياحية	٢
	١٧٤٧٠٠ ٣٠٠		
١٧٥٠٠٠		من حـــ/ البنوك الأجنبية إلى حـــ/ الشيكات السياحية	
	١٧٥٠٠٠		
١٧٥٠٠٠		من حـــ/ العملات الأجنبية إلى حـــ/ البنوك الأجنبية	
	١٧٥٠٠٠		
٣٥٠٦٠٠		من حـــ/ الخزينة إلى مذكورين حـــ/ شيكات سياحية حـــ/ عمولة بيع شيكات سياحية	٣
	٣٥٠٠٠٠ ٦٠٠		
٣٥٠٠٠٠		من حـــ/ شيكات سياحية إلى حـــ/ البنوك الأجنبية	
	٣٥٠٠٠٠		

٣٥٠٠٠٠		من حـــ/ البنوك الأجنبية	
	٣٥٠٠٠٠	إلى حـــ/ العملات الأجنبية	
١٨١٠٠		من حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة	٤
		إلى مذكورين	
	١٧٨٠٠	حـــ/ البنوك الأجنبية	
	٣٠٠	حـــ/ عمولة تحويلات	
١٧٨٠٠		من حـــ/ البنوك الأجنبية	
	١٧٨٠٠	إلى حـــ/ العملات الأجنبية	

الفصل الثالث

تحليل القوائم المالية للبنوك

مقدمة:

يرتكز جوهر التحليل المالي على :

- إيجاد العلاقة بين جملة كل مجموعة من الأرقام المتناسقة في طبيعتها بالمجموعات الأخرى.

- إيجاد العلاقة بين جملة المجموعة وكل مفردة بداخلها.

- تتبع التطورات التي تمت على المجموعات المختلفة ومفرداتها في عدد من السنوات المتتالية.

- مقارنة محتويات القوائم بصفة عامة بمحتويات قوائم المنشآت المنافسة.

١/٣ التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية:

يمكن تحقيق أهداف التحليل المالي للقوائم المالية بإتباع نوعين من التحليل هما:

- التحليل الأفقي: ويقصد به دراسة القوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية. وهو تحليل يهتم بالاتجاه المالي خلال عدد من الفترات المحاسبية المتتالية عن طريق حصر وتحديد الفروق بين فترة محاسبية تتخذ كفترة أساس وبين الفترة التالية لها، مع حساب نسبة هذه الفروق.

- التحليل الرأسي: ويقصد به دراسة القوائم المالية المتعلقة بفترة محاسبية بعينها، وهو يركز على وضع معين بالذات عن طريق التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من أحد العناصر الهامة كإجمالي المبيعات (بالنسبة لقائمة الدخل)، وإجمالي الأصول (بالنسبة لعناصر الميزانية).

ولاشك أن الجمع بين هذين النوعين من التحليل يعد ضروريا للوصول إلى مؤشرات كافية عن المركز المالي ونتائج الأعمال للبنك التجاري، بمعنى أنه إذا كان النوع الأول يظهر نواحي ضعف معينة، فإن النوع الثاني من شأنه أن يبحث في أسباب هذا الضعف.

ويمكن إتمام التحليل المالي الأفقي باستخدام أدوات عديدة أبرزها "تحليل المقارنات والتغيرات" التي يقصد بها إجراء المقارنة بين بنود القوائم المالية لعدة فترات، وذلك بهدف إبراز التغيرات في البنود بين فترة وأخرى من زيادة أو نقص ونسبتها، تمهيدا لدراسة أسبابها ومعرفة تأثيرها على المركز المالي ونتائج الأعمال.

بينما يمكن إتمام التحليل الرأسي باستخدام "قوائم التوزيع النسبي" التي بمقتضاها يتم حساب النسبة المئوية للبند إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها هذا البند، حتى يمكن التوصل إلى الوزن النسبي للبند.

وسيقتصر هذا الفصل للتعرض لهاتين الأداتين من أدوات التحليل المالي الأفقي والرأسي، على أن يتم ذلك من خلال بيانات مالية منشورة ضمن القوائم المالية السنوية لأحد البنوك التجارية.

٢/٣ التحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية:

يتسم هذا التحليل باعتماده ليس فقط على القوائم المالية، وإنما يستعين بمصادر أخرى للمعلومات تتعلق بعمليات التشغيل في البنك التجاري، كما يتسم هذا التحليل أيضا بأنه لا يركز على الأرقام فقط وإنما يكشف عن الصورة الواقعية التي تبين موقف السيولة والربحية بالبنك، ومدى ملاءمة رأس المال، ودرجة الكفاءة في توظيف موارده المتاحة، ومن ثم فهو تحليل يوف انطباع صادق عن درجة الكفاءة والفعالية والربحية لكافة أنشطة البنك التجاري، وبالتالي فهو يعد جوهر التحليل المالي بلا منازع.

ويجب الإشارة إلى أن هذا التحليل لا يكون له قيمة في حد ذاته ما لم يتم المقارنة:

- بنفس النسب عن أعوام سابقة- خمس سنوات ماضية على الأقل.

- بنفس النسب للبنوك المنافسة.

- بالمتوسطات الشائعة في صناعة البنوك من نفس الحجم والنوعية.

ويغطى هذا الجزء عدد محدود من النسب والمؤشرات الأساسية التي يشيع استخدامها في التحليل المالي للبنوك التجارية عموما، وهو القدر الذي يوفر ركيزة مناسبة للبدء في التحليل المالي لأي بنك تجاري، والاستفادة من نتائج ذلك التحليل في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

وتشمل النسب والمؤشرات المالية نسب السيولة، نسب الربحية، نسب ملاءمة رأس المال، معدلات النمو، ومعدلات توظيف الأموال.

أولا: نسب السيولة:

يقصد بنسب السيولة درجة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية قصيرة الأجل باستخدام ما لديه من نقدية وأصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية، وهو ما يفسر سر اهتمام البنك بتلك النوعية من الأصول.

وللحكم على موقف السيولة بالبنك، يستخدم المحلل مجموعة النسب والمؤشرات الدالة على ذلك وأهمها نسبة السيولة القانونية (أرصدة النقدية + أصول شبه نقدية) / حجم الودائع لدى البنك.

نسبة السيولة القانونية:

يضع البنك المركزي قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنوك التجارية وفقا لقانون البنوك رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣، ومن بين تلك القواعد تحديد نسبة السيولة القانونية التي يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري.

وتبعا لذلك فقد أصدرت إدارة الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي المصري كتابها الدوري بتحديد عناصر السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنوك التجارية على النحو التالي:

١- نسبة السيولة بالعملة المحلية:

وتتألف من مجموعة عناصر على شكل بسط ومقام تمثل في مجموعها معادلة لتحديد نسبة السيولة القانونية التي ينبغي ألا تقل في جميع الأحوال عن ٢٠%.

بسط المعادلة: يتكون من

١- أرصدة نقدية من العملات المحلية.

٢- أرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية. وهي تمثل فائض رصيد الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي عن متطلبات الحد الأدنى(١٥%).

٣- المستحق على البنوك بالعملة المحلية. ويمثل صافي المستحق على البنوك في مصر بالعملة المحلية، وذلك بعد إجراء المقاصة بينها وبين إجمالي المبالغ المستحقة للبنوك في مصر، بمعنى أنها تدرج في البسط في حالة زيادة رصيد المستحق على البنوك عن رصيد المستحق للبنوك.

٤- شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل بالعملة المحلية.

٥- أذون على الخزانة.

٦- أوراق حكومية أو أوراق مضمونة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية.

٧- أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع بالعملة المحلية. ويشترط أن تكون فترة استحقاقها ثلاثة شهور وتحل توقيعين تجاريين على الأقل.

ويستبعد من مجموع عناصر البسط أعلاه القروض التي يكون البنك قد حصل عليها بضمان أي من الأصول السابقة.

مقام المعادلة: يتكون من:

١- شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع بالعملة المحلية.

٢- المستحق للبنوك في مصر بالعملة المحليـــة. ويقصـــد بـــه صـــافي المستحق للبنوك في مصر بالعملة المحلية، وذلك بعد إجـــراء المقاصـــة بينها وبين إجمالي المبلغ المستحق على البنوك في مصر بالعملة المحلية، بمعنى أنها تدرج في المقام في حالة زيادة المستحق للبنوك عن المستحق على البنوك.

٣- المستحق للبنوك في الخارج بالعملة المحلية.

٤- ودائع بالعملة المحلية. ويدخل ضمنها المبـــالغ المحصـــلة كغطـــاء للاعتمادات المستندية.

٥- ٥٠% من القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان المصدرة بالعملة المحلية وتحسب على النحو التالي:

×× قيمة خطابات الضمان المصدرة بالعملة المحلية

يخصم منها

×× خطابات الضمان الابتدائية بالعملة المحلية

×× خطابات الضمان المكفولة من بنوك الدرجة الأولى بالخارج بالعملة المحلية

×× الغطاء النقدي لخطابات الضمان

××

×× ٥٠% من الناتج

ويلاحظ أن هذه النسبة لا تعني شيئا في حد ذاتها إذ ينبغي مقارنتها بالنسبة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي، وهي ٢٠ % للتعرف على ما إذا كان هناك فائض أو عجز في سيولة البنك.

٢- نسبة السيولة بالعملة الأجنبية:

وتلزم تعليمات البنك المركزي بضرورة الاحتفاظ بنسبة للسيولة لا تقل عن ٢٥% بالعملات الأجنبية، ويتم حساب النسبة القانونية وفقا للمعادلة التالية:

بسط المعادلة: ويتكون من:

١- أرصدة نقدية من العملات الأجنبية.

٢- أرصدة الذهب. ويجري التطبيق العملي على اعتبار أرصدة الذهب لدى البنوك التجارية ضمن مستحقات العالم الخارجي، ولذا فقد تم تضمينها بسط المعادلة بالعملة الأجنبية فقط دون المعادلة بالعملة المحلية.

٣- أرصدة لدى البنك المركزي بالعملة الأجنبية. وتحسب هذه الأرصدة بخلاف النسبة المخصصة للاحتياطي النقدي بالبنك المركزي.

٤- المستحق على البنوك في مصر بالعملة الأجنبية. والمقصود هنا صافي المستحق على البنوك في مصر بالعملات الأجنبية، وذلك بعد إجراء المقاصة بينها وبين إجمالي المستحق للبنوك في مصر بالعملات الأجنبية، بمعنى أنها تدرج في البسط في حالة زيادة رصيد المستحق على البنوك عن الرصيد المستحق للبنوك.

٥- أرصدة لدى البنوك في الخارج.

٦- شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل بالعملة الأجنبية.

٧- أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع بالعملات الأجنبية، ويجب ألا تتجاوز ٣ شهور استحقاق وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل.

مقام المعادلة: ويتكون من:

١- شيكات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع بالعملات الأجنبية.

٢- المستحق للبنوك في مصر بالعملات الأجنبية.

٣- المستحق للبنوك في الخارج.

٤- ودائع بالعملات الأجنبية.

٥- ٥٠% من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان المصـــدرة بالعملات الأجنبية.

مثال (٢)

استخرجت البيانات التالية من سجلات احد البنوك التجارية بمصر في ٣٠ مارس ٢٠١٨ (القيمة بالمليون):

الأصول	بالعملـــــة المحلية	بالعملـــــة الأجنبية
نقدية بخزائن البنك	٣٦	٤٨
نقدية لدى البنك المركزي	٥٥	٦٠
المستحق على البنوك في مصر	١٠٥	١٧٥
المستحق على البنوك في الخارج	ـــــ	٥٧
شيكات وحوالات وكوبونات أ.م تحت التحصيل	٤٠	٣٣
أذون على الخزانة	١٥	ـــــ
أوراق مالية حكومية ومضمونة من الحكومة	٢٠	ـــــ
أوراق تجارية مخصومة	٤	٢
ذهب	ـــــ	٥
الالتزامات		
شيكات وحوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع	١٢٧	٢٧٠
المستحق للبنوك في مصر	٩٥	١١٥
المستحق للبنوك في الخارج	١١٥	١٣٠
ودائع العملاء	٣٤٩	٦٨٠
خطابات الضمان المصدرة	٥٠	١٠٠

فإذا توافرت لديك البيانات التالية والخاصة بخطابات الضمان المصدرة:

	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية
الغطاء النقدي	١٧	٣٠
نسبة خطابات الضمان الابتدائية	٢٠%	١٠%
نسبة الخطابات المكفولة من بنوك درجة أولى	١٠%	٢٠%

والمطلوب: حساب نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ودلالة كل منها في ضوء نسبة السيولة القانونية.

الحل

١- نسبة السيولة بالعملة المحلية:

- بسط المعادلة:

نقدية بخزائن البنك	٣٦
نقدية لدى البنك المركزي	٥٥
صافي المستحق على البنوك في مصر	١٠
شيكات وحوالات وك.أ.م تحت التحصيل	٤٠
أذون على الخزانة	١٥
أ.م حكومية ومضمونة من الحكومة	٢٠
أ. تجارية مخصومة	٤
إجمالي البسط	١٨٠

- مقام المعادلة: يحسب كما يلي

شيكات وحوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع		١٢٧
مستحق للبنوك في الخارج		١١٥
ودائع العملاء		٣٤٩
خطابات ضمان مصدرة	٥٠	
يستبعد منها		
الغطاء النقدي	١٧	
خطابات ضمان ابتدائية	١٠	
خطابات ضمان مكفولة	٥	(٣٢)
٥٠% من الباقي		١٨ ٩
إجمالي المقام		٦٠٠

وبالتالي: نسبة السيولة = ١٨٠ / ٦٠٠ × ١٠٠ = ٣٠%

وحيث أن نسبة السيولة القانونية هي ٢٠ % لذا يمكن القول أن النسبة تستوفي المتطلبات القانونية ويبقى هناك فائض ينبغي توظيفه بشكل فعال ومثمر.

٢- نسبة السيولة بالعملة الأجنبية:

- بسط المعادلة:

نقدية بخزائن البنك	٤٨
أرصدة الذهب	٥
نقدية لدى البنك المركزي	٦٠
صافي المستحق على البنوك في مصر	٦٠
المستحق على البنوك في الخارج	٥٧
شيكات وحوالات وك.أ.م تحت التحصيل	٣٣

أ. تجارية مخصومة		٢
إجمالي البسط		٢٦٥

- مقام المعادلة:

شيكات وحوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع		٢٧٠
مستحق للبنوك في الخارج		١٣٠
ودائع العملاء		٦٨٠
خطابات ضمان مصدرة	١٠٠	
يستبعد منها		
الغطاء النقدي	٣٠	
خطابات ضمان ابتدائية	١٠	
خطابات ضمان مكفولة	٢٠	(٦٠)
٥٠% من الباقي		٤٠
إجمالي المقام		١١٠٠

وبالتالي نسبة السيولة العملة الأجنبية= ٢٦٥/١١٠٠× ١٠٠ = ٢٤.٠٩%

وهي لا تستوفي نسبة السيولة القانونية وهي ٢٥% وبالرغم من ذلك قد يكون مؤشرا على كفاءة توظيف الأموال، إلا أن الإدارة عليها بالضرورة التوفيق بين اعتباري الربحية والسيولة بحيث لا تكون الأولى على حساب الثانية.

ثانيا: نسب الربحية:

تعد الربحية في حد ذاتها مؤشرا هاما لأداء البنك، فهي بمثابة مقياس حقيقي لدرجة نجاح أو فشل إدارة البنك في قيادتها لدفة البنـــك. وكلمـــا زادت ربحية البنك كلما كان ذلك مؤشرا لاستخدام موارد البنك بكفـــاءة وفعالية من قبل الإدارة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الربحية المرتفعة تعد من ضمن أهم عوامل الجذب للمستثمرين والمودعين، لتبينا أهمية اتجـــاه المحلل المالي نحو التعرف على مؤشرات ربحية البنك.

تطبيقات عامة

التطبيق الأول:

فيما يلي العمليات التي تمت لدى أحد البنوك التجارية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨ والمتعلقة بالحساب الجاري الدائن رقم ٣/٣١٩٥ والعائد للعميل صلاح عبد الرحيم:

١- بتاريخ ١١/٢ كان الرصيد ٦٠٠٠ جنيه.

٢- بتاريخ ١١/٥ إيداع نقدي ٣٠٠٠ جنيه.

٣- بتاريخ ١١/٨ سحب نقدي ٤٠٠٠ جنيه.

٤- بتاريخ ١١/١٠ إيداع شيكات ٧٠٠٠ جنيه.

٥- بتاريخ ١١/١٣ تسديد فواتير تليفون وإنارة نيابة عن العميل ١٠٠ جنيه.

٦- بتاريخ ١١/١٥ حوالة واردة للعميل بقيمة ٥٠٠ دولار بحسابه (سعر الدولار ١٧.٥ بيع، ١٧.٤ شراء).

٧- بتاريخ ١١/١٧ تم فتح اعتماد للعميل واحتسبت عمولة ١٠٠ جنيه وتأمينات ٢٠% وقيمة الاعتماد ٣٠٠٠٠ جنيه.

٨- بتاريخ ١١/٢٥ تم تحويل مبلغ ٣٠٠٠ جنيه إلى حساب جاري آخر لدى فروع البنك بناء على طلب العميل.

٩- بتاريخ ١١/٢٨ تم تحصيل كمبيالة للعميل من أصل الكمبيالات المودعة للتحصيل قيمتها الاسمية ٥٠٠٠ جنيه والعمولة ٠.١ %.

والمطلوب: إعداد بطاقة (كشف) الحساب الجاري للعميل.

الحل

كشف حساب الجاري

رقم الحساب ٣/٣١٩٥ معدل الفائدة ـــــ

اسم العميل: صلاح عبد الرحيم معدل العمولة ـــــ

التاريخ	البيان	حركة الحساب		الرصيد	ملاحظات
		منه	له		
١١/٢	الرصيد	ـــ	ـــ	٦٠٠٠	
١١/٥	إيداع نقدي	ـــ	٣٠٠٠	٩٠٠٠	
١١/٨	سحب نقدي	٤٠٠٠	ـــ	٥٠٠٠	
١١/١٠	إيداع شيكات	ـــ	٧٠٠٠	١٢٠٠٠	قد توضع ←
١١/١٣	تسديد فواتير	١٠٠	ـــ	١١٩٠٠	ملاحظة
١١/١٥	حوالة واردة	ـــ	٨٧٠٠	٢٠٦٠٠	تقيد السحب
١١/١٧	تأمينات اعتماد	٦٠٠٠	ـــ	١٤٦٠٠	حتى تحصل
١١/١٧	عمولة اعتماد	١٠٠	ـــ	١٤٥٠٠	الشيكات
١١/٢٥	تحويل من الحساب	٣٠٠٠	ـــ	١١٥٠٠	
١١/٢٨	كمبيالة محصلة	ـــ	٤٩٩٥	١٦٤٩٥	
	مجموع الحركات	١٣٢٠٠	٢٣٦٩٥		

قيمة الحوالة الواردة ٥٠٠ دولار × ١٧.٤ = ٨٧٠٠

تأمينات اعتماد ٣٠٠٠٠ × ٢٠% = ٦٠٠٠ جنيه

عمولة الكمبيالة المحصلة ٥٠٠٠ × ٠.١% = ٥

صافي قيمة الكمبيالة ٥٠٠٠ – ٥ = ٤٩٩٥

التطبيق الثاني:

في ١/١/ ٢٠١٦ أودع أحد العملاء مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه كوديعة لأجل وكان شرط الإيداع بأن ترد تلك الوديعة في ١/١٠/ ٢٠١٨ مضافا إليها الفوائد المستحقة بمعدل فائدة ١٥%. وقد قام البنك برد الوديعة وفوائدها عند حلول أجلها المتفق عليه نقدا.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة في اليومية العامة للبنك.

التطبيق الثالث:

تمت بعض العمليات في قسم الودائع لأجل في بنك القاهرة « فرع أسيوط » وبيانها كما يلي :

١ – ٣٠٠٠٠٠ جنيه إيداعات نقدية.

٢ – ٢٠٠٠٠٠ جنيه إيداعات عن طريق التحويل من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء .

٣ – ٧٠٠٠٠ جنيه قيمة الفوائد المستحقة عن الودائع لأجل، أضيف منها ٥٠٠٠٠ جنيه إلي الحسابات الجارية الدائنة.

٤ – ١٨٠٠٠٠ جنيه قيمة الودائع لأجل التي انتهت مدتها وتم سحبها نقداً.

٥ – ٦٠٠٠٠ جنيه قيمة الودائع لأجل التي انتهت مدتها وأضيفت إلي الحسابات الجارية الدائنة .

التطبيق الرابع:

فيما يلي العمليات التي تمت بالبنك الأهلي فرع سوهاج خلال شهر يناير ٢٠١٨:

١- إيداعات نقدية بيانها كالتالي:

- ١٦٠٠٠ جنيه من عملاء الحسابات الجارية الدائنة.

- ٤٠٠٠ جنيه من عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق مالية.

- ٣٥٠٠٠ جنيه من عملاء الودائع لأجل.

- ٥٠٠٠ جنيه من عملاء صندوق التوفير.

٢- مسحوبات نقدية ١٦٠٠٠٠ جنيه بيانها كالتالي:

٨٠٠٠٠ جنيه عملاء الحسابات الجارية الدائنة

٤٠٠٠٠ جنيه عملاء الودائع لأجل

والباقي بمعرفة عملاء التوفير.

٣- نفذ البنك أوامر التحويل التالية:

- أوامر تحويل بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه من عملاء الحسابات الجارية الدائنة لصاح عملاء التوفير.

- أوامر تحويل بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه من عملاء التوفير لصالح الحسابات الجارية الدائنة.

- أوامر تحويل بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه من عملاء الحسابات الجارية الدائنة لصالح عملاء الحسابات الجارية فرع قنا.

٤- وردت للبنك شيكات قيمتها ٢٠٠٠٠٠ جنيه بيانها كالتالي:

- ٥٠٠٠٠ جنيه شيكات واردة من عملاء الحسابات الجارية الدائنة.

- ٦٠٠٠٠ جنيه شيكات واردة من عملاء الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات.

- ٥٥٠٠٠ جنيه شيكات ورادة من عملاء الفروع.

- ٣٥٠٠٠ جنيه شيكات واردة من عملاء بنوك أخرى.

وقد سويت جميع تلك الشيكات بالخصم على الحسابات الجارية الدائنة للعملاء.

٥- انقضت فترة ودائع لأجل قيمتها ١٦٠٠٠ جنيه استحقت عنها فوائد قدرها ١٨٠٠ جنيه أضيفت منها ما قيمته ٧٠٠٠ جنيه إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء، وتم تجديد الوديعة بباقي القيمة.

٦- بلغت الفوائد المستحقة خلال الشهر:

- ١٧٠٠ جنيه فوائد حسابات التوفير.

- ٣٥٠٠ جنيه فوائد ودائع لأجل.

- ٣٠٠٠ جنيه فوائد عن الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق مالية.

- ٢٥٠٠ جنيه فوائد عن الحسابات الجارية المدينة بضمان كمبيالات.

والمطلوب: إثبات ما تقدم في دفاتر اليومية العامة للبنك.

التطبيق الخامس:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بأحد البنوك التجارية خـــلال شـــهر نوفمبر ٢٠١٧ (المبالغ بالجنيه المصري):

١- بلغت إيداعات العملاء النقدية ٥٠٠٠٠ جنيه منهـــا ١٥٠٠٠ جنيـــه بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة و ١٥٠٠٠ بواســـطة عمـــلاء التوفير و ٢٠٠٠٠ جنيه بواسطة عملاء الحســـابات الجاريـــة المدينـــة (بضمان كمبيالات).

٢- وصل إشعار من أحد الفروع يفيد بتحصيل احد الشـــيكات المرســـلة إليه بقيمة ١٠٠٠٠ وقد خصم الفرع عمولة ١٥٠. فأضاف البنك المبلـــغ للحسابات الجارية للعملاء.

٣- قدم احد العملاء كمبيالات للبنك لتحصيلها بقيمة ٢٠٠٠٠ فقام البنك بتقدير عمولة ٥٠٠ ، ومصاريف بريد ٢٠ خصـــمها علـــي الحســـاب الجاري للعميل.

٤- تم تحصيل كمبيالة سبق خصمها لدي البنك بقيمة ٢٠٠٠٠٠.

٥- أعيد خصم كمبيالات لدي البنك المركزي قيمتها ١٥٠٠٠ مقابل اجيو ٢٠٠ جنيه.

٦- قدم احد العملاء كمبيالات كضمان سلف بقيمة ١٥٠٠٠٠ ج فوافق البنك علي منح قرض للعميل بقيمة ١٠٠٠٠٠ ج وقد خصم البنك ١٥٠٠ج فوائد ، ٥٠٠ ج عمولة ومصاريف تحصيل ، وقد تم صرف قيمة القرض بالكامل نقدا.

٧- طلب احد العملاء تجديد خطاب ضمان سبق إصداره له فوافق البنك علي ذلك مقابل عمولة ٢٠٠٠ ج خصمها علي حساب العميل الجاري.

٨- اقفل البنك الاكتتاب في أسهم شركة الأمل وقد كانت إجمالي الاكتتابات التي تلقاها البنك هي ٢٠٠٠٠٠٠ ج مقابل عمولة ٢% فأضاف القيمة لحساب الشركة الجاري.

٩- بلغت الفوائد المستحقة للحسابات المختلفة عن هذا الشهر: ٢٠٠٠ جنيه فوائد مدينة (توفير) – ٥٠٠٠ جنيه فوائد مدينة (ودائع لأجل) – كما أضيف فوائد لحسابات عملاء الودائع لأجل بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه

وحملت الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات) بفوائد بمبلغ ١٦٥٠٠ جنيه

والمطلوب : إجراء قيود اليومية المركزية في اليومية العامة للبنك.

التطبيق السادس:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بأحد البنوك التجارية بالقاهرة خلال شهر مايو ٢٠١٦ (المبالغ بالجنيه المصري) :

١- بلغت إيداعات العملاء النقدية ٧٠٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ جنيه بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة و ٢٥٠٠٠ بواسطة عملاء التوفير و ٥٠٠٠ جنيه ودائع لأجل والباقي بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات).

٢- حصل البنك نقدا كمبيالات سبق خصمها لديه بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه بينما رفضت كمبيالة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فقام البنك بإجراء البروتستو الذي تكلف ١٠٠ جنيه وخصم القيمة علي حـ/ العميل الدائن مقدم الكمبيالة للخصم وأعادها إليه.

٣- ورد للبنك إخطار من أحد البنوك يفيد تحصيل كمبيالات مخصومة سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وبلغت عمولة البنك المحلي عنها ٥٠ جنيه.

٤- أعاد البنك خصم كمبيالات لدي البنك المركزي بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وتقاضي عنها البنك المركزي أجيو بمبلغ ١٥٠٠ جنيه ، وقد ورد للبنك إخطارا من البنك المركزي يفيد رفض كمبيالة سبق إعادة خصمها لديه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراء البروتستو الذي تكلف ٧٥ جنيه فأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم ألقيمه علي حسابه الجاري الدائن لديه.

٥- ردت وزارة النقل والمواصلات خطاب ضمان سبق أن أصدره البنك كطلب أحد عملائه بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه لوفائه بالتزاماته وكان البنك قد حجز من حـ/العميل ٣٠% من قيمة الخطاب كغطاء ، فأضاف البنك الغطاء لحساب العميل الجاري الدائن لديه.

٦- طلبت مصلحة الجمارك مصادرة قيمة خطاب ضمان سبق أن أصدره البنك لصالحها كطلب أحد عملائه بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه مغطي

بالكامل ، فقام البنك بسداد القيمة لحساب المصلحة طرف البنك المركزي.

٧- أودع أحد العملاء مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه نقدا كقيمة تقديرية لشراء أوراق مالية، وقد اتصل البنك بأحد السماسرة الذي أتم عملية الشراء بقيمة ٤٥٠٠٠ جنيه وقد تقاضي السمسار عمولة ٧٥٠ جنيه وتم إضافة باقي القيمة لحساب العميل الجاري الدائن.

٨- بلغت الفوائد المستحقة للحسابات المختلفة عن هذا الشهر: ٦٠٠٠ جنيه فوائد مدينة (توفير) – ١٥٠٠٠ جنيه فوائد مدينة (ودائع لأجل) – كما أضيف فوائد لحسابات عملاء الودائع لأجل بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وحملت الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات) بفوائد بمبلغ ١٦٥٠٠ جنيه.

والمطلوب : إجراء قيود اليومية المركزية في اليومية العامة للبنك.

التطبيق السابع:

فيما يلي العمليات التي تمت في قسم تحصيل الكمبيالات ببنك القاهرة « فرع مدينة الكوثر» عن شهر أبريل :٢٠١٦

١ - بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة من العملاء إلي البنك لتحصيلها ٢٠٠٠٠٠ جنيه تبلغ عمولة البنك ٢.% عن الكمبيالات المحصلة بمعرفته ، ٤.% عن الكمبيالات التي يتم تحصيلها عن طريق الفروع أو المراسلين ، ومصروفات البريد والدمغات ٢٠ جنيهاً خصمت من الحسابات الجارية للعملاء .

٢ - بلغت قيمة الكمبيالات المحصلة نقداً وأضيفت قيمتها إلي الحسابات الجارية للعملاء ٤٥٠٠٠ جنيه ، أما الكمبيالات المرفوضة فقد بلغت قيمتها ٧٠٠٠ جنيه ، سدد البنك عنها نقداً ٢٠ جنيهاً مصروفات بروتستو، وبلغت عمولة البنك عن إجراء البروتستو ٥ جنيهات ، وقد تم خصم مصروفات البروتستو والعمولة من الحسابات الجارية للعملاء .

٣ – بلغت قيمة الكمبيالات المرسلة إلي الفروع لتحصيلها ٥٠٠٠٠ جنيه، وردت إشعارات إضافة من الفروع تفيد تحصيل كمبيالات قيمتها ٣٢٥٠٠ جنيه، كما بلغت قيمة الكمبيالات المرفوضة والتي أعادتها الفروع ٦٢٠٠ جنيه، سددت عنها الفروع مصاريف بروتستو ٣٠ جنيه وردت بها إشعارات خصم إلي البنك .

٤ – بلغت قيمة الكمبيالات المرسلة للمراسلين لتحصيلها ٦٥٠٠٠ جنيه ، ورد من المراسلين إشعارات إضافة تفيد تحصيل كمبيالات قيمتها الاسمية ٤٠٠٠٠ جنيه ، وذلك بعد قيام المراسلون بخصم حصتهم في العمولة ، كما أعاد المراسلون كمبيالات قيمتها ٩٠٠٠ جنيه توقف المسحوب عليهم عن سداد قيمتها ، وقد سدد المراسلون ١٧٠ جنيهاً عنها رسوم بروتستو ، وقد وردت من المراسلين إشعارات خصم برسوم البروتستو وعمولتهم .

والمطلوب :إجراء قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة .

التطبيق الثامن:

تمـــت العمليات التالية في قسم الكمبيالات لدي البنك الأهلـــي « فـــرع الفتح» خلال شهر مارس من ٢٠٠٧ :

١ - القيمة الاسمية لكمبيالات المقدمة من العملاء للخصـــم ٣٠٠٠٠٠ جنيه بمتوسط ســـعر خصم ١٠% ، عمولة ٠.٢% وأضـــاف البنـــــك صافي قيمة هذه الكمبيالات للحسابات الجارية للعملاء .

٢ - حصل البنـــك نقـــداً من الكمبيالات المخصومة ما قيمته الاســـمية ١٢٠٠٠ جنيه .

٣ - رفض المسحوب عليهم تسديد مـــا قيمتـــه ٣٥٠٠٠ جنيـــه مـــن الكمبيالات المخصومة ، قـــام البنـــك بسداد ١٠٠ جنيه عنهـــا كرســـوم بروتستو ، وخصم قيمة الكمبيالات المرفوضة ورسوم البروتســـتو مـــن الحسابات الجارية للعملاء .

٤ - تم تحصيل ما قيمته الاســـمية ٣٠٠٠ جنيـــه مـــن الكمبيـــالات المخصومة عن طريق المراسلين ، بلغـــت مقـــدار العمولـــة المســـتحقة

للمراسلين ٢٠٠ جنيه أعاد مراسلون كمبيالات مرفوضة قيمتها الاسمية ١٥٠٠٠ جنيه ، وذلك من الكمبيالات المخصومة ، وقد سدد المراسلون عنها رسوم بروتستو ٣٠ جنيه وبلغت عمولة المراسلون عنها ٧٠ جنيه ، وقد وصلت بتلك المبالغ إشعارات خصم كم المراسلين ، وقد قام البنك برد الكمبيالات المرفوضة للعملاء والرجوع عليهم بقيمة هذه الكمبيالات بالإضافة إلي رسوم البروتستو خصماً من الحسابات الجارية للعملاء طرفه .

٥ - أعاد البنك خصم كمبيالات قيمتها الاسمية ٤٢٠٠٠ جنيه لدي البنك المركزي بمتوسط سعر خصم ٦% وصل إشعار إضافة من البنك المركزي بالصافي .

٦ - في تاريخ استحقاق الكمبيالات المعاد خصمها ، حصل البنك المركزي ما قيمته الاسمية ٣٤٠٠٠ جنيه ، ورفضت الكمبيالات الباقية ، سدد عنها البنك المركزي رسوم البروتستو ١٠٠ جنيه ، وأعاد هذه الكمبيالات إلي البنك الذي قام بدوره برد هذه الكمبيالات للعملاء

الخاضعين وخصم قيمة هذه الكمبيالات ورسوم البروتستو من حســاباتهم طرف البنــك .

والمطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر اليومية العامة للبنك.

التطبيق التاسع:

تمــت العمليات التاليــة في قسم خطابات الضمان ببنك القاهرة « فرع قنا» خلال شهر أبريل ٢٠١٨ :

١ – قــام البنــك بإصدار خطابات الضمان بناءً علي طلب عملائــه لصالح شركات وهيئات قيمتها ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، وتبلغ نســبة الغطــاء ٣٠% ومقدار العمولة ٠.٦%، وقــام البنــــك بحجــز قيمــة الغطــاء والعمولة من الحسابات الجارية للعملاء .

٢ – انتهت خطابات ضمان بدون مطالبة قيمتها ١٦٠٠٠٠ جنيه .

٣ – قــام البنك بسداد خطاب ضمان بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه نقداً صادر لصالح وزارة الإسكان والتعمير .

٤ – قـــام البنك بسداد خطاب ضمان بمبلـــغ ٦٠٠٠٠ جنيـــه بشـــيك مصرفي صادر لصالح مصلحة الجمارك .

والمطلوب : إجـــراء قيـــود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقـــة.

التطبيق العاشر:

تمـــت العمليات التاليـــة في قسم الصرف الأجنبي ببنـــك الإســـكندرية« فرع قنا» خلال شهر مارس ٢٠١٨ :

١– بلغت مشتريات البنك النقدية من العملات الأجنبيـــة ١٠٠٠٠ دولار بسعر ٢٠ جنيه للدولار، بينما بلغت مبيعات البنك من العملات الأجنبيـــة كطلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة ١٠٠٠٠ يورو بسعر ١٤ جنيـــه لليورو وتم خصم المعادل بالجنية المصري على حسابات العملاء.

٢– صرف البنك نقدا شيكات مصرفية مسحوبة عليـــه بواســـطة بنـــك إنجلترا الدولي بمبلغ ١٤٠٠٠ يورو بسعر ١٤ لليورو بعد خصم عمولة بنسبة ١% وتم إجراء التسوية مع البنك الإنجليزي بالعملات الأجنبية.

٣- طلب أحد عملاء الحسابات الجارية الدائنة تحويل مبلغ ٢٠٠٠ دولار أمريكي بسعر ٢٠.١ لابنه المقيم بأمريكا، فقام البنك بتحويل القيمة خصما على حساب العميل مع عمولة ١% ومصاريف بريد واتصالات ١٥٠ جنيه، وتم إجراء التسوية بين البنك ومراسلة بالعملات الأجنبية.

٤- استلم البنك تلكس من مراسله بأمريكا بدفع ما يعادل ٣٦٠٠ دولار بسعر ٢٠.١ للدولار لصالح المستفيدين، فعليت القيمة أمانات (لعدم وجود حساب للمستفيد) بعد خصم ١% عمولة. وأخطر العميل للحضور، وتمت التسوية مع المراسل الأمريكي بالعملات الأجنبية، وعند حضور المستفيد دفعت له القيمة نقدا.

والمطلوب: إثبات قيود اليومية العامة لدى البنك.

التطبيق الحادي عشر:

فيما يلي العمليات التي تمت بقسم الأوراق المالية ببنك القاهرة خلال شهر مايو ٢٠١٨: (المبالغ بالجنيه المصري)

١- وافق البنك على إصدار أسهم شركة النهضة للأسمنت وبلغ عدد الأسهم ١٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الإسمية ١٠ جنيه وذلك مقابل عمولة ٢% وقد تم الاكتتاب في الأسهم بالكامل خلال الشهر كما يلي:

٣٠٠٠٠ سهم نقدا- ٢٠٠٠٠ سهم لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة- ١٥٠٠٠ سهم لصالح عملاء بنوك محلية- ١٠٠٠٠ لعملاء الفروع. وقد اكتتب البنك في باقي الأسهم كاستثمار لجزء من موارده.

٢- صدر قرار الجمعية التأسيسية لشركة النهضة للأسمنت بالترخيص لمجلس الإدارة بممارسة اختصاصاته، فقام البنك بفتح حساب جاري باسم الشركة لديه بقيمة الاكتتابات بعد خصم العمولة المحددة.

٣- تلقى البنك أوامر شراء أوراق مالية من عملاء الحسابات الجارية الدائنة وقد بلغت قيمتها التقديرية ٤٠٠٠٠ جنيه وخصمت القيمة مع زيادة نسبة ٥% على حساب العملاء، وقد أبلغ البنك سماسرة الأوراق المالية بتنفيذ عملية الشراء مع شراء أوراق مالية لمحفظة البنك بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

٤- تلقى البنك إخطارا من السمسار مرفقا به الأوراق المالية المشـــتراة يفيد تنفيذ عملية الشراء للعملاء بمبلـــغ ٤٠٠٠٠ جنيـــه وللبنـــك بمبلـــغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وبلغت عمولة السمسار ٢% وعمولة البنك ١% وأعيدت باقي القيمة المحتجزة بالزيادة لحسابات العملاء.

٥- أرسلت إدارة الاستثمار بالبنك ١٠٠٠ سهم من الأسهم التي يمتلكهـــا البنك والقيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه وتكلفتها الدفترية ١٢٠٠٠ جنيـــه وطلبت بيعها فقام قسم الأوراق المالية بإرسالها للسمسار طالبا منه القيام بتنفيذ البيع، وقد استلم قسم الأوراق المالية من السمسار فـــاتورة البيـــع بمبلغ إجمالي ١٥٠٠٠ جنيه وبلغت عمولة السمسار ٢%.

٦- تلقى قسم الأوراق المالية طلبات من عملاء الحسابات الجارية الدائنة ببيع ٢٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الإسمية ٤ جنيه وقد أرفق بالطلبات الأسهم المطلوب بيعها. فأخطر السمسار لتنفيذ عملية البيع. وقـــد تســـلم القســـم إخطارا من السمسار يفيد إتمام البيع وبلغت إجمالي القيمة البيعية للأوراق ٧٥٠٠٠ جنيه وعمولة السمسار ٢% فأضيفت صافي القيمـــة لحســـابات العملاء بعد خصم عمولة البنك ١%.

٧- أودع عملاء البنك ٥٠٠٠ سهم (القيمة الإسمية للسهم ٤ جنيه) لـــدى البنك كأمانة، وقد تم خصم ٢٠٠ جنيه على حسابات العمـــلاء الجاريـــة الدائنة مقابل ذلك، بينما سحب بعض العملاء ٥٠٠ سهم (القيمة الإســـمية ١٠ جنيه للسهم) سبق إيداعها كأمانة.

٨- قبل البنك صرف الكوبون رقم (٤) للشركة الوطنية للالكترونيـــات بواقع ٢٥ جنيه للكوبون الواحد، وبلغ رأسمال الشركة ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسمة إلى أسهم قيمة السهم الإسمية ١٠٠ جنيه، فخصـــم البنـــك قيمـــة الكوبون بالكامل مع عمولة ٢% على حساب الشركة الجاري الدائن. وقد تم صرف كوبونات الأسهم التالية:

١٠٠٠ سهم نقدا- ١٥٠٠ سهم لعملاء الحسابات الجارية الدائنـــة- ٥٠٠ سهم لعملاء الفروع- ٣٠٠ سهم لعملاء البنوك المحليـــة- ٧٠٠ ســـهم يمتلكها البنك.

٩- أعلنت شركة المتحدة عن صرف الكوبون رقم (٥) نقدا من خزينـــة الشركة بواقع ١٠ جنيه للسهم الواحد، ويحتفظ عملاء الحسابات الجارية لدى البنك بعدد ١٠٠٠ سهم من أسهم شركة المتحدة كأمانة، كما يحـــتفظ

البنك لديه بعدد ٢٠٠٠ سهم لنفس الشركة ضمانا لقروض منحها للعملاء، فحصل البنك قيمة الكوبونات نقدا لصالح عملائه مقابل عمولة تحصـــيل ١%.

والمطلوب: إثبات قيود اليومية المركزية بدفتر اليومية العامة.

القسم الثاني

شركات التأمين

الفصل الأول

طبيعة أنشطة التأمين وأثرها على النظام المحاسبي في شركات التأمين

١/١ نشأة التأمين وتعريفه:

بدأت فكرة التأمين الأولية كوسيلة لمواجهة الأعباء المادية المترتبة عن الأخطار المحتملة التي قد يتعرض لها الإنسان ولا يستطيع تحمل آثارها المادية بمفرده، فمنذ آلاف السنين كان التجار يعتمدون على السفن في تجارتهم، وكانوا يشترون السفن أو يستأجرونها من أصحابها ويرسلونها إلى البلاد المجاورة لتعود بالمال أو البضائع، حيث كانت التجارة عن طريق البحر بدائية وفيها مخاطر عالية نظرا لاحتمال غرق السفينة أثناء الرحلة، ومن ثم حدوث كارثة مالية ضخمة بالنسبة لمالك السفينة والتجار.

وقد اتفق تجار مملكة بابل بالعراق منذ أكثر من خمسة آلاف سنة على أن يعطي التاجر مبلغا من المال إلى مالك السفينة كأمانة تبقى عنده إلى أن تعود السفينة بسلام وهذا يشكل جزءا من مبدأ التأمين المتعارف عليه حاليا. أما إذا فقدت السفينة في البحر فإن مالكها يحتفظ بالأموال المودعة لديه والتي تكون بمثابة تعويض له عن فقدانها.

وقد وجدت آثار وكتابات تشير إلى تطبيق مبادئ مشابهة في حضارة الهند واليونان في القرن الرابع قبل الميلاد، مع وجود اختلاف في التطبيق حيث كان مبلغ الأمانة يودع لدى طرف ثالث وليس لدى صاحب السفينة نفسه.

أما في إيطاليا فقد ظهر أول أنواع التأمين بشكله الحديث في القرن الرابع عشر، وهو التأمين البحري على السفن والبضائع التي تشحن بواسطتها من ميناء إلى آخر حيث كانت التجارة البحرية بين البلدان المختلفة هي التجارة الأولية، نظرا لأن النقل البحري أرخص بكثير من النقل البري في ذلك الوقت بسبب عدم توافر الطرق الممهدة والسهلة بين البلدان.

فقد تم كتابة أول وثيقة تأمين في إيطاليا عام ١٣٤٣ م. وفي سنة ١٤٩٤ تم نشر نظرية القيد المزدوج والتي تعد أساس المحاسبة حتى الآن بما في ذلك محاسبة التأمين. وكذلك الحال في بريطانيا فقد ظهر التأمين البحري في سنة ١٧٧٩ بوساطة شركة لويدز بينما سبقه بذلك

التأمين ضد الحريق في سنة ١٦٨٠. أما في أمريكا فقد ظهرت أول بوليصة تأمين بحري سنة ١٧٢١ م.

يتضح مما سبق أن التأمين البحري قد ظهر كأول أنواع التامين بسبب نشاط التجارة البحرية منذ قديم الزمن. وتتم عملية التأمين من خلال عقد يسمى وثيقة التأمين أو بوليصة التأمين، يوضح قيمة التزامات الأطراف المتعاقدة كلها.

ويمكن تعريف عقد التأمين بأنه اتفاق بين طرفين وهما المؤمن والمؤمن له– وهو الشخص الذي يطلب التأمين– يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له الطرف الثاني (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ معين للمؤمن دفعة واحدة أو على دفعات ويسمى قسط التأمين.

إن تحويل الخطر الذي قد يتعرض له الطرف الثاني في عقد التأمين وهو (المؤمن له) إلى الطرف الأول (المؤمن)، يتم بتعهد المؤمن بدفع مبلغ معين من المال للمؤمن له أو لطرف ثالث يسمى المستفيد في حالة حدوث الخطر المؤمن ضده.

وجدير بالذكر أنه يتم احتساب قسط التأمين بناء على إحصائيات عبر سنوات معينة تبين احتمال وقوع الخطر وعدد المؤمنين ضد ذلك الخطر وعوامل أخرى لتقدير الخسارة المادية لوقوع الخطر، والتمكن من تغطية تلك الخسارة المحتملة.

ولابد من توافر بعض الشروط الفنية لسلامة عقد التأمين، ومن هذه الشروط إمكانية القياس الكمي للخطر المؤمن ضده، وعدم عمومية الخطر وإمكانية إثبات وقوعه وعدم التعارض مع الصالح العام. بالإضافة إلى مادية الخسارة الناتجة عن وقوع الخطر، حيث لا يجوز التأمين على الخسارة المعنوية الناتجة عن خطر معين بسبب صعوبة قياس الخسائر المعنوية.

٢/١ أنواع التأمين:

طبقا لما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم (٩١) لسنة ١٩٩٥ يشمل التأمين نوعين أساسيين هما:

أولا: تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، وتشمل الفروع التالية:

١- تأمينات الحياة بجميع أنواعها.

٢- تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويلة الأجل.

٣- عمليات تكوين الأموال.

ثانيا: تأمينات الممتلكات والمسئوليات، وتشمل الفروع التالية:

١- التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة.

٢- التأمين ضد أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي، وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٣- التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتها، وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٤- التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٥- التأمينات على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٦- التأمين الهندسي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٧- تأمينات البترول.

٨- التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات.

٣/١ مزايا التأمين:

يقوم التأمين بدور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول كافة وبوجه خاص الدول النامية، ومن أهم مزايا التأمين ما يلي:

١- تجميع الأقساط والمدخرات من الأفراد والشركات: وبذلك تكون وسيلة لجذب الأموال الفائضة عن التداول وتوجيهها نحو الاستثمار والتنمية، إذا انضبطت تصرفات شركات التأمين.

٢- زيادة حجم التجارة الخارجية: حيث يضمن التأمين الحماية للتجارة الخارجية وضمانها من مخاطر الطريق، ومن ثم يشجع المستورد والمصدر على زيادة حجم التعامل بينهما، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية.

٣- زيادة حجم التسهيلات المصرفية: إن التأمين على الممتلكات الخاصة بعملاء البنك لصالح البنك مقابل منحهم تسهيلات مصرفية من قروض

وخصم كمبيالات وما شابه ذلك، يعطي الضمان ضد تصفيتها عند إخلال العملاء بالتزاماتهم تجاه البنك مقابل منحهم التسهيلات المصرفية المختلفة. ومن هنا فإن التأمين يعطي الطمأنينة للبنوك باستعادة أموالها مما يؤدي إلى زيادة حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة للعملاء.

٤- **المساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية:** تقوم شركة التأمين باستثمار الأموال المتاحة من تحصيل أقساط التأمين ومصادرها الأخرى المختلفة في استثمارات مضمونة، بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق الأرباح. وتستثمر شركات التأمين عادة أموالها بالمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة، بإعطائها القروض اللازمة المضمونة برهن عقاري أو بوثائق التأمين أو بضمانات أخرى، مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام.

٥- **بث الطمأنينة والراحة النفسية لأفراد المجتمع:** فالتأمينات الشخصية على العاملين في المشروعات المختلفة تقدم جوا من الراحة والطمأنينة لدى العاملين مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم في تلك المشروعات. فالعامل

الذي يتسلق أعمدة الكهرباء ويخاطر بحياته في مختلف الأحوال الجوية، يستطيع أن ينتج أكثر وهو مرتاح ومطمئن بسبب وجود التأمينات الشخصية عليه وعلى زملائه في المجال ذاته، وفي حالة أي خطر عليه وهو يؤدي عمله.

٦- **المساعدة على استقرارا المشروعات المختلفة:** حيث أن التأمين يضمن التعويض عن الخسائر الناتجة من وقوع الأخطار، فإن ذلك يساعد على استقرار المشروعات التي تتعرض للأخطار المختلفة. فمثلا عند نشوب حريق في مصنع معين مؤمن ضد الحريق سوف يساعد التعويض على شراء آلات جديدة لإعادة تشغيل المصنع من جديد.

٧- **المساهمة الدولية في الخسائر القومية:** تستطيع شركة التأمين المحلية تحويل جزء من الأخطار التي تؤمن لديها إلى شركات أخرى دولية وهذه العملية تسمى إعادة التأمين، وفي حال وقوع تلك الأخطار المؤمن ضدها فإن شركات إعادة التأمين الدولية تعوض المؤمن لهام عن الخسائر القومية الناتجة عن حدوث تلك الأخطار، ومن هنا فإن التأمين يساعد على تخفيف الأعباء المحلية بالمساهمة الدولية في دفع الخسائر القومية.

٤/١ المبادئ القانونية للتأمين:

يجب توافر المبادئ القانونية التالية في العملية التأمينية:

١- مبدأ المصلحة التأمينية: يقوم عقد التأمين على حماية مصلحة المؤمن له أو المستفيد، وبذلك لابد من توافر المصلحة التأمينية لطالب التأمين في العملية التأمينية، ويجب أن تكون هذه المصلحة قانونية ومشروعة ومتوافقة مع الصالح العام للدولة. فمثلا لا يجوز لشخص معين التأمين على نقل أسلحة أو مخدرات من نقطة معينة إلى نقطة أخرى بالرغم من وجود المصلحة المادية من عملية النقل له أو لمستفيد آخر، لأن هذه المصلحة متعارضة مع القوانين والتشريعات والصالح العام للدولة.

٢- مبدأ التعويض: بموجب هذه المبدأ فإن المؤمن له يحصل على تعويض يعادل قيمة الخسارة الفعلية والمحققة نتيجة لوقوع الخطر المؤمن ضده. ولذلك فالمبلغ المحدد في بوليصة التأمين يعد بمثابة الحد الأقصى الذي يمكن دفعه كتعويض للمؤمن له في حالة حدوث الخطر المشار إليه في البوليصة. بشرط ألا تزيد قيمة البوليصة عن قيمة الشيء موضوع

التأمين قبل وقوع الخطر مباشرة، ومن ثم فإن مبدأ التعويض يشير إلى أن عملية التأمين يجب ألا تعد وسيلة للربح للمؤمن له أو المؤمن.

٣- مبدأ منتهى حسن النية: يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ القانونية التي يستند إليها عقد التأمين، وعليه فبموجب هذا المبدأ يجب على أطراف التعاقد كافة إعطاء المعلومات المتعلقة بعملية التأمين بصحة وبدقة وحسن نية، سواء كانت هذه المعلومات سابقة لعملية التأمين بحيث تؤثر في درجة وقوع الخطر أم في خلال فترة عقد التأمين، مما يؤثر على تقدير قيمة قسط التأمين أو قبول تأمين الخطر بحد ذاته أو قيمة التعويض في حالة وقوع الخطر. فقد رفضت إحدى شركات التأمين تعويض ورثة المؤمن له عند وفاته بحجة أنه أخل بمبدأ منتهى حسن النية، حيث أنه لم يعط الشركة معلومات تفيد بأنه كان مريضا بالسرطان قبل شرائه بوليصة تامين على الحياة من الشركة وقد توفى نتيجة هذا المرض.

٤- مبدأ الحلول: ينص هذا المبدأ على أن المؤمن قد يقوم بدفع التعويض عن الضرر للمؤمن له (العميل) ويحل محله في المطالبة بالتعويض من المتسبب في وقوع الخطر المؤمن ضده. فمثلا إذا كان الشخص (ب) لديه

تأمين شامل على سيارته مع شركة التأمين (س) وقد تسبب الشخص (أ) بإحداث ضرر لسيارة الشخص (ب) فإن شركة التأمين (س) تقوم بدفع قيمة الشرر للشخص (ب) وتحل محله في مطالبة الشخص (أ) بقيمة الضرر أو التعويض، بحيث لو استطاعت الشركة (س) تحصيل تعويضات من (أ) أكثر مما سبق وأن دفعته للشخص (ب) لخبرتها في التأمين، فإن الزيادة المحصلة تعد من حق المؤمن له (ب) تطبيقا لمبدأ الحلول والتعويض.

٥- **مبدأ السبب القريب:** بموجب هذا المبدأ فإنه يتم الأخذ بالسبب القريب عند وقوع الخطر وليس بالسبب البعيد. والمقصود بالقرب هنا سببيا وليس زمنيا، ويقصد به السبب المباشر الذي أدى وقوعه إلى سلسلة من الحوادث أدت في النهاية إلى وقوع الخطر المؤمن ضده. فمثلا إذا كان الشخص (أ) يقود سيارته بسرعة جنونية وفقد سيطرته عليها مما أدى إلى الاصطدام بسيارة الشخص (ب) والتي صدمت بدورها سيارة الشخص (ج) لدى وقوف السيارتين في إشارة المرور. فإنه طبقا لمبدأ السبب القريب يكون المتسبب بحادثة سيارة (ج) هي سيارة (أ) واسيت

سيارة (ب)، مع أن سيارة (ب) بهذه الحالة هي التي صدمت فعليا سيارة (ج).

٦- مبدأ المشاركة: ينص هذا المبدأ أنه إذا تم التأمين على شيء مادي ضد خطر معين لدى أكثر من شركة تأمين فعند تحقق الخطر، فإن الشركات المؤمن لديها تشترك جميعها في دفع التعويض المستحق للمؤمن له، ويكون نصيب كل شركة تأمين من الخسارة أو التعويض بنسبة المبلغ المؤمن به لديها إلى إجمالي المبالغ المؤمن بها. ومن ثم فإن هذا المبدأ يعزز مبدأ التعويض المشار إليه سابقا، والذي يقضي بأن المؤمن له يحصل فقط على تعويض يعادل قيمة الخسارة الفعلية، وأن عملية التأمين ليست وسيلة للربح بعكس التأمينات الشخصية التي تلتزم فيها شركات تأمين الحياة بدفع كامل قيمة البوليصة أو البوالص لديها.

١/٥ قطاع التأمين في مصر:

حدد القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ المعدل بعدة قوانين آخرها القانون رقم (١١٨) لسنة ٢٠٠٨ أن قطاع التأمين في مصر يتكون من المجلس الأعلى للتأمين، والهيئة العامة للرقابة المالية والتي حلت محل الهيئة

المصرية للرقابة على التأمين، والمنشآت التي تزاول التأمين وإعادة التأمين، والاتحادات والأجهزة المعاونة التي تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون.

وحدد القانون المنشآت التي تزاول التأمين وإعادة التأمين في الآتي:

- **شركات التأمين وإعادة التأمين:** وهي الشركات المساهمة المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين أو إعادة التأمين. ولا يقل رأس المال المصدر لتلك الشركات عن ٦٠ مليون جنيه ولا يقل رأس المال المدفوع منه عن نصف المبلغ عند التأسيس وسداد الباقي خلال ٥ سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة.

- **جمعيات التأمين التعاونية:** ويقصد بها الجمعيات التي يتم تكوينها طبقا لأحكام الجمعيات التعاونية وتهدف إلى مزاولة نشاط تأمين خاص بأعضاء هذه الجمعيات ويشترط ألا تقل قيمة أسهم رأس المال عند الإنشاء عن عشرين مليون جنيه ولا يقل المدفوع منه عن نصف هذا المبلغ.

– **صناديق التأمين الخاصة:** هي كل نظام في هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية يتكون من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى تتكون بغير رأسمال، وممول باشتراكات أو خلافه بغـرض لأن يؤدي أو يرتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقا تأمينيـة فـي شـكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة.

– **صناديق التأمين الحكومية:** وهي صناديق تنشأ بقرار من رئيس مجلس الوزراء بهدف التأمين ضد أخطار لا تقبلها شركات التأمين.

٦/١ سمات النظام المحاسبي في شركات التأمين:

تختلف المحاسبة في شركات التأمين عنها في الشركات الأخرى مـن زوايا كثيرة منها:

١– تأخذ حسابات شركات التأمين المستقبل بالاهتمام، إذ أن التزاماتهـا كلها ستدفع مستقبلا وبعد نهاية السنة بفترات طويلـة، وتعبـر ميزانيـة شركة التأمين عن ذلك بوجود مخصصات كثيرة للالتزامات المسـتقبلية، بعكس الميزانية في الشركات الأخرى التي تعبر التزاماتها ن عقود حدثت وتحددت قيمتها في الماضي.

٢- التزامات الشركات الأخرى مؤكدة الدفع، لكن التزامات شركات التأمين احتمالية، أي أن دفعها غير مؤكد، لأن الدفع مرتبط بحدوث الضرر المؤمن ضده وهو احتمالي الحدوث، أي أن شركة التأمين قد تدفع في عقد ما أكثر من أقساطه والعكس صحيح، لكن أقساط الوثائق كلها يجب أن تتجاوز أعباء الشركة حتى تمكن من الاستمرار.

٣- يمكن استخدام محاسبة التكاليف في الشركات الأخرى لتحديد تكلفة وحدات الإنتاج لأن انتاجها متماثل ونمطي، أما إنتاج شركة التأمين فهو مختلف من عقد لآخر، وهذا يقلل استخدام محاسبة التكاليف في شركات التأمين.

٤- إن تدخل الدولة في نشاط الشركات الأخرى أقل بروزا، أما في شركات التأمين فهو تدخل يشمل نواحي النشاطات كلها وطوال مراحل حياة المنشأة، إذ أن شركات التأمين أوعية ادخارية وطنية، وتمارس أعمالا فنية يصعب على الأفراد العاديين متابعتها وفهمها. وتدخل الدولة يحمي حقوق المتعاملين مع شركات التأمين، لذا تلتزم شركات التأمين

بمسك حسابات ودفاتر بطريقة تلبي احتياجات الأطراف المعنية بحساباتها.

ونظرا لأهمية الدور الذي تؤديه شركات التأمين في الاقتصاد القومي، ورغبة في حماية المصالح المادية لجميع المؤمن عليهم فقد تضمن قانون الإشراف على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته كثير من النصوص التي انعكست على العمل المحاسبي في شركات التأمين. حيث أورد المشرع ما يلي:

١- تمسك كل شركة تأمين السجلات التالية لكل فرع من فروع التأمين:

(أ) سجل الوثائق: ويسجل به جميع وثائق التأمين التي تصدرها الشركة، مع بيان أسماء وعناوين المؤمن لهم وتواريخ إبرام الوثائق وأرقامها ومدة سريات التأمين ومبلغه وموضوع التأمين وقيمة قسط التأمين.

(ب) سجل التعويضات: وتسجل به المطالبات التي تقدم للشركة مع بيان تاريخ تقديم كل مطالبة واسم حامل الوثيقة وعنوانه ورقم الوثيقة وتاريخ إصدارها والمبلغ المقدر للحادث وتاريخ أداء التعويض وتاريخ وسبب رفض المطالبة (إن وجد) وأية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

(ج) سجل الوسطاء: ويسجل به بيانات الوسطاء مثل اسم الوسيط وعنوانه ورقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل التأمين بالهيئة.

(د) سجل الاتفاقيات: ويسجل به عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محليا أو من الخارج كافة سواء كانت اختيارية أم اتفاقية، واسم الوسيط الذي تمت بوساطته، وتاريخ بدء سريات العمليات ومدتها وحصة الشركة من العمليات وأية بيانات أخرى تراها الشركة مناسبة.

(هـ) سجل الأموال المخصصة: ويستخدم في تسجيل البيانات الخاصة بالأموال المخصصة في مختلف فروع التأمين كل على حدة (المخصصات الفنية).

٢- ألزم المشرع كل شركة تأمين بأن تمسك حسابات خاصة بكل فرع من فروع التأمين على حدة. تقيد بها البيانات التحليلية التي توضح الإيرادات والمصروفات المباشرة ثم الإيرادات والمصروفات غير المباشرة مع بيان الأسس التي يتم بمقتضاها توزيع هذه العناصر غير المباشرة بين فروع التأمين للوصول إلى نصيب كل فرع منها، رغبة منه في تحديد نتيجة أعمال كل فرع على حدة. وقد أعطى القانون مجلس

إدارة الهيئة المذكورة سلطة تكليف الشركة علاوة على ذلك بمسك حساب خاص لنوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تدخل تحت فرع واحد.

٣- حدد المعيار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين شكل القوائم المالية التي تقدمها هذه الشركات وطريقة إعداد وتبويب ما تحتويه من بيانات، في ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين. حيث أورد نماذج لحسابات الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين وأوضح بها مفردات الإيرادات والمصروفات. كما أورد نماذج لحساب الأرباح والخسائر وحساب التوزيع بالإضافة إلى قائمة المركز المالي لشركة التأمين.

٧/١ عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين:

لا تختلف عناصر النظام المحاسبي في شركات التأمين عن غيرها من المنشآت الأخرى حيث تتضمن العناصر التالية:

١- المجموعة المستندية.

٢- الطريقة المحاسبية المناسبة.

٣- المجموعة الدفترية.

٤- القوائم والتقارير المالية.

وسوف يتم التركيز على العناصر الثلاثة الأخيرة.

أولا: الطريقة المحاسبية المناسبة:

تعتبر الطريقة الفرنسية (المركزية) هي أكثر الطرق المناسبة للتطبيق في شركات التأمين لتوافقها مع طبيعة عملياتها ولمرونتها في تحديد عدد وشكل الدفاتر المساعدة وإثبات إجمالياتها في قيود مركزية في اليومية العامة لشركة التأمين في نهاية الفترة محل المحاسبة.

ثانيا: المجموعة الدفترية:

تنقسم الدفاتر والسجلات المستخدمة في شركات التأمين إلى نوعين هما الدفاتر المحاسبية والدفاتر الإحصائية.

١- الدفاتر المحاسبية: يقصد بها الدفاتر المحاسبية المستخدمة لإثبات العمليات المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين، ويمكن تبيانها في الشكل التالي:

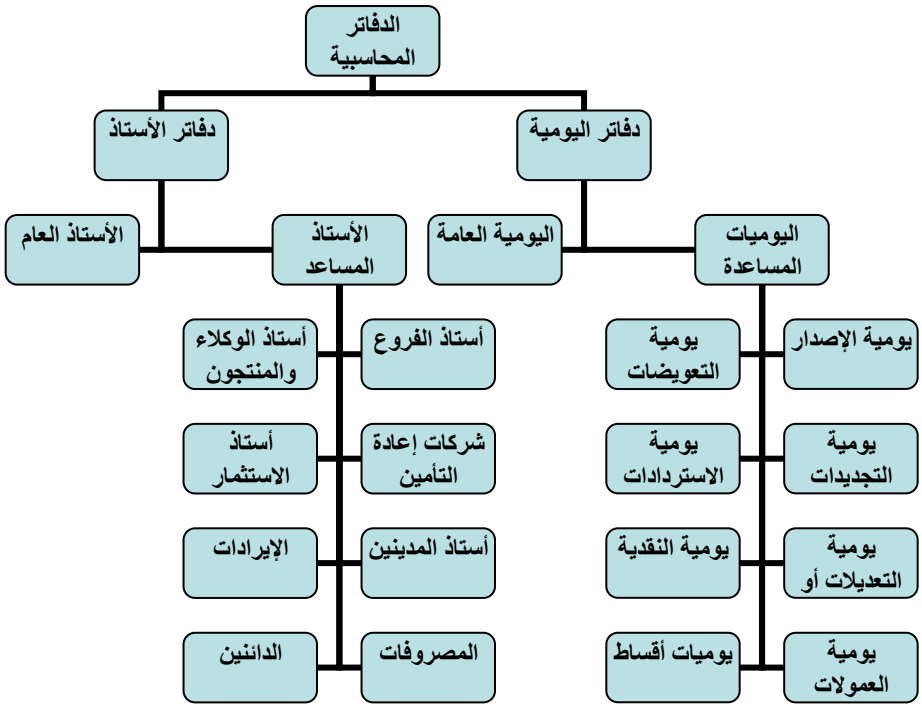

٢- الدفاتر الإحصائية: وهي الدفاتر التي سبق الإشارة إليها والتي أوردها القانون مثل سجل والوثائق سجل التعويضات...إلخ.

ثالثا: القوائم والتقارير المالية:

ألزم المشرع شركات التأمين بإعداد تقارير دورية تقدم إلـــى الهيئـــة المنوط بها الإشراف والرقابة، هذا بالإضافة إلى القوائم المالية الســـنوية التي تعد طبقا للنماذج المحدد لها وأيضا القوائم المالية الدورية.

١- التقارير الدورية:

تقدم هذه التقارير بواسطة شركات التأمين وإعادة التأمين للهيئة العامة للرقابة المالية للتحقق من استمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذلك مراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التـــأمين وإعـــادة التأمين، وتتمثل هذه التقارير في:

- تقارير عن نماذج الوثائق والشروط والتعريفـــات والأســـعار لفـــروع التأمين المطبقة بمعرفة الشركات.

- تقارير عن التعويضات المسددة.

- تقارير عن عمليات إعادة التأمين وكذلك ترتيبات إعادة التأمين.

- تقارير عن عمليات الاستثمار الخاصة بالشركات.

- تقارير توضح نسب المصروفات وتكاليف وعمولات الإنتاج في علاقتها بالأقساط.

- تقارير عن أصول الشركة وإيراداتها.

٢- التقارير السنوية:

وفقا لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين والصادر عام ٢٠٠٧ تقوم شركات التأمين وإعادة التأمين بإعداد القوائم المالية التالية ووفقا للنماذج الواردة في الدليل:

- الميزانية. - قائمة الدخل

- قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

- قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

- قائمة التدفقات النقدية.

- قائمة التغير في حقوق المساهمين.

أسئلة الفصل

السؤال الأول: تناول بالعرض التفصيلي لأنواع التأمين كما ورد في التشريع المصري.

السؤال الثاني: ناقش باختصار أهم مزايا التأمين والمبادئ القانونية التي يعتمد عليها التأمين.

السؤال الثالث: ناقش أهم سمات النظام المحاسبي لشركات التأمين.

السؤال الرابع: ما هي السجلات التي تمسكها شركات التأمين بنص القانون.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للأنشطة الرئيسية لشركات التأمين

مقدمة:

تتعدد العمليات التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها. ومن الصعب حصر كافة العمليات الدورية لشركات التأمين لكثرتها وتنوعها، غير أنه يمكن القول بوجود مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين وتشمل:

- إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط واجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة، وتحصيل تلك الأقساط، ثم استثمارها في مجالات لاستثمار المقررة طبقا للقانون.

- القيام بعمليات إعادة التأمين.

- تقدير قيمة التعويضات الواجب الوفاء بها عن الأخطار المؤمن ضدها، وسدادها للمستأمنين طبقا للعقود المبرمة معهم.

- تكوين الاحتياطيات الفنية المختلفة.

ونتناول فيما يلي فكرة موجزة عن كل من تلك العمليات والقيود المحاسبية اللازمة لإثبات كل منها.

أولا عمليات إصدار وثائق التأمين:

تتعدد وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال لتشمل تغطية تأمينات الحياة بكافة أنواعها، وتأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي، وعمليات تكوين الأموال. كما تتعدد أيضا وثائق تأمينات الممتلكات والمسئوليات لتغطي أخطار الحريق، والنقل البري والنهري والبحري والجوي، والسفن والطائرات، وغيرها.

وفي كل الأحوال تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في قيام طالب التأمين بملء طلب التأمين، ثم تتولى الشركة دراسة هذا الطلب تمهيدا للموافقة عليه بعد إجراء الكشف الطبي على طالب التأمين أو معاينة الشيء موضوع التأمين، وبعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار البوليصة من أصل وصورة بعد تحديد قيمة القسط الأول وتحصيله (وهو عبارة عن القسط الصافي مضافا إليه رسوم الإشراف والدمغة ورسوم الإصدار)، وتحرير إيصال بالقيمة من أصل وصورة

على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق كما يتم إرسال بيان بالوثائق المصدرة في نهاية كل فترة دورية إلـــى قســـم الحسابات العامة للقيد بدفتر اليومية العامة على النحو التالي:

* إثبات استحقاق الأقساط والرسوم عن الوثائق المصدرة

××		من حـــ/ أقساط تحت التحصيل
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ إجمالي الأقساط
	××	حـــ/ رسوم إصدار وثائق
	××	حـــ/ رسوم الدمغة المحصلة
	××	حـــ/ رسوم إشراف محصلة

والمعروف أن أقساط التأمين تدفع إما على دفعات دوريـــة (ســـنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية)، أو دفعة واحدة عند التعاقد.

ويتكون القسط عادة من جزئين، الجزء الأول يساوي تقريبـــا مقـــدار الخطر المؤمن ضده ويتم حسابه بطريقة التوقع الرياضي ويطلق عليـــه القسط الصافي، أما الجزء الثاني فيمثل أعباء القسط وتكاليفه بالإضـــافة إلى نسبة هامش ربح للشركة وهو ما يطلق عليه القسط التجاري.

بعد ذلك تقوم الشركة بتحصيل الأقساط إما من المستأمنين مباشرة أو بواسطة محصلي أو منتجي الشركة، وفي نهاية كل فترة دورية يتم إعداد كشوف بإجمالي الأقساط المحصلة وإرسالها لقسم الحسابات العامة للقيد في دفتر اليومية العامة كما يلي:

* إثبات تحصيل الأقساط

من حـ/ النقدية		××
إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل	××	

ويمثل رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل في نهاية الفترة مديونية المستأمنين قبل الشركة، ولذا يدرج ضمن الأصول بالميزانية العمومية. ومقابل توسط منتجي ووكلاء الشركة في إنتاج الوثائق يتعين على الشركة أن تدفع عمولة لهم وذلك على أساس نسبة معينة من الأقساط، وتستحق تلك العمولة في نفس تاريخ استحقاق الأقساط، ويتم إثباتها في دفتر اليومية العامة كما يلي:

* إثبات استحقاق العمولات عن الوثائق المصدرة خلال الفترة

من حـــ/ تكاليف الإنتاج- أجور المنتجين والمزايا		××
إلى حـــ/ المنتجين والوكلاء	××	

يلاحظ استخدام حساب "تكاليف الإنتاج- أجور المنتجين والمزايا" بدلا من حساب "العمولات" وذلك تماشيا مع ما ورد بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، والذي بمقتضاه يفتح حساب "تكاليف الإنتـــاج" ليتضمن كل من "أجور المنتجين والمزايا" التي هي فـــي حقيقـــة الأمـــر "عمولات" وكذا "مصروفات الإنتاج" والتي تمثل المصروفات الأخـــرى اللازمة لإتمام إصدار الوثائق بخلاف العمولات.

وبمجرد تحصيل قيمة الأقساط تصبح العمولة واجبة السداد للمنتجـــين والوكلاء وتسجل بالقيد التالي:

* إثبات دفع العمولات المستحقة عن الوثائق المصدرة

من حـــ/ المنتجين والوكلاء		××
إلى حـــ/ النقدية	××	

ثانيا: عمليات إعادة التأمين:

قد تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود لعمليـــات تأمينيـــة تصـــل قيمتها إلى مئات الألوف من الجنيهات أحيانا مما قد يعرضها بالضرورة

لدفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده، مما قد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية التي روعيت عند حساب الأقساط، وبالتالي قد لا تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها إذا ما تصادف تحقق عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد، لذلك فإنه تطبيقا لمبدأ توزيع المخاطر خاصة في مثل الحالات السابقة فإن شركة التأمين عادة تقوم بقبول كافة العمليات التأمينية بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها، وتحتفظ لنفسها بجزء يتناسب مع طاقتها التأمينية، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى تساهم في تحمل المخاطر نظير الحصول على جزء من الأقساط، ويطلق على العمليات التي تحول فيها شركة التأمين كل أو بعض المخاطر التي التزمت بتغطيتها إلى جهة أخرى بعمليات "إعادة التأمين".

ويطلق على الشركة التي أصدرت الوثيقة الأصلية بالشركة المعيدة للتأمين أو المتنازلة أو المؤمن الأصلي أو المباشر. كما يطلق على الشركة التي يعاد التأمين لديها "شركة إعادة التأمين" أو الشركة المتنازل لها.

ويسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة المتنازلة إلى شركة إعادة التـــأمين بقسط إعادة التأمين، ويتم سداده من الأقساط التي تحصـــل عليهـــا مـــن المستأمن بمقتضى عقد التأمين الأصلي المبرم بينها وبين المستأمن.

ويلاحظ أن المستأمن لا يدخل طرفا في عقد إعادة التأمين لأنها عملية داخلية تتم فيما بين شركات التأمين وحدها ولا دخل للمستأمن بها. ولذلك فإن شركة التأمين الأصلية تلتزم بدفع قيمة التعويض للمستأمن حتى ولو لم تحصل من شركة إعادة التأمين على نصيبها في التعويض عن الخطر الذي قبلت التأمين منه.

وتتم عمليات إعادة التأمين بنفس الشروط والأسعار الواردة في عقـــد التأمين الأصلي، ولما كانت شركة إعادة التأمين تحصل على منافع مـــن وراء تلك العملية في شكل نصيبها من الأقساط بنسبة المبلغ المعاد تأمينه لديها إلى مبلغ التأمين الأصلي، لذا يجب عليها أن تتحمل نصـــيبها مـــن التكاليف وأهمها العمولة. غير أن نسبة العمولة التي تدفعها شركة إعادة التأمين إلى الشركة المتنازلة تكون أعلى من النسبة التي دفعتها الشـــركة

المتنازلة لوكلائها، ويرجع الفرق بين النسبتين إلى أن الشركة المتنازلة تتحمل تكاليف الحصول على عقد التأمين.

- المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الصادر:

وهي تلك العمليات التي تتنازل فيها شركة التامين عن جزء من عملياتها التأمينية المباشرة لشركة إعادة التأمين، وعلى ذلك تقوم شركة التأمين بسداد أقساط إعادة التأمين مقابل حصولها على عمولة إعادة التأمين وأيضا على تعويضات إعادة التأمين، وذلك عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وهو ما يثبت بدفتر اليومية العامة للشركة في نهاية كل فترة دورية على النحو التالي:

* إثبات استحقاق شركات إعادة التأمين لنصيبها في الأقساط عن الفترة

من حـ/ أقساط إعادة التأمين الصادر		××
إلى حـ/ شركات إعادة التأمين	××	

* إثبات استحقاق إجمالي عمولات إعادة التأمين الصادر في نهاية الفترة

من حـ/ شركات إعادة التأمين		××
إلى حـ/ عمولات إعادة التأمين الصادر	××	

* إثبات نصيب شركات إعادة التأمين في التعويضات المستحقة عن الفترة

من حـــ/ شركات إعادة التأمين		××
إلى حـــ/ تعويضات إعادة التأمين الصادر	××	

- المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الوارد:

وهي تلك العمليات التي توافق فيها شركة التأمين على أن يعاد لـــديها التأمين من شركات أخرى بحيث تتحمل تغطية نصيبها في التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده، علاوة على تحملها بالعمولة التـــي تحســـب لصالح الشركة المتنازلة مقابل حصولها على جزء من الأقساط وهو مـــا يتم إثباته محاسبيا بدفتر اليومية العامة للشركة في نهاية كل فترة دورية على النحو التالي:

* إثبات استحقاق الشركة لنصيبها في أقساط إعادة التأمين الوارد

من حـــ/ شركة التأمين		××
إلى حـــ/ أقساط إعادة التأمين الوارد	××	

* إثبات العمولة المستحقة للشركات المتنازلة عن عمليات إعادة التأمين الواردة خلال الفترة

من حـــ/ عمولات إعادة التأمين الوارد إلى حـــ/ شركة التأمين	××	××

علما بأنه لم ترد أي إشارة صريحة لعمولات إعادة التأمين الوارد طبقا للائحة التنفيذية لقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ ويفهم ضمنا أنها مدمجـــة ضمن حساب تكاليف الإنتاج- أجور المنتجين والمزايا.

* إثبات التعويضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين الوارد لحساب الشركات المتنازلة عن الفترة

من حـــ/ تعويضات إعادة التأمين الوارد إلى حـــ/ شركة التأمين	××	××

ثالثا: العمليات الخاصة بالتعويضات:

يقصد بالتعويضات تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فعلا إلـــى المستأمنين خلال الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن ضده أو انتهاء أجل الوثيقة، ويمكن تصنيفها إلى تعويضـــات حيـــاة وتكـــوين أمـــوال، وتعويضات ممتلكات ومسئوليات.

أ- تعويضات الحياة وتكوين الأموال:

وهي تلك المبالغ المدفوعة للمستأمنين إما بسبب حـــدوث الوفـــاة، أو انتهاء أجل الوثيقة، أو عند فوزها في السحب السنوي، أو وقوع الخطـــر المؤمن ضده. وطبقا لما ورد بالملحق رقم (١٨) من اللائحـــة التنفيذيـــة تبوب التعويضات المدفوعة تبعا لسبب استحقاقها على النحو التالي:

- للوفاة، أي نتيجة وفاة الشخص المؤمن على حياته.

- للوفاء، أي لانتهاء أجل الوثيقة.

- بالاسترداد، أي نتيجة لقيام حملة الوثائق بتصفية وثـــائقهم واســـترداد قيمتها.

- معاشات ودمغات، وهي تلك المبالغ المسددة في شكل معاشات دورية للمستأمنين أو ورثتهم.

- جوائز السحب، أي عند إجراء السحب الدوري وفوز الوثيقة.

- بالإعفاء من سداد الأقساط، وذلك في حالة تحقيق الشركة لوفـــورات تمكنها من عمل تلك الإعفاءات.

– منح وتوزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط، وهي منح إما تدفع نقـــدا للمستأمنين أو تخفض بها قيمة الأقساط التي تستحق عليهم مستقبلا وذلك خصما من أرباح الشركة حسب ما تقتضيه شروط الوثائق.

مما سبق يتضح أن هناك صورا عديدة للتعويض المدفوع للمستأمنين أو المستفيدين، فهناك "تعويض وفاة" وأخر "تعـــويض معـــاش" وثالـــث "تعويض سحب" وهكذا.

وتتمثل إجراءات السداد في تحرير إذن تعويضات يتضمن البيانـــات الكافية واللازمة من العملية وموقعا عليه من قبل مسئولي الشركة، بعدها يتم صرف التعويض للمستأمن أو المستفيد بموجب إذن صـــرف، وفـــي نهاية كل فترة دورية تثبت القيود التالية بدفتر اليومية العامة للشركة:

* إثبات استحقاق التعويضات

من حـــ/ التعويضات (حسب نوعها)		××
إلى حـــ/ حملة الوثائق	××	

* عند سداد قيمة التعويضات بعد خصم ما قـــد يكـــون مســـتحقا علـــى المستأمن من أقساط أو قروض أو فوائد قروض

××		من حـــ/ حملة الوثائق
		إلى مذكورين
	××	حـــ/ أقساط تحت التحصيل
	××	حـــ/ قروض بضمان وثائق تأمينات الحياة
	××	حـــ/ فوائد قروض
	××	حـــ/ الخزينة أو البنك

ب- تعويضات الممتلكات والمسئوليات:

وتمثل المبالغ التي تدفعها الشركة لتعويض الضرر الناجم عن وقـــوع الخطر المؤمن ضده. ويتم تحديد قيمة هذه التعويضات بناء على مقـــدار الضرر الفعلي الذي أصاب المستأمنين، بشرط ألا يتعدى ذلك قيمة مبلغ التأمين، وذلك بعكس الحال في تعويضات الحياة وتكوين الأموال حيث لا مجال لتقدير الخسائر وإنما يعد مبلغ التأمين هو قيمة التعـــويض الـــذي تدفعه الشركة للمستأمنين أو المستفيدين.

وتتمثل إجراءات تقدير التعويضات وسدادها في تقدم المستأمن للشركة بإخطار عن الحادث والأضرار الناتجة عنه، فتقوم الشركة بمعاينة مكان الحادث بالاستعانة بأحد الخبراء الفنيين، ثم إعداد تقرير يتضـــمن قيمـــة الأضرار الناتجة عن الحادث، ويتولى قسم التعويضات بـــدوره دراســـة

كافة المستندات المطلوبة واستيفاء البيانات الناقصة ثم اعتماد مبلغ التعويض طالما لم يتجاوز المبلغ المنصوص عليه في الوثيقة. وتثبت القيود التالية بدفتر اليومية العامة في نهاية كل فترة دورية:

* إثبات استحقاق التعويضات

××		من حـ/ التعويضات
	××	إلى حـ/ التعويضات المستحقة

* عند سداد قيمة التعويضات

××		من حـ/ التعويضات المستحقة
	××	إلى حـ/ الخزينة أو البنك

مثال

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بإحدى شركات التأمين (فرع الحياة) خلال شهر يونيو ٢٠١٧:

١- بلغت الأقساط المستحقة عن عقود التأمين على الحياة المصدرة ٨٠٠٠٠٠ جنيه، تم تحصيل مبلغ ٦٥٠٠٠٠ جنيه فقط منها.

٢- بلغت أقساط إعادة التأمين الوارد المستحقة عن الفترة ١٤٠٠٠٠ جنيه وأقساط إعادة التأمين الصادر ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

٣- بلغت تعويضات الوفاة ٣٠٠٠٠٠ جنيه، ويبلغ نصيب شركات إعادة التأمين منها مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه، وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه للمؤمن لهم من جملة التعويضات المستحقة.

٤- بلغت العمولة المستحقة للمنتجين عن الفترة ٤٠٠٠٠ جنيه، وبلغت عمولة إعادة التأمين الواردة ٢٥٠٠٠ جنيه، كما بلغت عمولة إعادة التأمين الصادر ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد سددت الشركة للمنتجين مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر اليومية العامة للشركة.

الحل

(١)	من حـ/ أقساط تحت التحصيل		٨٠٠٠٠٠
	إلى حـ/ إجمالي الأقساط	٨٠٠٠٠٠	
	من حـ/ البنك		٦٢٥٠٠٠
	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل	٦٢٥٠٠٠	
(٢)	من حـ/ شركات التأمين		١٤٠٠٠٠
	إلى حـ/ أقساط إعادة التأمين الوارد	١٤٠٠٠٠	

٢٠٠٠٠٠		من حـــ/ أقساط إعادة التأمين الصادر	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ شركات إعادة التأمين	
٣٠٠٠٠٠		من حـــ/ التعويضات (وفاة)	(٣)
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ حملة الوثائق	
٩٠٠٠٠		من حـــ/ شركات إعادة التأمين	
	٩٠٠٠٠	إلى حـــ/ تعويضات إعادة التأمين الصادر	
٢٠٠٠٠٠		من حـــ/ حملة الوثائق	
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ البنك	
٤٠٠٠٠		**من حـــ/ تكاليف الإنتاج- أجور المنتجين والمزايا**	(٤)
	٤٠٠٠٠	إلى حـــ/ المنتجين والوكلاء	
٢٥٠٠٠		من حـــ/ عمولات إعادة التأمين الوارد	
	٢٥٠٠٠	إلى حـــ/ شركات التأمين	
٢٠٠٠٠		من حـــ/ شركات إعادة التأمين	
	٢٠٠٠٠	إلى حـــ/ عمولة إعادة التأمين الصادر	
٣٠٠٠٠		من حـــ/ المنتجين والوكلاء	
	٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ البنك	

رابعا: صافي الدخل من الاستثمار:

نظرا لأهمية وضخامة الأموال التي يتم توظيفها والاستثمار فيها من قبل شركات التأمين المصرية فقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ قواعد ونسب توظيف هذه الأموال، وكذلك طرق تقييمها مراعية في ذلك ضمان وفاء الشركات بالتزاماتها نحو المؤمن عليهم،

بحيث تكون الاستثمارات في نواحي مضمونة، مع مراعاة حصول الشركات على أكبر إيراد ممكن منها.

ومن حيث المبدأ فإن استثمارات شركات التأمين يجب أن يتوافر فيها ما يلي:

١- **الأمان:** بمعنى أن تكون استثمارات شركات التأمين بعيدة عن المضاربات المالية وتقلبات الأسعار حتى لا يؤثر على قيمها باعتبارها الغطاء لحقوق حملة الوثائق.

٢- **السيولة:** فيجب أن تستثمر بعض هذه الأموال في استثمارات سهلة التحويل إلى نقدية حتى يمكن مقابلة الالتزامات متوقعة السداد دون تأجيل.

٣- **الربحية:** يجب أن تكون الاستثمارات من النوع الذي يدر إيرادا مستمرا ومناسبا ولا يقل معدله عن الإيراد المحسوب للمؤمن لهم عند تحديد القسط.

وقد نظم قانون الإشراف والرقابة على التأمين أوجه الاستثمار التي توجه إليها أموال شركات التأمين فنجدها تتمثل فيما يلي:

- **الأراضي والعقارات:** ولقد قسمها المشرع إلى الاستثمار في الأراضي الفضاء، والعقارات المبنية، والمباني والإنشاءات تحت التنفيذ.

- **الأوراق المالية:** وقسمها المشرع إلى صكوك وسندات حكومية مضمونة أو مضمونة من الحكومة، وأوراق مالية حكومية، أوراق مالية أجنبية، حصص في شركات.

- القروض: وتشمل من وجهة النظر التشريعية القروض بضمان وثائق تأمين الحياة، وبضمان رهون عقارية، وبضمانات أخرى، ومدينو الشقق والعقارات المباعة.

- **البنوك ودائع ثابتة:** وتنقسم إلى ودائع بالبنوك المحلية، وودائع بالبنوك الأجنبية.

- **المستثمر مقابل احتياطي شراء سندات حكومية:** ويقسم إلى سندات حكومية، وإيداع بالبنك المركزي.

هكذا حدد المشرع أوجه الاستثمارات المتنوعة لأموال هيئة التأمين في مصر على النحو السابق. وقد تطلب القانون استخدام حسابات مساعدة لكل نوع من أنواع الاستثمارات واستخدام حسابات مراقبة لهذه الحسابات المساعدة، فعلى سبيل المثال:

حـ/ مراقبة استثمار أراضي وعقارات

××	رصيد أول الفترة	××	من حـ/ النقدية (ثمن بيع استثمارات)
××	إلى حـ/ النقدية (ثمن شراء استثمارات)		
××	إلى حـ/ إيرادات متنوعة (فائض بيع الشقق والعقارات)	××	رصيد أخر الفترة
××		××	

ويلاحظ أن تحديد مقدار خسارة أو ربح بيع الاستثمارات يتم بعد إجراء التسوية مع الحسابات بالرجوع إلى المخصصات المتعلقة بالاستثمارات، وهي مخصصات:

- هبوط أسعار الأوراق المالية.
- فروق بيع وتسوية عقارات.
- فروق أسعار عملات أجنبية.

ويلاحظ أيضا أن خسائر بيع واستهلاك الأوراق المالية قد خصص لها المشرع حسابا خاصا ضمن المصروفات المتنوعة (خسائر بيع واستهلاك الأوراق المالية). أما بالنسبة لأرباح بيع الاستثمارات فإنها ترحل إلى حساب الإيرادات المتنوعة. كما تصور أيضا حسابات مساعدة لإيرادات الاستثمارات وحساب مراقبة لهذه الإيرادات.

وبالنسبة للمعالجة المحاسبية لبنود صافي دخل الاستثمار فسوف نتناولها فيما يلي:

أ- بالنسبة لإيرادات الأوراق المالية:

تشمل إيرادات الأوراق المالية جميع الفوائد والأرباح المستحقة عن السنة المالية سواء حصلت أو لم تحصل. ويوجد سجل خاص يثبت فيه فوائد السندات وأرباح الأسهم المستحقة للسنة المالية لكل ورقة من الأوراق المالية المملوكة للشركة.

* إثبات استحقاق إيرادات الأوراق المالية

من حـ/إيراد الاستثمار وفوائد مستحقة		
إلى حـ/ إيرادات أوراق مالية	××	××

* إثبات المحصل من إيرادات الأوراق المالية

من حـــ/ الخزينة أو البنك		××
إلى حـــ/ إيراد الاستثمار وفوائد مستحقة	××	

* إقفال إيرادات الأوراق المالية

من حـــ/ إيرادات أوراق مالية		××
إلى حـــ/ صافي الدخل من الاستثمار	××	

ويلاحظ أن حساب إيرادات الأوراق المالية يعد حسابا وسيطا يقفل في نهاية الفترة في حساب صافي الدخل من الاستثمار.

ب- بالنسبة لإيرادات القروض بضمان وثائق تأمينات الحياة:

يستطيع المؤمن له ببوليصة تامين على الحياة أن يقترض من الشركة المؤمنة في حدود ٩٠% من القيمة الاستردادية للبوليصة.

* عند إعطاء القروض

من حـــ/القروض بضمان وثائق تأمين الحيـــاة وتكـــوين الأموال		××
إلى حـــ/ البنك أو الخزينة	××	

* في حالة سداد دفعة من القرض بضمان الوثائق يجرى القيد التالي:

من حـــ/ البنك أو الخزينة		××
إلى حـــ/ القروض بضمان وثائق تأمين الحياة وتكوين الأموال	××	

* وفي نهاية السنة المالية تحسب القيمة الحالية لكل قرض فـــي تـــاريخ إعداد قائمة المركز المالي ثم يجرى تسوية القيمـــة الدفتريـــة للقـــروض بمقدار الفوائد المستحقة عن السنة المالية. ويتم إثبات الفوائد في الـــدفاتر بالقيد التالي:

من حـــ/ القروض بضمان وثائق تأمين الحياة وتكـــوين الأموال		××
إلى حـــ/ فوائد قروض بضمان وثائق التأمين	××	

* وفي نهاية السنة يتم إقفال حساب فوائد القروض في حســـاب صـــافي الدخل من الاستثمارات بالقيد التالي:

من حـــ/ فوائد قروض بضمان وثائق التأمين		××
إلى حـــ/ صافي الدخل من الاستثمار	××	

وكذلك يعد أيضا حساب فوائد قروض بضمان وثائق حسابا وسيطا يتم إقفاله في نهاية الفترة المحاسبية في حساب صافي الدخل من الاستثمار.

ج- بالنسبة لإيرادات العقارات:

يتم فتح دفتر لتسجيل الإيرادات الناتجة من العقارات التي تملكها شركة التأمين بحيث يسمح بقيد الإيجار الشهري المستحق على كل مستأجر لكل عقار من عقارات الشركة حتى يمكنها أن تصدر إحصائية مجمعة لمجموع الإيجارات الشهرية المستحقة يتم الإثبات في اليومية العامة بالقيد التالي:

* إثبات الإيرادات المستحقة للعقارات

من حـ/ مستأجرو العقارات		××
إلى حـ/ إيراد العقارات	××	

* إثبات التحصيل النقدي لإيرادات العقارات

من حـ/ الخزينة أو البنك		××
إلى حـ/ مستأجرو العقارات	××	

* أما بالنسبة للمصروفات التي تتحملها الشركة عن هذه العقارات فإنه يتم إثباتها بالقيد:

من حـــ/ مصروفات العقارات		××
إلى حـــ/ الخزينة أو البنك	××	

* أما بالنسبة للمصروفات المستحقة التي لم تسدد بعد فيتم إثباتها بالقيد:

من حـــ/ مصروفات العقارات		××
إلى حـــ/ المصروفات المستحقة عن العقار	××	

* وفي نهاية الفترة يتم إقفال حساب مصروفات العقارات فـــي حســـاب صافي الدخل من الاستثمار بالقيد التالي:

من حـــ/ صافي الدخل من الاستثمار		××
إلى حـــ/ مصروفات العقارات	××	

* ثم يقفل حساب إيرادات العقارات في حســـاب صـــافي الـــدخل مـــن الاستثمار بالقيد التالي:

من حـــ/ إيراد العقارات		××
إلى حـــ/ صافي الدخل من الاستثمار	××	

يلاحظ أن صافي الدخل من الاستثمار يتم تخصيصه على كل الأفرع المختلفة لفروع التأمين على النحو المبين بالمادة الأولى من القانون حتى يظهر هذا البند في حساب الإيرادات والمصـــروفات الخـــاص بـــالفرع المخصص عليه، أما إذا لم يمكن تخصيص هذا البند على فرع معين من فروع التأمين فإنه يظهر في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر.

مثال

بلغت إيرادات الاستثمارات الصافية الخاصة بفرع الحياة ما يلي:

- إيرادات أوراق مالية ٢٠٠٠٠ جنيه حصل منها ١٨٠٠٠ جنيه بشيكات.
- فوائد قروض ١٢٠٠٠ جنيه حصل منها ٨٠٠٠ جنيه نقدا.
- إيرادات عقارات ٣٠٠٠٠ جنيه حصل منها ٢٥٠٠٠ جنيه نقدا.
- فوائد ودائع بالبنوك ٢٠٠٠٠ جنيه أضيفت إلى حسابات الودائع المحلية.
- بلغت مصروفات العقارات ٣٠٠٠ جنيه دفعت نقدا.

المطلوب: إثبات قيود اليومية وقيود الإقفال للعمليات السابقة.

الحل

		من مذكورين
٣٠٠٠٠		حـ/ مستأجرو عقارات
٣٢٠٠٠		حـ/ إيرادات الاستثمار والفوائد المستحقة
٢٠٠٠٠		حـ/ ودائع لأجل محلية
		إلى مذكورين
	٢٠٠٠٠	حـ/ إيرادات أوراق مالية
	١٢٠٠٠	حـ/ الفوائد على القروض
	٣٠٠٠٠	حـ/ إيرادات العقارات
	٢٠٠٠٠	حـ/ الفوائد على الودائع
		إثبات استحقاق إيرادات الاستثمارات
		من مذكورين
٣٣٠٠٠		حـ/ الخزينة
١٨٠٠٠		حـ/ البنك

		إلى مذكورين
	٢٥٠٠٠	حـــ/ مستأجرو عقارات
	٢٦٠٠٠	حـــ/ إيراد الاستثمار والفوائد المستحقة
		إثبات تحصيل جزء من إيراد الاستثمارات
٣٠٠٠		من حـــ/ مصروفات العقارات
	٣٠٠٠	إلى حـــ/ الخزينة
		إثبات سداد مصروفات العقارات
		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـــ/ إيرادات أوراق مالية
١٢٠٠٠		حـــ/ الفوائد على القروض
٣٠٠٠٠		حـــ/ إيرادات العقارات
٢٠٠٠٠		حـــ/ الفوائد على الودائع
	٨٢٠٠٠	إلى حـــ/ صافي الدخل من الاستثمار
		إقفال إيرادات الاستثمار في حـــ/ صافي دخل الاستثمار
٣٠٠٠		من حـــ/ صافي الدخل من الاستثمار
	٣٠٠٠	إلى حـــ/ مصروفات العقارات
		إقفال مصروفات العقار في حـــ/ صافي دخل الاستثمار
٧٩٠٠٠		من حـــ/ صافي الدخل من الاستثمار
	٧٩٠٠٠	إلى حـــ/ إيرادات ومصروفات فرع الحياة
		إقفال حـــ/ صافي دخل الاستثمار في أ.م فرع الحياة

خامسا: عمليات تكوين الاحتياطيات الفنية:

تحتم قوانين التأمين في جميع دول العالم على شـــركات التـــأمين أن تظهر في ميزانياتها احتياطيات خاصة بعمليات التأمين، وذلك على جانب

الاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة الشائع تكوينها في جميع المنشآت التجارية الأخرى. ويطلق على الأولى اصطلاح احتياطيات تأمينية وهو اصطلاح يتفق في جوهره مع ما جرى عليه العرف والمسمى في علم المحاسبة "بالمخصصات" التي يتم تكوينها لمواجهة التزامات محتملة أو مؤكدة الحدوث مستقبلا، ولذلك فمن الأنسب أن نطلق عليها "مخصصات تأمينية" أو "مخصصات فنية" بحيث ينطبق الشكل على الجوهر.

وطبقا لما ورد بالمادة (٣٧) من القانون (١٠) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ تلتزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها، وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

أ- الاحتياطي الحسابي: ويتم تقديره بمعرفة خبير اكتواري وفقا للأسس الفنية التي يعتمده مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية. ومن المعروف أن مقدار الخطر في تأمينات الحياة يختلف من سنة إلى أخرى

حيث يزداد تحققه بتقدم المؤمن عليه في السن، وبالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطر إلا أن قسط التأمين يظل ثابتا خلال فترة التأمين، ولهذا تلجأ شركات التأمين لتكوين هذا المخصص حتى يمكنها سداد التعويضات في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده، ويتم حسابه بالأخذ في الاعتبار عدة عوامل مجتمعة تشمل مبلغ التأمين، وعمر المؤمن عليه عند إصدار الوثيقة، ومدة التأمين، ونوعه، وكيفية سداد الأقساط، ومعدل الفائدة وغيرها من العوامل.

ب- مخصص المطالبات تحت التسديد: بقيمة المطالبات التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية. وهو مخصص يتم تكوينه نظرا لطول وكثرة إجراءات تقدير وسداد قيمة التعويضات مما يجعل هناك تعويضات لا تزال تحت التسوية في ختام السنة المالية يتعين تكوين مخصص لها.

- بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

أ- مخصص الأخطار السارية: ويتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التامين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية، وما زالت سارية بعد

انتهائها وبحد أدنى النسب التالية من جملة اكتتابات الشركة من السنة المالية المنقضية:

٤٧% عن عمليات التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

٢٥% عن عمليات التأمين عن أخطار النقل البحري والجوي.

٤٠% عن باقي العمليات.

١٠٠% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسددة عن سنة الإصدار.

ويفهم ضمنا من النص السابق أنه لحساب مخصص الأخطار السارية لكل نوع من عمليات التأمين السابقة يتم ضرب جملة الأقساط المحصلة من بيع الوثائق خلال السنة المالية المنقضية في النسب المئوية المذكورة كحد أدنى.

ب- مخصص التعويضات تحت التسوية: عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها، ويتم تكوينه لمقابلة التعويضات عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية وما زالت سارية بعد انتهائها، وكذا التعويضات عن الحوادث التي تكون قد حدثت بالفعل، ولكن لم تبلغ الشركة حتى تاريخ إعداد الميزانية وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة العامة للرقابة المالية، وهو مخصص يتم تكوينه للوفاء بالتزامات الشركة بدفع تعويضات للمستأمنين أو المستفيدين عن الفترة المالية المنقضية غير أنه لم يتم سدادها بعد بسبب طول الإجراءات الناتجة عن تقديم المستأمن للمستندات الدالة على وقوع الضرر ومطالبته بالتعويض، في نفس الوقت تقوم الشركة بالتحقق من صحة إدعاءات المستأمنين وتقدير قيمة التعويضات بدقة، وينتهي هذا الأمر بإقرار الشركة لأحقية العديد من المستأمنين في التعويضات إلا أن إجراءات السداد لم تتم بعد حتى ختام الفترة المالية وإعداد الحسابات الختامية مما يكون مدعاة لتكوين مخصص عن تلك التعويضات غير المسددة بعد.

ج- مخصص التقلبات العكسية: حيث تحدد اللائحة التنفيذية أسس تقديره والحالات التي تستخدم فيها بالنسبة لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ويتم تكوين هذا المخصص عادة لمقابلة احتمالات تقلبات المعدلات المقبولة أو العادية للخسائر في نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات، ويتم حسابه بما يعادل قيمة النقص في معدلات الخسائر المحقق فعلا خلال السنة لفرع معين عن متوسط معدل الخسائر للشركة عن السنوات الثلاث السابقة لتلك السنة.

وقد ألزمت المادة المذكورة شركات التأمين بضرورة مراعاة أن تكون المخصصات السابقة كافية لمقابلة حقوق حملة الوثائق. كما ألزمت المادة ٣٨ من القانون المذكور كل شركة تأمين أن تخصص في مصر أموالا تعادل قيمتها على الأقل قيمة المخصصات الفنية المنصوص عليها في المادة السابقة، وذلك عن العمليات التي تبرمها وتنفذها في مصر على أن تكون الأموال الخاصة بتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال منفصلة تماما عن الأموال الخاصة بتأمينات الممتلكات والمسئوليات.

الفصل الثالث

التقارير المالية في شركات التأمين

مقدمة:

يحكم إعداد القوائم المالية في شركات التأمين مثل باقي الشركات معايير محاسبية صادرة عن جهات وهيئات محاسبية شهيرة، مثل المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، وبالرغم من ذلك تتدخل القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات في اختيار الطرق والممارسات المحاسبية التي تراها في صالح البلاد.

وقد تطلب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم (٩١) لسنة ١٩٩٥ إعداد التقارير التالية من قبل شركات التأمين العاملة في مصر:

- الميزانية العمومية.
- حساب الأرباح والخسائر.
- حساب توزيع الأرباح.
- حساب الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين على حدة.

وطبقا لنص المادة (٤٩) من القانون المذكور يجب على الشركة أن تقدم للهيئة المصرية للرقابة على التأمين (هيئة الرقابة المالية حاليا) تقريرا سنويا صادرا من مراقب حساباتها يثبت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب الإيرادات والمصروفات والمخصصات الفنية والأموال المخصصة التي تقابل التزامات الشركة في مصر قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلا صحيحا من واقع دفاترها والبيانات الأخرى التي وضعت تحت تصرفه.

ونظرا لإدراك المسئولين في مصر لأهمية إتاحة المزيد من الشفافية بالتقارير المالية لشركات التأمين، لذا فقد تم تدارك الأمر لعلاج الفجوة القائمة بين متطلبات الإفصاح في الشركات المصرية ومثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وذلك بإصدار معايير المحاسبة في شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ وبمقتضاه تم إلزام شركات التأمين بإعداد ونشر التقارير المالية السنوية التالية:

- الميزانية أو قائمة المركز المالي.

- قائمة الدخل.

- قائمة الإيرادات والمصروفات.

- قائمة التدفقات النقدية.

وقد وضعت المعايير المنظمة بعض القواعد والإرشادات التي تحكم عملية العرض والإفصاح بالقوائم المالية بهدف تحقيق الوضوح والقابلية للفهم وهي:

- أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا ومحددا لجميع السياسات المحاسبية الهامة التي اتبعت في إعداد تلك القوائم.

- أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة جزء متمم للقوائم المالية، حيث يجب الإفصاح عن هذه السياسات في موضع واحد.

- أن تظهر الإيضاحات تفاصيل حركة وأرصدة البنود الهامة.

- يراعى عدم دمج البنود أو استبعاد بعض الإيضاحات الهامة والضرورية، والذي قد يخل بمدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي

ونتائج الأعمال والحد الأدنى من الإفصاح المطلوب لقـــارئ ومســـتخدم والقوائم المالية.

وفيما يلي عرض موجز للتقارير المالية الإلزامية طبقا لما هـــو وارد في القرار الوزاري الذي صدرت بمقتضاه معايير المحاسبة والإفصـــاح لشركات التأمين وإعادة التأمين المصرية.

أولا: قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية:

وهي توضح أرصدة أصول الشركة والتزاماتها في تاريخ محدد وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

شركة .....

الميزانية في .....

البيان	إيضاح رقم	العام جنيه	سنة المقارنة جنيه
الأصول			
النقدية بالصندوق ولدى البنوك	**	××	××
الاستثمارات:			
الاستثمارات المالية (بالصافي):			
ودائع ثابتة بالبنوك.....	**	××	××
أذون الخزانة.....	**	××	××
أوراق مالية متاحة للبيع.....	**	××	××
شهادات الاستثمار.....	**	××	××
قروض.....	**	××	××
أوراق مالية بغرض الاحتفاظ.....	**	××	××
المستثمر مقابل احتياطي شراء سندات حكومية.....	**	××	××
إجمالي الاستثمارات المالية			
الاستثمارات العقارية بالصافي.....	**	××	××
إجمالي الاستثمارات			
مدينو عمليات التأمين (بالصافي).....	**	××	××
شركات التأمين وإعادة التأمين (بالصافي).....	**	××	××
مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي).....	**	××	××
أصول ثابتة (بالصافي).....	**	××	××
إجمالي الأصول		××××	××××
الالتزامات وحقوق المساهمين:			
حقوق حملة الوثائق:			
المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وتكوينات الأموال...	**	××	××
المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسئوليات.....	**	××	××
إجمالي حقوق حملة الوثائق		×××	×××

شركات التأمين وإعادة التأمين.....	**	××	××
دائنون وأرصدة دائنة أخرى.....	**	××	××
المخصصات الأخرى.....	**	××	××
إجمالي الالتزامات		×××	×××
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع.....	**	××	××
الاحتياطيات.....		××	××
الأرباح المرحلة.....	**	××	××
أرباح العام قبل التوزيع.....	**	××	××
إجمالي حقوق المساهمين		×××	×××
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين		×××	×××
التزامات عرضية وارتباطات.....	**	××	××

** يتم الإفصاح عن المكونات الأساسية للبند ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثانيا: قائمة الدخل:

ويدرج بها نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين المختلفة عن طريق إدراج الأرصدة المرحلة من حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بتلك الفروع. وتتضمن القائمة أيضا كل الإيرادات والمصروفات التي لم يسبق تحميلها على حسابات الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفروع.

وفيما يلي نموذج مبسط بهذه القائمة طبقا لما ورد في القرار الوزاري المنظم لمعايير المحاسبة في شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية.

شركة .....

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في.....

البيان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
		جنيه	جنيه
فائض (عجز) نشاط التأمين			
تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.....	**	××	××
تأمينات الممتلكات والمسئوليات.....	**	××	××
الإجمالي.....		×××	×××
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة.....		××	××
إيرادات أخرى.....	**	××	××
الإجمالي.....		×××	×××
إهلاك الأصول الثابتة غير المخصصة.....	**	××	××
مخصصات أخرى	**	××	××
مصروفات متنوعة	**	××	××
صافي الربح (الخسارة) قبل البنود غير العادية.....		×××	×××
أرباح (خسائر) البنود غير العادية.....	**	××	××
الأرباح (الخسائر) قبل خصم الضريبة.....		×××	×××
الضريبة المستحقة عن أرباح العام		(××)	(××)
صافي أرباح (خسائر) العام.....		×××	×××
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام		××	××

ثالثا: قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الأشـــخاص وتكوينـــات الأموال:

وهو حساب ختامي الهدف منه بيان نتيجة أعمال الفرع من أرباح أو خسائر، وهو بطبيعته حساب تشغيلي يوضـــح إيـــرادات ومصـــروفات التشغيل الخاصة بكل فرع على حدة. ولا تختلف البنود الخاصة بفـــروع تأمينات الحياة عنها فيما يتعلق بفروع تكوين الأمـــوال، إلا أنهمـــا معـــا يختلفان إلى حد ما عـــن البنـــود الـــواردة داخـــل حســـاب الإيـــرادات والمصروفات لفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات، لذلك فقـــد أوردت معايير المحاسبة في شركات التأمين وإعادة التأمين المصـــرية نموذجـــا مستقلا لكل قائمة منها.

فيما يلي نموذج لقائمة الإيرادات والمصروفات الخاصـــة بـــإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

شركة .....

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عن السنة المالية المنتهية في .....

البيان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
الإيرادات:			
الأقساط المباشرة	*	××	××
أقساط إعادة التأمين الوارد	*	××	××
الإجمالي		××	××
أقساط إعادة التأمين الصادر	*	(××)	(××)
صافي الأقساط		××	××
التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي:			
الاحتياطي الحسابي في أول المدة	*	××	××
الاحتياطي الحسابي في آخر المدة	*	(××)	(××)
الأقساط المكتسبة		××	××
عمولات عمليات إعادة التأمين الصادرة	*	××	××
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	*	××	××
إيرادات أخرى مباشرة	*	××	××
إجمالي الإيرادات		××	××
المصروفات:			
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	*	××	××
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد	*	××	××
إجمالي التعويضات		××	××
التعويضات المستردة عن عمليات إعادة تأمين صادر	*	(××)	(××)
صافي التعويضات		××	××
التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد:			
مخصص المطالبات تحت التسديد في أخر المدة	*	××	××
مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة	*	(××)	(××)
التعويضات التحميلية		××	××

عمولات مباشرة	*	××	××
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد	*	××	××
تكاليف الإنتاج	*	××	××
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج		××	××
مصروفات عمومية وإدارية	*	××	××
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة	*	××	××
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	*	××	××
إجمالي المصروفات		××	××
فائض (عجز) نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال - مرحل لقائمة الدخل		××	××

وفيما يلي استعراض مفصل لبعض البنود الواردة بالقائمة:

الإيرادات:

١- **إجمالي الأقساط:** يتضمن هذا الحساب قيمة ما يخص السنة المالية من الاقساط المباشرة المصدرة وأقساط إعادة التأمين المسندة إلى الشركة من معيدي التامين خلال السنة المالية.

٢- **أقساط إعادة التأمين الصادرة:** وتمثل ما يخص السنة من أقساط إعادة التأمين المسندة من الشركة إلى معيدي التأمين خلال السنة المالية.

٣- عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر: يتضمن هذا الحساب العمولات المحصلة والمستحقة وعمولات الأرباح المستحقة بما في ذلك رسوم الدمغة المحصلة عن الأقساط المسندة لمعيدي التأمين.

٤- صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة: يتضمن هذا الحساب الدخل من الاستثمارات المخصصة بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات الاستثمار.

٥- إيرادات أخرى مباشرة: يتضمن هذا الحساب أية إيرادات أخرى خاصة بتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال والتي تحصل عليها الشركة وهي:

- رسوم إصدار وتعديل الوثائق المحصلة من عملاء العمليات المباشرة.

- أية إيرادات أخرى تحصل عليها الشركة نتيجة نشاطها في مجال تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

المصروفات:

١- **التعويضات:** يتضمن هذا البند جميع التعويضات التي استحقت خلال السنة المالية عن العمليات المباشرة وعمليات إعادة التأمين الواردة محليا ومن الخارج.

٢- **التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر:** ويتضمن هذا البند نصيب معيدي التأمين من التعويضات المسددة خلال العام عن عمليات إعادة التأمين الصادر.

٣- **تكاليف الإنتاج:** ويتضمن هذا البند قيمة تكاليف الإنتاج المباشرة التي تم تكبدها خلال السنة المالية، ويشمل ما يلي:

- الأجور وما في حكمها لعاملين بإدارات الإنتاج.
- العمولات المستحقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- أتعاب الكشف الطبي على عملاء تأمينات الأشخاص.
- مصاريف الدعاية والإعلان.
- نصيب الشركة من الدمغة النسبية المستحقة على أقساط التأمين.

- ٥٠% من المصروفات غير المباشرة للفروع والمكاتب (ما يخص الفرع).

- كافة المصروفات الأخرى التي تتعلق بالإنتاج.

٤- **المصروفات العمومية والإدارية:** وتشمل المصروفات المباشرة والمصروفات غير المباشرة. المصروفات العمومية المباشرة وتمثل المصروفات التي تتعلق بصفة مباشرة بفروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. أما المصروفات العمومية غير المباشرة فتتضمن أي مصروفات أخرى لا تخص بشكل مباشر فرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

٥- **المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار:** ويتضمن هذا البند ما يلي:

- مكافآت ترك الخدمة والمزايا الإضافية.

- مدينو عمليات التامين، ويمثل الفرق بين الجرد الفعلي ورصيد الأقساط تحت التحصيل في تاريخ الميزانية.

٦- **المخصصات المتعلقة بالاستثمار:** ويتضمن جميع المخصصات الأخرى التي تكونها الشركة بخلاف المخصصات الواردة في الفقرة السابقة.

رابعا: قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

طبقا لمعايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين الصادرة بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ يتم إعداد تلك القائمة على الشكل التالي:

شركة .....
قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الممتلكات والمسئوليات عن السنة المالية المنتهية في .....

البيان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
الإيرادات:			
الأقساط المباشرة	*	××	××
أقساط إعادة التأمين الوارد	*	××	××
الإجمالي		××	××
أقساط إعادة التأمين الصادر	*	(××)	(××)
صافي الأقساط		××	××
التغير في قيمة مخصص الأخطار السارية:			
مخصص الأخطار السارية في أول المدة	*	××	××
مخصص الأخطار السارية في آخر المدة	*	(××)	(××)
الأقساط المكتسبة		××	××

عمولات عمليات إعادة التأمين الصادرة	*	××	××
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	*	××	××
إيرادات أخرى مباشرة	*	××	××
إجمالي الإيرادات		××	××
المصروفات:			
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	*	××	××
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد	*	××	××
إجمالي التعويضات		××	××
التعويضات المستردة عن عمليات إعادة تأمين صادر	*	(××)	(××)
صافي التعويضات		××	××
التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية:			
مخصص التعويضات تحت التسوية في أخر المدة	*	××	××
مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة	*	(××)	(××)
التعويضات التحميلية		××	××
التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية:	*		
مخصص التقلبات العكسية في أخر المدة	*	××	××
مخصص التقلبات العكسية في أول المدة	*	(××)	(××)
عمولات مباشرة		××	××
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد	*	××	××
تكاليف الإنتاج	*	××	××
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	*	××	××
مصروفات عمومية وإدارية		××	××
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة		××	××
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار		××	××
إجمالي المصروفات		××	××
فائض (عجز) نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات- مرحل لقائمة الدخل		××	××

خامسا: قائمة التدفقات النقدية:

وهي قائمة أقرتها معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين، ونعرض فيما يلي نموذج مبسط لهذه القائمة

شركة .....
قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في .....

البيان	إيضاح رقم	العام	سنة المقارنة
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
صافي الربح (الخسارة)		××	××
الإهلاك		××	××
المخصصات الفنية		××	××
المخصصات الأخرى		××	××
خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية		××	××
خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة		××	××
ربح التشغيل قبل التغير في أصول التشغيل		××	××
النقص (الزيادة) في مدينو عمليات التأمين		××	××
النقص (الزيادة) في شركات التأمين وإعادة التأمين (أرصدة مدينة).		××	××
النقص (الزيادة) في مدينون وأرصدة مدينة أخرى		××	××
الزيادة (النقص) في دائنون وأرصدة دائنة أخرى		××	××
الزيادة (النقص) في شركات التأمين وإعادة التأمين (أرصدة دائنة).		××	××
صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		×××	×××

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:			
المحصل من بيع استثمارات	××		××
المحصل من بيع أصول ثابتة	××		××
المدفوع لشراء استثمارات	(××)		(××)
المدفوع لشراء أصول ثابتة	(××)		(××)
النقص (الزيادة) في الاستثمارات الأخرى	(××)		(××)
صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار	×××		×××
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
المحصل من إصدار الأسهم	××		××
المحصل من إصدار السندات	××		××
القروض من البنوك والغير	××		××
سداد القروض	(××)		(××)
توزيعات الأرباح	(××)		(××)
صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدمة في) أنشطة التمويل	×××		×××
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها	××		××
رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة	××		××
رصيد النقدية وما في حكمها أخر الفترة ويتمثل فيما يلي:	××		××
نقدية وأرصدة لدى البنوك	××		××
أذون خزانة وأوراق مالية أخرى قابلة للخصم استحقاق ٣ شهور فأقل.	××		××
النقدية وما في حكمها	××		××

مثال

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر فرع الحياة لإحدى شركات التأمين المصرية في ٢٠١٧/١٢/٣١:

الاحتياطي الحسابي ١٣٠٠٠ – مخصص مطالبات تحت التسديد ١٥٠٠٠ – الأقساط المباشرة ٥٨٠٠٠– أقساط إعادة التأمين الوارد ١٢٠٠٠– أقساط إعادة التأمين الصادر ١٠٠٠٠– التعويضات المباشرة ٣٥٠٠٠– تعويضات إعادة التأمين الوارد ٥٠٠٠– تعويضات إعادة التأمين الصادر ٨٠٠٠– عمولة المنتجين ٦٠٠٠– عمولة إعادة التأمين الصادر ٣٠٠٠– مصاريف الإنتاج ٧٠٠٠– مقابل الدفعات الدورية ١٢٠٠٠– صافي الدخل من الاستثمارات ١٠٠٠٠– مصاريف عمومية وإدارية ٢٠٠٠– رسوم الإشراف المدفوعة ٤٠٠٠ والمحصلة ٣٠٠٠– رسوم الدمغة المحصلة ٢٥٠٠ والمدفوعة ١٥٠٠– رسوم التسجيل ١٠٠٠– رسوم إصدار وتعديل الوثائق ٢٠٠٠– غرامات التأخير ٥٠٠– رسوم استخراج وثائق ٢٠٠.

وقد تبين ما يلي عند الجرد:

١– تتضمن التعويضات المباشرة ٩٠٠٠ جنيه تعويضات مستحقة لم تسدد بعد لأصحابها لعدم استكمال إجراءات الصرف.

٢– قدر الخبير الاكتواري الاحتياطي الحسابي بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه.

٣– رسوم الإشراف المستحقة ٢٠٠٠ ورسوم الدمغة المستحقة ٥٠٠.

٤– يتم استهلاك رسوم التسجيل على مدى ٥ سنوات.

٥- هناك إيراد أوراق مالية مستحقة ٣٠٠٠، وهناك مبلـــغ ٥٠٠ مصـــاريف سفر المنتجين مدفوعة مقدما.

والمطلوب: إعداد قائمة إيرادات ومصروفات فرع تأمينات الحياة عن الســـنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

الحل

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الحياة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

الإيرادات:	
الأقساط المباشرة	٥٨٠٠٠
+ أقساط إعادة تأمين وارد	١٢٠٠٠
إجمالي الأقساط	٧٠٠٠٠
(-) أقساط إعادة تأمين صادر	(١٠٠٠٠)
صافي الأقساط	٦٠٠٠٠
التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي:	
الاحتياطي الحسابي في أول المدة	١٣٠٠٠
الاحتياطي الحسابي في آخر المدة	(١١٠٠٠)
الأقساط المكتسبة	٦٢٠٠٠
عمولة إعادة تأمين صادر	٣٠٠٠
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	١٣٠٠٠
إيرادات أخرى مباشرة	٨٢٠٠
مقابل دفعات دورية	١٢٠٠٠
إجمالي الإيرادات	٩٨٢٠٠

المصروفات:	
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٢٦٠٠٠
+ تعويضات إعادة التأمين الوارد	٥٠٠٠
إجمالي التعويضات	٣١٠٠٠
(-) تعويضات إعادة التأمين الصادر	(٨٠٠٠)
صافي التعويضات	٢٣٠٠٠
التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد:	
مخصص المطالبات تحت التسديد في أخر المدة	٩٠٠٠
مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة	(١٥٠٠٠)
التعويضات التحميلية	١٧٠٠٠
عمولات مباشرة	٦٠٠٠
عمولة إعادة تأمين وارد	٢٠٠٠
تكاليف الإنتاج	٦٥٠٠
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	١٤٥٠٠
مصروفات عمومية وإدارية	٢٠٠٠
مصروفات أخرى	٨٢٠٠
إجمالي المصروفات	٤١٧٠٠
فائض نشاط تأمينات الحياة (مرحل لقائمة الدخل)	٥٦٥٠٠

مثال

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من دفاتر إحدى شركات التأمين والخاصة بفرع الحريق في ٢٠١٨/٦/٣٠: (القيم بآلاف الجنيهات)

٥٠٠٠ أقساط تأمين الحريق- ١٥٠٠ أقساط إعادة التأمين الوارد- ٢٥٠٠ أقساط إعادة التأمين الصادر- ٢٠٠ عمولة المنتجين والمزايا- ٢٥٠٠ تعويضات مسددة عن العمليات المباشرة- ١٠٠٠ تعويضات مسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد- ١٥٠٠ تعويضات مستردة من عمليات إعادة التأمين الصادر- ٥٠ مصروفات الإنتاج- ١٢٠٥ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة- ٨٠٠ مخصص الأخطار السارية- ٤٠٠ مخصص تعويضات تحت التسوية- ٢٠٠ مخصص التقلبات العكسية- ٦٠ رسوم إصدار وتعديل الوثائق- ١٢٠ عمولة عمليات إعادة التأمين الصادر- ١٠٠ عمولة عمليات إعادة التأمين الوارد- ١٥٠ مصروفات عمومية وإدارية- ٦٠ مخصص إهلاك أصول ثابتة.

وتبين من الجرد ما يلي:

١- قدرت التعويضات تحت التسوية أخر المدة بمبلغ ٤٥٠.

٢- الإهلاك السنوي للأصول الثابتة الخاصة بفرع الحريق ٢٠.

٣- تقوم الشركة بتكوين مخصص أخطار سارية على أساس النسبة بالقانون.

٤- تقرر تكوين مخصص تقلبات عكسية بمبلغ ٢٢٠.

٥- هناك مصروفات إدارية قيمتها ١٠ تخص العام القادم.

والمطلوب: إعداد قائمة إيرادات ومصروفات فرع الحريق.

الحل

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الحريق عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/٦/٣٠

الإيرادات:	
الأقساط المباشرة	٥٠٠٠
+ أقساط إعادة تأمين وارد	١٥٠٠
إجمالي الأقساط	٦٥٠٠
(-) أقساط إعادة تأمين صادر	(٢٥٠٠)
صافي الأقساط	٤٠٠٠
التغير في قيمة مخصص الأخطار السارية:	
مخصص الأخطار السارية في أول المدة	٨٠٠
مخصص الأخطار السارية في آخر المدة	(١٦٠٠)
الأقساط المكتسبة	٣٢٠٠
عمولة إعادة تأمين صادر	١٢٠
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	١٢٠٥
إيرادات أخرى مباشرة	٦٠
إجمالي الإيرادات	٤٥٨٥
المصروفات:	
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٢٥٠٠
+ تعويضات إعادة التأمين الوارد	١٠٠٠
إجمالي التعويضات	٣٥٠٠
(-) تعويضات إعادة التأمين الصادر	(١٥٠٠)
صافي التعويضات	٢٠٠٠

التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية:	
مخصص التعويضات تحت التسوية في أخر المدة	٤٥٠
مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة	(٤٠٠)
التعويضات التحميلية	٢٠٥٠
التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية:	
مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة	٢٢٠
مخصص التقلبات العكسية في أول المدة	(٢٠٠)
عمولات مباشرة	٢٠٠
عمولة إعادة تأمين وارد	١٠٠
تكاليف الإنتاج	٥٠
مصروفات عمومية وإدارية	١٤٠
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	٢٠
إجمالي المصروفات	٢٥٨٠
فائض نشاط تأمينات الحريق(مرحل لقائمة الدخل)	٢٠٠٥

لاحظ أن : النسبة القانونية لمخصص الأخطار السارية ٤٠% من صافي الأقساط. كما أن مخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار يتضمن مخصص الإهلاك (قسط الإهلاك السنوي).

تطبيقات غير محلولة

التطبيق الأول:

فيما يلي الأرصدة المستخرجة من دفاتر إحدى شركات التأمين لفرع تأمينات الحياة وذلك عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ (القيمة بالألف جنيه):

١٢٠٠ أقساط تأمين الحياة- ٦٠٠ أقساط إعادة التأمين الوارد- ٦ عمولة إعادة تأمين وارد- ١٠٠ عمولة مباشرة- ٤٠ تكاليف الإنتاج- ٩٠٠ تعويضات مباشرة- ٢٠٠ تعويضات إعادة تأمين وارد- ٤٠ إيرادات عقارات- ٦٠ أرباح وعوائد أوراق مالية- ١٠ فوائد الودائع الثابتة لدى البنوك- ٤ مصاريف نظافة عقارات- ٦ عمولة سماسرة الأوراق المالية- ٦٠ رسوم إصدار وتعديل وثائق- ١٤٠ مصاريف عمومية- ٥٠ مخصص إهلاك أصول ثابتة متعلقة بفرع الحياة- ٣٤٠ احتياطي حسابي- ٥٠ مخصص مطالبات تحت التسديد- ١٨٠ أقساط إعادة تأمين صادر- ٩ عمولة إعادة تأمين صادر- ٦٥ تعويضات مستردة من إعادة تأمين صادر.

وعند الجرد تبين الآتي:

١- قدر الاحتياطي الحسابي بمبلغ ٢٦٠٠

٢- التعويضات التي لم يتم تسويتها حتى نهاية الفترة ٨٠٠

٣- يراد تكوين مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية بمبلغ ١٠٠

٤- قدرت خسارة الاضمحلال في بند أ.مالية متاحة للبيع بمبلغ ١٢.

٥- إهلاك الأصول الثابتة الخاصة بفرع الحياة ٢٠٠

٦- الفوائد على المال المحتجز لدى معيدي التأمين ٢٠ والفوائد المستحقة على المال المحتجز من معيدي التامين بلغ ١٠.

المطلوب: إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع تأمينات الحياة.

التطبيق الثاني:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في شركة مصر للتأمين " فرع الحياة " عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/٦/٣٠

١- أقساط المباشرة ٦٠٠٠٠٠ جنية تحسب عليها رسوم إشراف ورقابة ٢.٥ % وقد تم تحصيلها بالكامل بشيكات ، تم سداد رسوم الإشراف والرقابة للهيئة المصرية للرقابة على التأمين بموجب شيك بلغت قيمة

العمولات المستحقة للوكلاء والمنتجين ١٣٠٠٠٠ جنية سدد منها ٩٠٠٠٠ جنية بشيك.

٢- أقساط إعادة التأمين الوارد ٢٠٠٠٠٠ جنية والعمولات المستحقة عليها لشركات التأمين ٣٠٠٠٠ جنية

٣- أقساط إعادة التأمين الصادر ١٨٠٠٠٠ جنية ،والعمولات المستحقة عليها ٢٢٠٠٠ جنية

٤- كما توافرت البيانات التالية.

٩٠٠٠٠	الاحتياطي الحسابي أول المدة
١١٠٠٠٠	الاحتياطي الحسابي آخر المدة
٦٠٠٠٠٠	صافى الدخل من الاستثمارات المخصصة لفرع الحياة
٢٠٠٠٠	رسوم إصدار وتعديل وثائق التأمين
٢٥٠٠٠٠	التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
١٥٠٠٠٠	التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد
١٠٠٠٠٠	التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر
٨٠٠٠٠	مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة
٩٠٠٠٠	مخصص المطالبات تحت التسديد أخر المدة

٢٠٠٠٠ تكاليف الإنتاج

٢٣٠٠٠٠ مصروفات إدارية وعمومية

١٥٠٠٠ مخصصات متعلقة بالاستثمارات

٢٥٠٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار

المطلوب: تصوير قائمة الإيرادات والمصروفات " فرع الحياة"

التطبيق الثالث:

فيما يلـــي بعض البيانات المتعلقة بشركة الشرق للتأمين « فرع الحياة » عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠م « القيمة بـــآلاف الجنيهات » .

٤٠٠٠٠٠ تعويضات مباشرة سددت بشـــيكات – ١٥٠٠٠٠ تعويضـــات عن العمليات الواردة – ٩٠٠٠ تعويضات عن العمليات الصادرة – ٢٠٠٠٠٠ العمولات المستحقة لوكلاء المنتجين ســـدد منهـــا ١٦٠٠٠٠ بشيكات – ١٢٠٠٠٠ العمولات عـــن العمليـــات الـــواردة – ٨٠٠٠٠ العمولات عن العمليات الصادرة

٦٠٠٠٠ مصروفات الكشف الطبي ســـدد منها ٥٠٠٠٠ بشيكات .

١٤٠٠٠٠ مصروفات إدارية ســـددت بشيكات .

٤٠٠٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار(١٨٠٠٠ مكافأة ترك الخدمة ، ٧٠٠٠ يمثل الفرق بين الجرد الفعلي والجرد الدفتري لحساب الأقساط تحت التحصيل ، ١٥٠٠٠ إهلاك الأصول الثابتة) .

والمطلوب :

أولا : إجراء قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة

ثانياً : تصوير قائمة إيرادات ومصروفات « فرع الحياة » عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠ في ضوء المعلومات السابقة وفي ضوء المعلومات المالية التالية « القيمة بآلاف الجنيهات » .

١ – ٧٥٠٠٠٠ الأقساط المباشرة ، ١٥٠٠٠٠ أقساط إعادة التأمين الوارد ، ١٣٠٠٠٠ أقساط إعادة التأمين الصادر .

٢ – ٢٢٠٠٠٠ الاحتياطي الحسابي أول المدة ، ٢٤٠٠٠٠ الاحتياطي الحسابي آخر المدة .

٣ – ١١٠٠٠٠ مخصص المطالبات تحت التسديد أول المدة، ١٣٠٠٠٠ مخصص المطالبات تحت التسديد أخر المدة .

٤ – ٢٧٠٠٠ المخصصات المكونة للاستثمارات .

٥ – ٢٠٠٠٠ إيرادات أخري مباشرة .

٦ - ٢٣٠٠٠٠ صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة.

التطبيق الرابع:

ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر إحدى شركات التأمين (فرع الحياة) في ٢٠١٧/٦/٣٠:

١٣٠٠ رسوم اطلاع واستخراج شهادات- ١٣٠٠٠٠ صافي دخل الاستثمارات- ١٠٠٠٠٠٠ الأقساط- ٢٥٠٠٠٠ التعويضات المدفوعة- ٥٠٠٠٠ عمولة المنتجين- ٢٥٥٠٠ المصروفات العمومية والإدارية- ١٠٠٠٠ مصروفات إنتاج الوثائق- ٥٠٠ هيئة الرقابة المالية- ١٦٠٠٠٠ تعويضات إعادة التأمين الوارد- ٣٠٠٠٠ عمولات إعادة التأمين الوارد- ١٧٥٠٠٠ مخصص المطالبات تحت التسديد- ٣٥٠٠ رسوم الإشراف المدفوعة- ٣٧٠٠ رسوم الدمغة المدفوعة- ٥٠٠٠٠ آلات كاتبة وحاسبة- ٥٠٠٠٠٠ عقارات- ٣٠٠٠ مستأجري العقارات- ١٥٠٠٠ إيرادات أوراق مالية مستحقة- ١٧٠٠٠ مصروفات المركز الآلي- ١٠٠٠٠٠ أثاث- ٣٠٠٠ رسوم دمغة محصلة- ٣٠٠٠٠٠ أقساط تحت التحصيل- ١٠٠٠٠٠ تعويضات إعادة التأمين الصادر- ٣٥٠٠

رسوم إشراف محصلة- ٧٠٠ غرامات تأخير سداد أقساط- ٢٥٠٠٠ عمولات إعادة التأمين الصادر- ٣٠٠٠٠٠ أقساط إعادة التأمين الصادر- ٣٥٩٠٠٠ الاحتياطي الحسابي- ٢١٥٠٠٠ قروض بضمان الوثائق- ٢٥٠٠ رسوم إصدار وتعديل وثائق- ١٣٥٠٠٠ قروض بضمانات أخرى- ٣٠٠٠٠٠ أقساط إعادة التأمين الوارد- ١٠٠٠٠ أجور المنتجين والمزايا.

فإذا توافرت لديك المعلومات التالية:

١- بلغت التعويضات التي تخص الفترة واستحقت فعلا مبلغ ٤٧٠٠٠٠.

٢- بلغت أجور المنتجين والمزايا التي استحقت ولم تسدد بعد ٣٠٠٠٠.

٣- يبلغ الاحتياطي الحسابي أخر الفترة ٤٠٥٠٠٠.

٤- بلغت رسوم الإشراف المستحقة ٥٠٠، كما بلغت رسوم الدمغة المستحقة ٨٠٠.

٥- يحسب إهلاك بمعدل ١٠% سنويا للآلات الكاتبة والحاسبة، وبنسبة ١٥% سنويا للأثاث.

٦- يحسب مخصص أقساط تحت التحصيل وإلغاءات بنسبة ٢% سنويا، كما يحسب مخصص مكافأة ترك الخدمة بواقع ٢٠%.

والمطلوب: إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع الحياة عن الفتـــرة المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠ وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

قائمة المراجع

١- د. أحمد حسن ظاهر، أ. يوسف مصطفى سعادة، محاسبة المنشآت المالية (٢٠١١)، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

٢- د. أحمد صلاح عطية (٢٠١٠)، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٣- القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥.

٤- د. جلال محمد أبو الغيط (٢٠٠٣)، محاسبة المنشآت المالية، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

٥- د. صفا محمود السيد (بدون تاريخ)، أصول المحاسبة المالية في المنشآت المالية (بنوك- شركات تأمين)، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

٦- د. طارق عبد العال حماد (٢٠١١)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٧- د. عبده علي الجمل (١٩٩١)، دراسات محاسبية لأنظمة البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

٨- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم (٢٠٠٨)، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.

٩- د. كمال الدين علي، د. خالد حسين أحمد، د. حسن محمد كمال (بدون تاريخ)، محاسبة المنشآت المتخصصة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١٠- د. محمود السيد الناغي (٢٠٠٣)، المنهج المحاسبي في البنوك التجارية عرض وتحليل واتجاهات للتطوير، المكتبة العصرية، المنصورة.

١١- د. محمود محمود السجاعي (٢٠٠٧)، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية تأصيل علمي تطبيق عملي، المكتبة العصرية، المنصورة.

١٢- وزارة الاقتصاد، قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.